الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

تحسين فعالية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل

دراسة حالة بنك الخليج الجزائري

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إعـــداد الطـــالب(ة):

▪ حفيظ حسينة

إشراف الأستـــاذ(ة):

▪ عقون فتيحة

السنة الجامعية : 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا المجهود
و الذي ألهمنا الصبر طيلة هذه السنوات
و نحمده على ما أنعم به علينا من نعمتي العقل و بصيرة القلب.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى الأستاذ ة المشرفة :

"عقون فتيحة"

التي أفادتنا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة طيلة إنجازنا لهذه المذكرة .

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من بعيد أو قريب.

الملخص

يعد معدل كفاية رأس المال أحد أهم المؤشرات الدّالة على الوضعية المالية للبنك ، وعن مدى الأخطار المحدقة به ، وبالمودعين في حالة تسجيل البنك لمستويات متدنية لهذا المعدل ، لذا حرصت البنوك على التقيد به وإحترام حده الأدنى بما في ذلك البنوك الجزائرية ، حيث حددت التعليمة رقم 74-94 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر أهمها المتعلقة بكفاية رأس المال ، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الجزائرية الإلتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر من أو تساوي 8% ، فبالنسبة لاتفاقية بازل 1 فقد حدد آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992 إلا أنه تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى سنة 1999.

وأصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02/03 الذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية ، السوقية ، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في إتفاقية بازل 2 التي جاءت لتدعيم وصلابة النظام البنكي الجزائري إلا أنها تتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي صعوبة في التطبيق ، وبالإضافة إلى إتفاقية بازل 3 التي تهدف إلى تحصين المراكز المالية للبنوك وحمايتها من أزمات مالية جديدة ، ويعتبر تطبيق النظام البنكي الجزائري لهذه الإتفاقية تحديا وفرصة في آن واحد .

كما ينطبق هذا الأمر على دراسة الحالة المتمثلة في بنك الخليج الجزائري.

الكلمات المفتاحية :النظام البنكي الجزائري ،مقررات لجنة بازل ، المخاطر المصرفية .

Résumé

Le ratio d'adéquation du capital de l'un des indicateurs les plus importants de la situation financière de la banque ‹ Et sur la mesure de la menace, et Bmodein dans le cas de l'enregistrement de la banque à de faibles niveaux de ce taux , les banques si soucieux de respecter et de respect au minimum, y compris les banques algériennes, que l'instruction défini n ° 74-94 la plupart des taux concernant les règles d'prudence notamment relatives à la suffisance du capital , a imposé ce code à respecter par les banques algériennes capital de solvabilité est supérieur ou égal à 8%, pour la Convention de Bâle a identifié un autre pour être mis en œuvre d'ici la fin de 1992, mais il a été retardé l'application par les banques algériennes à 1999.

La Banque a émis Algérie règlement n ° 02/03 qui oblige les banques et les institutions financières à établir des systèmes de contrôle interne pour les aider à faire face aux différents risques (crédit, marché, opérationnel) en ligne avec celles de la Convention de Bâle 2 qui est de renforcer et de système dureté bancaire algérien mais il se caractérise par un grand nombre de complexité et donc la difficulté de l'application, et en plus de la Convention de Bâle 3 qui vise à renforcer la situation financière des banques et les protéger contre les crises financières, nouveau système bancaire est l'application de cet accord pour le défi algérien et une opportunité en même temps.
Cela s'applique également à l'étude de la Gulf Bank Algérie de cas.

Les Mots clés : Système bancaire algérien. Comité de Bâle. Risques bancaires.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان .	I
الملخص باللغة العربية .	II
الملخص باللغة الفرنسية.	III
فهرس المحتويات .	VI-IV
قائمة الجداول.	VIII-VII
قائمة الأشكال .	IX
مقدمة عامة.	أ – هـــ
الفصل الأول : إطار عام حول النظام البنكي الجزائري .	50 -02
تمهيد للفصل.	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.	12- 03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك.	05-03
الفرع الأول: نشأة البنوك.	04-03
الفرع الثاني: مفهوم البنوك.	05
المطلب الثاني: أهمية البنوك و أهدافها.	06-05
الفرع الأول: أهمية البنوك.	06-05
الفرع الثاني: أهداف البنوك.	06
المطلب الثالث: وظائف البنوك.	09-07
المطلب الرابع : أنواع البنوك .	12-09
المبحث الثاني :ماهية النظام البنكي الجزائري .	34-13
المطلب الأول : نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري .	19 -13
المطلب الثاني : مفهوم وهيكل النظام البنكي الجزائري .	27 -19
الفرع الأول : مفهوم النظام البنكي الجزائري .	20 -19
الفرع الثاني : هيكل النظام البنكي الجزائري.	21-20
المطلب الثالث: إصلاحات النظام البنكي الجزائري .	34 -28
الفرع الأول : إصلاح النظام البنكي الجزائري قبل 1990.	30 -28
الفرع الثاني : إصلاح النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90	32 -30
الفرع الثالث : إصلاح النظام البنكي الجزائري بعد 1990 .	34 -32

المبحث الثالث :آثار العولمة المصرفية على النظام البنكي الجزائري .	35- 50
المطلب الأول : إندماج و خوصصة البنوك .	35- 39
الفرع الأول: الإندماج المصرفي.	35- 37
الفرع الثاني :خوصصة البنوك .	37- 39
المطلب الثاني: التوجه نحو البنوك الشاملة.	39 - 41
المطلب الثالث : آلية التطورات التكنولوجية في وسائل الدفع .	41 - 44
المطلب الرابع : آثار الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي الجزائري.	44 - 46
المطلب الخامس :آثار أخرى للعولمة على النظام البنكي الجزائري .	46 - 49
خلاصة الفصل .	50
الفصـــــــــــــــل الثانـــــــــــــــي : المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .	52 - 88
تمهيد للفصل.	52
المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية ولجنة بازل .	53 - 60
المطلب الأول: ماهية المخاطر الصرفية.	53 - 58
الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية.	53
الفرع الثاني:أنواع المخاطر المصرفية.	53 - 55
الفرع الثالث: مصادر المخاطر المصرفية .	55 - 56
الفرع الرابع : أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.	57 - 58
المطلب الثاني : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية.	58 – 59
المطلب الثالث : مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية.	59 - 60
المطلب الرابع : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية.	60
المبحث الثاني : مقررات لجنة بازل وتعديلاتها التنظيمية.	61 – 87
المطلب الأول : مقررات لجنة بازل 1.	61 - 66
الفرع الأول : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 .	61 – 66
الفرع الثاني : التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1 .	66 – 68
الفرع الثالث : إيجابيات وسلبيات مقررات لجنة بازل 1 .	68 – 69
المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل 2.	69 – 82
الفرع الأول : الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 2 .	70 – 81
الفرع الثاني : إيجابيات وسلبيات بازل 2 .	81 – 82
المطلب الثالث : مقررات لجنة بازل 3 .	82 - 87
خلاصة الفصل .	88

الفصل الثالث :اتفاقيات بازل وتطبيقاتها العملية على النظام البنكي الجزائري – حالة بنك الخليج الجزائر–	118 – 90
تمهيد للفصل.	90
المبحث الأول : معايير لجنة بازل المطبقة على النظام البنكي الجزائري.	99 – 91
المطلب الأول : المعايير الاحترازية المطبقة على النظام البنكي الجزائري.	97 – 91
المطلب الثاني : مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات لجنة بازل .	98 – 97
المطلب الثالث : تأثير اتفاقية بازل على النظام البنكي الجزائري.	99
المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائري.	106–100
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر.	100
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائري .	103 –101
المطلب الثالث: وظائف و خصائص بنك خليج الجزائري.	104
الفرع الأول:وظائف بنك الخليج.	104
الفرع الثاني: خصائص بنك الخليج .	104
المطلب الرابع: بطاقات بنك الخليج الجزائر.	106– 105
المبحث الثالث: التطبيقات العملية لاتفاقيات بازل في بنك الخليج الجزائري.	117–107
المطلب الأول: موارد واستخدامات بنك الخليج الجزائر .	108 –107
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الخطر ونسبة الملاءة لبنك الخليج الجزائر.	111 –109
الفرع الأول : أهم مؤشرات قياس الخطر لبنك الخليج الجزائري .	110 –109
الفرع الثاني: نسب السيولة لبنك الخليج الجزائري .	111 –110
الفرع الثالث: نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري.	111
المطلب الثالث : مقترحات بازل 3 على النظام البنكي الجزائري.	117– 112
الفرع الأول : الآثار المتوقعة لتطبيق بازل 3 .	113–112
الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل 3 .	114–113
الفرع الثالث : الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل 3 على النظام البنكي الجزائري.	117–114
خلاصة الفصل .	118
خاتمة عامة.	123 –120
قائمة المصادر والمراجع.	130 –125
قائمة الملاحق .	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	حالات الاندماج المصرفي عربيا	36
02	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل.	65
03	معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل	66
04	المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل 2.	71
05	الأوزان الترجيحية للمطالبات للمقاربة المعيارية.	72
06	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم.	75
07	يبين خطوط الاعمال والمعامل بيتا المقترح من طرف لجنة بازل.	77
08	تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	84
09	تطور رأس المال الادنى للبنوك والمؤسسات المالية منذ 1990	93
10	استخدامات بنك الخليج الجزائر لسنتي 2012/2011	107
11	موارد بنك الخليج الجزائري لسنتي 2012/2011.	108

12	حساب أهم مؤشرات قياس الخطر	109
13	نسب السيولة لبنك الخليج الجزائري	110
14	نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري	111
15	نسبة كفاية رأس المال بالنظام البنكي الجزائري .	115
16	تطور الرافعة المالية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة بالجزائر	116
17	فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري	116
18	تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية	117

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	هيكل النظام البنكي الجزائري.	27
02	المحاور الأساسية للإطار الجديد بازل .2	70
03	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.	102
04	الهيكل التنظيمي للشبكة البنكية لوكالات بنك الخليج الجزائر .	103

تمهيد.

يعد النظام البنكي جزءا من النظام المالي وهو الدعامة الرئيسية لاقتصاد أي دولة فهو المرجع الرئيسي الوحيد لتمويل الاقتصاد وهو مرتبط ارتباط كبير بينه وبين الدولة وبذلك يتأثر هذا النظام بتأثر الاقتصاد ، ونظرا للحاجة إلى هذه الوساطة جعلت الدولة في كل قطر بنك وجعلت لكل بنك فروع تابعة له ، حيث تعددت التسميات بحسب المهمة التي أوكلت لكل فرع مع وجود نظام يدير السير الحسن لهذه الفروع.

يشمل النظام البنكي على مجموعة من الهياكل والمؤسسات المصرفية متمثلة في البنوك برز دورها نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية ،وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الأفراد إلى مثل هذه المؤسسات المصرفية نظرا للوظائف التي تقوم بها، من أبرزها قبول الودائع ومنح قروض، بل وتعددت إلى خلق الودائع وإصدار النقود ونتيجة هذا التعدد في الوظائف والخدمات أنشأت عدة بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة مشكلة بذلك نظام بنكي هام متكون أساسا من البنك المركزي و البنوك التجارية التي تمثل قاعدته ، بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة ويعمل جميع هذه البنوك على تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها .

مرّ النظام البنكي الجزائري كأي قطاع في العالم بعدة تطورات منذ نشأته وعرف تغيرات وانقلابات متعددة نتيجة أوضاع الأنظمة الاقتصادية وبرزت مرحلة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مما استوجب تكييف نظامها البنكي والمالي لتطورات نظامها الاقتصادي عن طريق مجموعة من القوانين والإصلاحات ، حيث أصبحت هذه الأخيرة واقعا فرض نفسه ضمن مجريات التقدم والسعي إلى الرقي والنهوض ، لذا كان يجب إعادة النظر في إدارته ومنهج تسييره والمهام الموكلة له وذلك من أجل الوصول إلى سياسة سليمة لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي والسعي إلى وصول أجهزة النظام البنكي الجزائري للعمل بكفاءة أعلى وبقدرة أكبر للسيطرة على مجريات التقدم .

يعتبر قانون النقد والقرض (10/90) منعرج فعال هام وفعال في تطوير وعصرنة النظام البنكي الجزائري، حيث حدد مستوياته وفصل بين الأدوار المتداخلة ، ويظهر جليا أن مهمة السلطات النقدية في جعل هذا النظام يسير على نهج النمو الذي يتوقف على مدى انسجام الوظيفة البنكية من توظيف الأموال وتقديم قروض، ولكن نجد وراء قيامه بهذه الوظيفة أنه عرضة للمخاطر وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية (البنكية) .

وكان مجال اهتمام الخبراء متزايد بحجم رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر ، منها القروض و التوظيفات الأخرى ومقابل ذلك ضمان أموال المودعين ، وخاصة أن مشكلة البنوك التجارية هو صغر حجم رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى .

وبذلك حاولت الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك حيث توجت هذه الأفكار بما يسمى اتفاقيات أو مقررات بازل وهي قواعد وضعتها لجنة من أولئك الخبراء العالميين لمواجهة المخاطر البنكية المختلفة بالاعتماد غالبا على قياس حجم رأس المال .

تحديد الإشكالية:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف في ظل العولمة والمتغيرات الحديثة، فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت البنوك عرضة للمخاطر الناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره وإدارته أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك .

تحت تأثير هذه الظروف، كان لزاما على البنوك في أي نظام بنكي بصفة عامة والنظام البنكي الجزائري بصفة خاصة أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار وكان ذلك ضرورة قصوى لتطبيق هاته المعايير الدولية على النظام البنكي الجزائري .

استنادا إلى ما سبق نطرح الإشكال التالي:

" **كيف يمكن تحسين فعالية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل.**" ؟

التساؤلات الفرعية:على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي بنية النظام البنكي الجزائري. ؟
2. ماهي الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2. ؟
3. ماهي تحديات لجنة بازل 3 بالنسبة للجزائر. ؟

الفرضيات :للإجابة على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية :

1. يتكون النظام البنكي الجزائري من البنك المركزي (بنك الجزائر) والبنوك التجارية والبنوك الخاصة ومعظمها عمومية .
2. ركزت لجنة بازل02 على المخاطر الإئتمانية وأهملت المخاطر الأخرى .
3. الجزائر غير مستعدة لتطبيق معايير لجنة بازل 3 وبالتالي يجب عليها تكييف نظامها البنكي وفق هذه المعايير .

أسباب اختيار الموضوع :

أولا: الأسباب الذاتية أو الشخصية:

1. كون الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص مالية ونقود.
2. الرغبة في البحث والإطلاع على مسار الإصلاحات المصرفية في الجزائر .
3. الرغبة في إثراء هذا الموضوع من خلال التطرق إلى بازل 2 و بازل 3.

ثانيا : الأسباب الموضوعية :

1. اعتبار النظام البنكي المكون الأساسي لعملية التنمية والتطور .
2. إصلاح النظام البنكي الجزائري هو موضوع حديث ومعاصر .

أهمية الدراسة:

تتمثل في الأهمية البالغة التي يحتلها النظام البنكي داخل الاقتصاد الجزائري والدور الذي يلعبه في تحقيق النمو والتقدم من خلال المركز الحيوي الذي يقوم به من أجل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات ، ولكن في ظل تحقيق هذه الأهداف يسعى النظام البنكي الجزائري إلى مواجهة العديد من المخاطر من خلال تطبيق العديد من المعايير من بينها لجنة بازل للرقابة المصرفية .

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث التوصل إلى الأهداف التالية:

1. الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية.
2. بيان مختلف المراحل التي مرّ بها النظام البنكي الجزائري .
3. إبراز مراحل الإصلاحات المصرفية في الجزائر .
4. عرض الإطار النظري لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية تطبيقاتها العملية على النظام البنكي الجزائري .

الدراسات السابقة :

أولا :دراسة هارون الطاهر والعقون نادية بعنوان : **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** وهي مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتقنيات ، أيام 6-7 جوان 2005 المنعقد بكلية التسيير جيجل – الجزائر، حيث تطرقا فيه الباحثان إلى :أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي والدور الجديد المسند للجهاز المصرفي الجزائري لمواجهة تحديات العولمة المالية ومسار إصلاح النظام المصرفي والمالي في الجزائر وآليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة .

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. تعتبر كفاءة الجهاز المصرفي في أداء وظائف الوساطة المالية الأساسية إحدى الوسائل الرئيسية الملحة الذي ينبغي معالجتها وذلك لمواجهة تحديات العولمة ولتسهيل نمو القطاع الحقيقي

2. يجب إعداد الاستراتيجيات موحدة لتعزيز الابتكار والإدارة الإستراتيجية والمالية .
3. يعتبر الجهاز المصرفي المحور الأساسي لتمويل الحركة التنموية خاصة في البلدان النامية ومنها الجزائر.

ثانيا: دراسة تومي إبراهيم بعنوان : **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، بسكرة، الجزائر ، 2007 /2008 .

حيث تطرق فيها الباحث إلى : النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية ، المخاطر المصرفية ومقررات لحنة بازل الدولية ، تكييف معايير الرقابة الاحترازية الجزائرية مع معايير لجنة بازل الدولية .

ومن أهم التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1. تترجم وضعية النظام المصرفي الجزائري مختلف مراحل التطور الاقتصادي التي مرّت به الجزائر والتي كانت تعكس السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات العمومية خلال هذه االمراحل .
2. أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول ، إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر تحول جوهري في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات
3. تحترم البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية عموما ، القواعد والنظم الاحترازية التي أقرها بنك الجزائر ، إلا أنه في بعض الحالات قد يحصل عدم احترام للبعض منها وفي حالات نادرة عدم احترام نسبة الملاءة .

ثالثا : دراسة لعراف فايزة حول موضوع : **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم التجارية تخصص إدارة أعمال جامعة المسيلة 2010/2009 ، حيث تطرقت فيها الباحثة إلى :أهم الأبعاد الاقتصادية للعولمة وأثرها على العمل المصرفي اتفاقية بازل 1و2 ، النظام المصرفي الجزائري قبل معايير ومقررات لجنة بازل ، القواعد والنظم المطبقة في النظام المصرفي الجزائري لكي تتوافق مع معايير ومقررات لجنة بازل ومتطلبات إصلاح المنظومة المصرفية لكي تتوافق مع معايير لجنة بازل .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى:

1. كان الضعف في الرقابة الداخلية والقصور الإداري في المؤسسات المالية والنظم المصرفية دافعا قويا لخلق ترتيبات نظامية ورقابية بغية الوصول إلى أسواق مالية ومصرفية تتمتع بالكفاءة والانضباط وتعتبر لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية الفعالة أحد أهم هذه الترتيبات .

2. بالنسبة لاتفاقية بازل 1 فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1991 بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقاتها بنهاية سنة 1992 كما أن لجنة بازل منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها .
3. يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه الأنظمة المصرفية في الدول النامية عموما في الجزائر بصفة خاصة ،هو عامل الوقت الذي يعد قصيرا نسبيا لضمان الالتزام السليم والفعال والكامل بمتطلبات ومعايير اتفاقية بازل2 .

وتختلف دراستي عن هذه الدراسات بإضافة مقترحات بازل 3 والآثار المتوقعة عند تطبيق هذه الاتفاقية على النظام البنكي الجزائري ،والتطرق إلى بنك الخليج الجزائري والفترة الحديثة للدراسة إلى غاية 2012.

المنهج المستخدم:

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المدروسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في ذلك على:

المنهج التاريخي : وتم الإعتماد عليه من خلال تتبع نشأة البنوك ومراحل نشأة تطور النظام البنكي الجزائري .

المنهج الوصفي التحليلي : كأسلوب مناسب لوصف وعرض الإطار النظري لمقررات بازل للرقابة المصرفية وتحليل المعلومات المتحصل عليها حول الموضوع .

منهج دراسة الحالة : من خلال الإطلاع على ميزانيات بنك الخليج الجزائري والتقارير السنوية ، وتحويل هاته المعلومات وتبويبها على شكل جداول ونسب وتحليلها للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة .

هيكل الدراسة : قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل خصصناه للدراسة التطبيقية ففي الفصل الأول تطرقنا إلى النظام البنكي الجزائري من خلال التعرف على ماهية البنوك بصفة عامة ، وبصفة خاصة التطرق إلى نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري و وهيكله وأهم إصلاحاته، وأهم آثار العولمة المصرفية عليه من بينها اندماج و خوصصة البنوك والتوجه نحو البنوك الشاملة وآلية التطورات التكنولوجية في وسائل الدفع وآثار الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي الجزائري .

أما الفصل الثاني فخصص للمخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الذي تضمن ماهية المخاطر المصرفية من مفهوم وأنواع و مصادرها، وأهم مؤشرات قياسها والتطرق إلى مقررات لجنة بازل 1 و2 و3 .

والفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية وتضمن هو أيضا معايير لجنة بازل المطبقة على النظام البنكي الجزائري ، والتعرف على بنك الخليج الجزائري من حيث نشأته وهيكله وموارده واستخداماته وأهم

مؤشرات قياس الخطر ونسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري وكذلك تطرقنا إلى مقترحات بازل 3 على النظام البنكي الجزائري .

وفي الأخير الخاتمة التي تشمل النتائج و التوصيات.

تمهيد للفصل:

إن أهمية دراسة النظام البنكي ينبثق من دوره الفعال في الاقتصاديات المختلفة فهو المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطني ، من حيث تنظيمه والتحكم في البنوك الموجودة فيه ، يمكّن من شد وتعبئة موارد المجتمع والحفاظ عليها وتنميتها وإعادة توزيعها على مختلف الاستخدامات بما يخدم الاقتصاد .

والجزائر كغيرها من الدول تتطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها البنكي وفي الوقت ذاته تسعى إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزمات المصرفية ، وبهذا خطت الجزائر خطوات معتبرة في تعميق الإصلاحات المصرفية والمالية التي تبنتها خصوصا في مطلع التسعينات ،وذلك بالاعتماد على قوى السوق والتأكد من سلامة القطاع البنكي ولهذا تسعى البنوك الجزائرية لمواكبة المتغيرات المستحدثة من خلال تقوية وتحسين القدرات وأداء البنوك بالرغم من العراقيل التي تواجهها .

وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك.

المبحث الثاني : ماهية النظام البنكي الجزائري .

المبحث الثالث : آثار العولمة المصرفية على النظام البنكي الجزائري .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.

إن تشغيل الاقتصاد بصورة عادية يتطلب رؤوس الأموال ، وهذه الأخيرة موجودة لدى متعاملين اقتصاديين تربطهم علاقة غير مباشرة مع من هم في حاجة لتمويل عجزهم ، ولتسهيل العملية ظهرت الوساطة المالية المتمثلة في العديد من المؤسسات المالية والتي نجد من بينها البنوك .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك.

تعتبر البنوك مؤسسات مالية مهمتها الأساسية قبول الودائع ومنح القروض للمتعاملين الاقتصاديين .

الفرع الأول: نشأة البنوك.

نشأت البنوك وتطورت حتى وصلت إلى شكلها الحالي ومن أبرز هاته التطورات ما يلي :[1]

يمتد تاريخ نشوء البنوك إلى العهد البابلي، منذ أن برزت مجموعة من الصيارفة وكهنة المعابد وبدأت عمليات التسليف و الإيداع، وكانت المعاملات المالية المصرفية تنظم في المعابد.

أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة ، كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض ، أما فكرة المتاجرة بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية .

أما البنوك بشكلها الحالي ، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثالث والرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة جنوة و فلورنسة على أثر الحروب الصليبية ، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش ، وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية ، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم (نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين وفيما بعد التظهير وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله ، الذي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (النقود الورقية) بشكله الحديث ، ولم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقط ،وإنما عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم ، وبعد ذلك عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة .

ولم تقف ممارسات الصيارفة عند هذا الحد ، فقد سمحوا لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون ،مما

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 25 – 28 .

دفع بالمفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والتأمين عليها .

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك ، وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة (1401) وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وأقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية فينيسيا عام 1587 باسم Banca delle piazza dirialta وجاء بعده بنك آمستردام عام 1609 الذي أنشأته بلدية آمستردام من أجل حسن التسيير وضمان الودائع .

و إبتداء من القرن السادس عشر ازدهرت الأعمال الصيرفية في كل من إسبانيا والبرتغال ثم انجلترا وفرنسا نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة عليها حتى نهاية القرن السابع عشر ، ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وقد زادت وظائف البنوك فبالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود ، وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل وهي في شكل كتابي مثل الشيك .

وبقدوم الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير القائم على تقسيم العمل ، أخذت البنوك تتوسع في القرن التاسع عشر وتأخذ شكا شركات مساهمة ، وفي النصف الثاني من هذا القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط وطويل الأجل وهو ضروري لتكوين رأس المال الثابت .وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة ،وقد اتسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية .
وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك ، فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع.

والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا ومن بينها : بنك السويد 1668 ، انجلترا 1694 وبنك فرنسا 1800 . وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود وتوالي الأعمال المصرفية الحكومية حينا إلى حين مع الأعمال المصرفية العادية ، وفي القرن التاسع عشر انفردت البنوك المركزية وحدها بإصدار النقود (1832 في انجلترا ، وفي فرنسا عام 1848) وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره وفي استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان ، وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير للبنوك .

وهكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة ،وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية أخيرا رأسمالية احتكارية .

الفرع الثاني : مفهوم البنوك.

إن كلمة بنك أصلها إيطالية (بانكو) Banco وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور معناها إلى المصرف وهو المؤسسة التي تقوم بالإقراض والاقتراض .

وهناك عدة تعاريف للبنك ونذكر منها :

1. يعرف البنك على أنه : " منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل إدخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة ".[1]
2. ويعرف البنك أيضا على أنه :" مؤسسة مالية ووسيطا وتاجرا في الاموال بين الممولين و المتمولين من المستثمرين وأصحاب المشاريع حيث يتوسط البنك بين المقرضين والمقترضين ".[2]
3. أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه :" مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية ، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ".[3]

المطلب الثاني:أهمية البنوك وأهدافها.

تلعب المؤسسات المصرفية والمالية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة توسع نشاط تلك المؤسسات وعادة فإن تأثير المؤسسات في النشاط الاقتصادي يظهر من خلال تأثيرها في عرض النقد.

الفرع الأول: أهمية البنوك.

---

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2003، ص 76 .

[2] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (النقود ، البنوك التجارية ، البنوك الاسلامية ، السياسات النقدية ، الأسواق المالية ، الأزمة المالية)** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص 167 .

[3] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف** ، دار وفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية ، 2007 ، ص 7-8 .

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي : [1]

1. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
2. نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية .
3. يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
4. أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .
5. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
6. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

الفرع الثاني:أهداف البنوك.

يسعى البنك إلى تحقيق عدد معين من الأهداف والمتمثلة فيما يلي: [2]

1. **أهداف مالية :** وتتمثل فيما يلي:
   - ✓ استمرار تحقيق الأرباح.
   - ✓ تعظيم معدل العائد على الاستثمار .
   - ✓ المحافظة على بنية معقولة من السيولة .
2. **أهداف إدارية** : وتتمثل فيما يلي:
   - ✓ تحسين الخدمات المصرفية .
   - ✓ تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء .
   - ✓ تخفيف تكلفة تقديم الخدمات المصرفية.
   - ✓ تقليل الوقت الضائع.
3. **أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار و النمو .**
4. **أهداف إجتماعية:**وتتمثل فيما يلي:

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق ، ص 13-14 .

[2] www.Startimes .com ،19 /12/20 ، 16 :25 .

- ✓ تحقيق مستويات موضعية من العوائد.
- ✓ كسب ثقة ورجاء الجمهور المتعامل مع البنك .
- ✓ الاهتمام بالعاملين في البنك وتدريبهم بأفضل الأساليب والطرق وتطوير البنك والخدمة بما يحقق الإكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث : وظائف البنوك

تقوم البنوك بعدة وظائف وتتمثل في : قبول الودائع ومنح الائتمان بالإضافة إلى قيامها بعمليات مصرفية أخرى.

أولا: قبول الودائع .

إن البنك منشأة مالية عملها الرئيسي تجميع المدخرات من الجمهور وإقراضها للغير ، هذه الودائع قد تكون بشكل نقود يتصرف فيها البنك أو قيم منقولة تبقى ملكا للزبون ويديرها البنك لحسابه ، وتقسم الودائع إلى ثلاثة انواع وهي : الودائع تحت الطلب ، الودائع لأجل وودائع التوفير وسوف نذكرها بالتفصيل كالآتي : [1]

1. **الودائع لأجل** : وهي ودائع مرتبطة بأجل معين ، ويحصل صاحب الوديعة على سعر فائدة مرتفع حسب الأجل المحدد للوديعة ، ولا يجوز السحب من هذه الوديعة جزئيا أو كليا قبل حلول أجل الوديعة وفي حالة المودعين لودائعهم قبل مواعيد الاستحقاق فإنهم يخسرون الفوائد المترتبة عليها .
2. **ودائع التوفير** : تمثل ودائع التوفير الأموال التي يرغب أصحابها من صغار المدخرين بإيداعها في البنوك التجارية ،ويعطى أصحاب هذه الودائع دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المودعة والمسحوبة والرصيد حين السحب والإيداع ، ولا يحق للمودعين في حسابات التوفير السحب منها بموجب شيكات ، وعليهم إحضار الدفاتر إلى المصرف حينما يرغبون السحب نقدا من أرصدتهم ، ويدفع البنك فوائد للمودعين على الرصيد الذي يتجاوز الحد الأدنى المقرر .
3. **الودائع تحت الطلب** : وهي الودائع التي لصاحبها حق السحب منها نقدا أو بموجب شيكات في أي وقت بينما لا يكون له الحق في الحصول على فوائد.[2]

ثانيا : منح الائتمان

[1] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق الفتاوى الشرعية) ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001 ص 30.

[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 21 .

وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات ، على اختلاف أنواعها ولآجال مختلفة وذلك لتمكينهم من مواصلة أعمالهم ووجوه نشاطهم على أن يقوموا بردّ هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه وهي ما تتحمل من فوائد .[1]

وينقسم الائتمان إلى الائتمان قصير الأجل، متوسط وطويل الأجل وهي كالآتي: [2]

1. **الائتمان قصير الأجل** : مدته لا تفوق سنة ، ويتخذ عدة أشكال منها : الخصم ، إعتمادات الصندوق والاعتماد المستندي وهي كالآتي :

1.1 الخصم : هو عملية شراء ورقة تجارية من حاملها قبل موعد الاستحقاق لقاء خصم جزء من قيمتها .

2.1 اعتمادات الصندوق: وتهدف هذه العملية لتلبية حاجات الزبون من السيولة ، مقابل الوعد بالتسديد مع دفع الفوائد المترتبة عن ذلك ، ومن بين الصيغ التي يتخذها (تسهيلات الصندوق ، السحب على المكشوف ، بطاقات الائتمان ، القروض الشخصية ..) .

3.1 الاعتماد المستندي : يتمثل الاعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بالتسديد وإدارته لصالح المصدّر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها . [3]

2. **الائتمان متوسط الأجل** : مدته من سنتين إلى خمس سنوات (أحيانا إلى سبع سنوات)، موضوعه تمويل مشتريات المعدات أي للتمويل الاستثماري ، بإصدارها لسندات متوسطة الأجل ، تمارس هذا النوع من الائتمان معظم البنوك ، حيث يستطيع البنك المقرض أن يسوي ديونه متى شاء بخصم الأوراق المسحوبة للزبائن لدى بنوك متخصصة ، والتي تستطيع بدورها إعادة خصمها لدى البنك المركزي .

3. **الائتمان طويل الأجل** : مدته تزيد عن خمس سنوات (أحيانا أكثر من سبع سنوات) ، تمنحه بنوك متخصصة وتتحمل كل المخاطر ومن بين ضمانات طويل الأجل : الرهن الرسمي ، الرهن الحيازي والكفالة المصرفية ، لقد أصبحت البنوك التجارية أيضا تقوم بهذا النوع من الائتمان وتقبل الودائع طويلة الأجل وتصدر سندات طويلة الأجل .

---

[1] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 106 .

[2] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، مطبعة مزوار، الوادي ، مارس 2007 ، ص 108-109 .

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 3 2003 ، ص 117 .

ثالثا : العمليات المصرفية :

تتمثل أهم العمليات المصرفية فيما يلي : [1]

1. فتح الحساب : يترتب عن عملية الإيداع فتح حساب مصرفي للعميل ، والذي يحصل على خدمات مصرفية متعددة ، كعمليات السحب ، التحويل والإيداع .
2. تقديم المشورة للزبائن : وذلك في المالية والتجارة الخارجية .
3. إيجار الصناديق الحديدية : يمكن للبنك أن يؤجر صناديقه المحصنة لمن يطلب هذه الخدمة .
4. الحوالات المصرفية : حيث يتوسط البنك عملية توصيل مبلغ مالي بين شخصين في مدينتين أو بلدين مختلفين .
5. تسوية الاستحقاقات : وهي أن يقبل البنك طلب مؤسسة بإرسال شهري لرواتب موظفيها في حسابات هذا البنك .
6. عمليات الذهب والعملات الأجنبية : عادة يتولى البنك عمليات الذهب والعملات الأجنبية لحساب الخزينة ، وأهم مصادر العملات الأجنبية نجد الخدمات المقدمة للخارج ، تحويلات المغتربين ، المساعدات الخارجية ، القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية .

المطلب الرابع : أنواع البنوك.

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ، ويعتبر تعدد وأشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق ، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع .

ومن أهم أنواع البنوك نذكرها كالآتي :

أولا : البنك المركزي.

- **مفهوم البنك المركزي :** وهو المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد ، والتي تقف على قمة هرم النظام البنكي ، ويعمل كملجأ أخير للإقراض للبنوك معتمدا على انفراده بإصدار النقود الورقية (البنكنوت) المقبولة بقوة القانون من جميع وحدات الاقتصاد .[2]
- **وظائف البنك المركزي** :ومن أهم الوظائف التي تؤديها البنوك المركزية هي : [3]

[1] مفيد عبد اللاوي، المرجع سابق ، ص 110- 111 .

[2] محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ، 2002 ، ص 157 .

[3] صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011، ص 116- 127 .

1. وظيفة إصدار العملة .
2. وظيفة بنك ووكيل ومستشار الحكومة .
3. الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية .
4. وظيفة الملجأ الأخير للإقراض .
5. وظيفة المقاصة .
6. وظيفة التنظيم وإدارة العملات الأجنبية .
7. وظيفة الائتمان.
8. وظيفة البنك المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية .
9. وظيفة مدير السياسات النقدية والائتمانية .[1]

ثانيا : البنوك التجارية.

- **مفهوم البنوك التجارية** : البنك التجاري هو كل مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة ، تحت الطلب ولأجل ، وتفتح الإعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم ، وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى ، ولا تعتبر البنوك التي عملها التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت الطلب بنوك تجارية ، وتمتاز البنوك التجارية عن غيرها هو تخصصها في قبول الودائع وخلق الودائع الجارية .[2]
- **وظائف البنوك التجارية** : من أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية نذكر ما يلي : [3]

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
2. خلق النقود والائتمان .
3. إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويقها في سوق المال.
4. بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها .
5. منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد .
6. القيام بخدمات نيابة عن العملاء .
7. التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية .
8. تأجير الخزائن الحديدية والمخازن للعملاء .
9. خلق الأوراق التجارية .

---

[1] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2004 ،ص 155 .

[2] سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك و المصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة العربية 2010 ، ص 57-58 .

[3] محمد يونس ، عبد المنعم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003/2002 ، ص 216 .

10. القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها .

- **أنواع البنوك التجارية** : تتعدد أنواع البنوك التجارية ونذكرها كالآتي : [1]

1. البنوك الفردية : وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا ، يملكها الأفراد أو شركات أو أشخاص ، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتستثمر مواردها في أصول عالية السيولة .
2. البنوك ذات الفروع : وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة ، وتدار من خلال مركز رئيسي بوساطة مجلس إدارة واحد.
3. بنوك المجموعة : تشمل بنوك المجموعة عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة ، وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع ، ويحتفظ كل مصرف برغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارته ومديره العام.
4. بنوك السلاسل : وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيس يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها ، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي أو عدة أشخاص طبيعيين وليس لشركة قابضة.
5. البنوك المراسلة : ظهرت الحاجة إلى هذه البنوك نتيجة لرغبة البنوك في إيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على بنوك في مناطق أخرى.

ثالثا : البنوك المتخصصة.

- **مفهوم البنوك المتخصصة** : هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ، وتقوم هذه البنوك بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل ، ومواردها لا تكون من الودائع وإنما من رأس مال البنك ومن السندات والقروض العامة.[2]
- **خصائص البنوك المتخصصة:** من أهم خصائص هذه البنوك نذكرها كالآتي: [3]
  - ✓ تعتبر مؤسسات غير ودائعية .
  - ✓ ارتباط نشاطها برأس مالها .
  - ✓ معظم القروض التي تمنحها تكون طويلة الأجل نسبيا.
  - ✓ التخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين .
- **أنواع البنوك المتخصصة** : وهناك عدة أنواع للبنوك المتخصصة ونذكرها كالآتي:[4]

---

[1] حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث–** دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 56-59.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك ،** الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، 2005، ص 20 .

[3] حربي محمد عريقات، مرجع سابق ، ص 60-61 .

[4] محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق ، ص 20-23 .

1. بنوك التنمية الصناعية : وهي بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة.
2. بنوك التنمية الزراعية : وهي بنوك متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد.
3. البنوك العقارية : وهي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف بضمان أراضي عقارية مبنية ، وتقديم قروض لجمعيات ومنشآت الإسكان.
4. بنوك التجارة الخارجية : هي بنوك متخصصة في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية .

رابعا :بنوك الاستثمار :

وهي منشآت مالية تكون عملياتها موجهة أساسا لتكوين أو تجديد رأس المال (الثابت)، في الصناعة والزراعة والتجارة.....، لذلك فهي تعتمد على أموالها بالدرجة الأولى والودائع لأجل والمنح الحكومية.[1]

خامسا: بنوك الإدخار:

وهي بنوك غرضها الأساسي هو تجميع المدخرات الشعبية، وهي بنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم ، وتستمد مواردها من ودائع الأفراد أساسا ، ويكون توظيف هذه الموارد عموما من استثمارات قصيرة الأجل .[2]

ساسا: البنوك الإسلامية:

وهي مؤسسة مالية نقدية تقوم بإدارة الأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل نموها وتحقق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وتتضمن البنوك الإسلامية العناصر الأساسية الآتية: [3]

- ✓ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .
- ✓ حسن إختيار القائمين على إدارة الأموال .
- ✓ الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات.
- ✓ تنمية الوعي الإدخاري .
- ✓ تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة .

---

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق ، ص 106-107 .

[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق ، ص 47-48 .

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية)** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط3 ، 2012 ص 110-111 .

- ✓ أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة الأموال ومعاملات البنك الإسلامي .

المبحث الثاني : ماهية النظام البنكي الجزائري .

شهد النظام البنكي الجزائري العديد من التطورات إبتداءا من النشأة إلى الإصلاح وساهمت هذه التطورات في تغيير بنيته حيث أن كل مرحلة من مراحل تطور هذا النظام تميزت بظهور عدد من البنوك .

المطلب الأول : نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري .

إن نشأة النظام البنكي الجزائري كانت عبارة عن امتداد للنظام الاستعماري ، فالبنوك والوكالات التي نشأت في الجزائر آنذاك كانت تابعة للمجلس الوطني للقرض وبنك فرنسا وهذا بالرغم من وجود المجلس الجزائري للقرض وبنك الجزائر وتونس كما أن إدارة ورقابة النشاط المصرفي كانت انعكاسات للقرارات الصادرة بفرنسا .

ومر النظام البنكي الجزائري في تطوره بأربعة وهي كالآتي :

- ❖ **المرحلة الأولى : مرحلة الاحتلال الفرنسي (1830- 1962) .**

عرفت الجزائر خلال العهد الاستعماري نظاما ماليا وبنكيا ذو نمط ليبرالي فرنسي موجه إلى خدمة الأقلية الاستعمارية ، حيث كانت الخزينة العمومية آنذاك هيئة مكلفة بجمع الإيرادات الضريبية من الشعب لإنفاقها من جديد لفائدة المعمرين ، كما أن شبكة المصارف والمنشآت المالية الواسعة قبيل الاستقلال كانت عبارة عن مؤسسات لفائدة العمليات المنجزة من قبل المستعمرين .[1]

وقبل سنة 1849 لم يكن في الجزائر أية هيئة قرض بأتم معنى الكلمة ، فالاقتصاد الجزائري كان يعتمد على وسائل بدائية وكانت الثروة الأساسية آنذاك هي الزراعة وحتى أن أول مؤسسة مصرفية في الجزائر والتي تقررت بالقانون الصادر في 19 جويلية 1843 ، لم تكن إلا فرع تابع لبنك فرنسا ، وقد كانت سنة 1848 بداية لإصدار هذا الفرع للنقود ، ولكن سرعان ما توقف نشاطه وتم إلغاؤه في نفس السنة .

[1] بقبق ليلى إسمهان، مداخلة بعنوان **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية** ، ضمن الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ، ورقلة ، بدون ذكر السنة ، بدون الصفحة .

وبالإضافة إلى هذه المؤسسة المصرفية ، وفي سنة 1836 كانت هناك مبادرة قام بها لأحد رجال الأعمال ويسمى "تريكو " tricou" من مدينة بوردو " Bordeaux" وتلخصت هذه المبادرة في إنشاء بنك الجزائر ، غير أن مشروعه هذا اصطدم بعدة عراقيل ، إلا أنه أصرّ على مبادرته لمدة 13 سنة حتى سنة 1849 ، أين لبَّت الحكومة الفرنسية آنذاك طلبه بضرورة إنشاء بنك الجزائر ، حيث تم إنشاء "**المصرف الوطني للخصم** " بالجزائر واقتصر نشاطه على الائتمان ، غير أنه لم ينجح نظرا لنقص الإيداعات و بعد ذلك تم إنشاء "**بنك الجزائر**" بموجب القانون الصادر بتاريخ 04 أوت 1851 وباشر عملياته بتاريخ 01 نوفمبر 1851 ، كما تم بموجب هذا القانون السماح لبنك الجزائر بإنشاء وكالات في الجزائر بموجب مرسوم " Beylical " في 08 جانفي 1904 تم السماح لبنك الجزائر بالعمل في تونس وبهذا إنشاء بنك الجزائر وتونس ، وهذا بسبب مروره بأزمة من سنة 1880 حتى سنة 1900 نظرا لإفراطه في منح القروض الزراعية والعقارية من المعمرين وقد تم تأميم بنك الجزائر في سنة 1946 وظل يعمل إلى غاية 31 ديسمبر 1962 ليرثه البنك المركزي الجزائري بعد ذلك مباشرة ، وقد أدى نمو بعض الأنشطة التحويلية في الجزائر إلى ضرورة إنشاء واستقرار بعض البنوك فيها ومن بينها Crédit Lyonnais سنة 1878 ، وSociété General سنة 1914 ، والشركة المارسيلية للقرض الصناعي والتجاري وبنك Worms وشركائه ، وكان بالجزائر قبل الاستقلال ما يعادل 409 فرعا للبنوك التجارية بالإضافة إلى بنوك الأعمال ومنشآت إعادة الخصم وبنوك التنمية وبنوك الائتمان الشعبي. [1]

❖ **المرحلة الثانية : مرحلة التأسيس (1862-1970).**

بعد حصول الجزائر على الاستقلال سعت السلطات الجزائرية إلى استرجاعها السيادة الوطنية باتخاذها لإجراءات استعجالية تضمن لها إنشاء نظام مالي وبنكي وطني مستقل ، فسعت إلى إنشاء عدة مؤسسات أهمها :

تأسيس الخزينة العمومية في 1962/10/29 والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA بموجب القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/12/13 كمؤسسة عمومية مكلفة بإصدار النقود ومراقبتها والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدعم النمو الاقتصادي ، كما أن هذا البنك كان ملزما بتمويل الخزينة العمومية لإنجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة والضرورية لتحقيق التنمية ، ومن أجل تمويل المشاريع الاقتصادية الأخرى تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD وفقا للقانون رقم 165/63

[1] حورية حمني، آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها- حالة الجزائر – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية قسنطينة ، 2006/2005 ، بدون الصفحة.

الصادر في 1963/05/07 للمساعدة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية والذي تحول فيما بعد إلى بنك بموجب المرسوم رقم 47/71 يلعب دوره كوسيط فعلي بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية.[1]

كما تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في ماي 1963 وكانت مهمته جمع وتعبئة الموارد المالية الداخلية (أي ميزانية) وخارجية (أي معاونات وقروض) لتمويل الاستثمارات العمومية أو المؤسسات الاقتصادية من كل نوع أو المساهمة في رأس المال المؤسسات الموجودة والجديدة .[2]

كما أنشئ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP وذلك بعد عجز المؤسسات السابقة عن دعم النمو الاقتصادي الذي تطلب موارد مالية ضخمة ، كمؤسسة ادخارية بموجب المرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 1904/08/10 ودوره الأساسي يكمن في ضمان تحويل الودائع الادخارية إلى توظيفات مالية للخزينة العمومية بعد هذه الإجراءات المتخذة سابقا أصبح النظام البنكي الجزائري يتميز بالازدواجية وذلك لوجود من جهة بنوك أجنبية تبحث أساسا عن الربح و المردودية وبنوك وطنية تعمل من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية ، ولمحاولة السلطات الجزائرية الحد من تعسفات البنوك الأجنبية المتواجدة ومحاولة منها إنشاء المزيد من البنوك الوطنية القادرة على تمويل الاقتصاد قامت بتأميم هذه البنوك الأجنبية . [3]

- **تأميم البنوك :** وعليه أسفرت عملية التأميم عن ظهور :

1. **البنك الوطني الجزائري : BNA** [4]

أنشأ في 1966/06/13 وتتمثل مهامه في : جمع الإدخارات ، منح القروض قصيرة الأجل للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص ، وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جمع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له والتي نعددها فيما يلي :

- ✓ بنك التسليف العقاري التونسي (جويلية 1966)
- ✓ بنك التسليف الصناعي والتجاري (جويلية 1967) .
- ✓ بنك باريس الوطني (جانفي 1968) .
- ✓ بنك باريس والبلاد المنخفضة (جوان 1968) .

والذي تكفل بمنح الاعتمادات للقطاع الزراعي وللمدى القصير .

2. **القرض الشعبي الجزائري : CPA** [1]

---

[1] بقبق ليلى إسمهان، مرجع سابق ، بدون صفحة .

[2] أحمد هني، **إقتصاد الجزائر مستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 05-1991 ، ص 67 .

[3] بقبق ليلى إسمهان، مرجع سابق ، بدون صفحة .

[4] مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق ، ص 120.

أنشئ هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل التاريخ وهي :

- ✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.
- ✓ البنك التجاري والصناعي للجزائر .
- ✓ البنك الجهوي الصناعي والتجاري لعنابة .
- ✓ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري .

تم دمج جميع هذه المصارف وأنشئ على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري ،حيث تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في 01 جانفي 1968 وضم الشركة المارسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 .

يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية ، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري ، كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية والتقليدية والمهن الحرة .

3. البنك الخارجي الجزائري :BEA

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67- 204 ليصبح ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وهي : القرض الليوني ، وقرض الشمال والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط وبنك باركليز ، يمارس هذا البنك كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكن جمع الودائع الجارية في الوقت الذي يتكفل فيه بتمويل عمليات التجارة الخارجية ، وهو أيضا يقوم بمنح القروض للاستراد ، كما يقوم النشاط القرضي للبنك الخارجي الجزائري أيضا على تمويل قطاعات أخرى ، حيث تركز فيه العمليات المالية للشركات الكبرى مثل :سونطراك وشركات الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى وذلك على عكس مبدأ التخصص البنكي .[2]

وإضافة إلى هذه البنوك الناشئة اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءا هاما تمثل في تطبيق نظام الصرف المركزي بمعدل واحد un système centralisé des changes à taux unique.كما منح هذا النظام عدة امتيازات للبنك المركزي الجزائري.

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2003 ، ص 131

[2] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 334 .

وبالتالي خلال هذه المرحلة من الستينيات يبدو أكثر وضوحا ذلك الإختلال الذي ميز النظام البنكي الجزائري وذلك بوجود البنك المركزي كهيئة مستوحاة لبراليا ووزارة المالية و التخطيط ذات الطابع الاشتراكي بعد تبني الجزائر للتخطيط الاقتصادي منذ سنة 1967 .أما على مستوى البنوك الأولية فإن أسلوب التخصص البنكي الذي عملت السلطات العمومية على إرساءه لم يشهد تطبيقا عمليا لأن البنوك الوطنية استسلمت الى المنافسة الحادة في تعاملاتها المختلفة مع القطاع الخاص و العام بحثا عن المردودية و الملاءة التي توارثتها من البنوك الاجنبية المؤممة . أما من حيث تمويلها للاقتصاد الوطني فان البنوك الناشئة خلال هذه المرحلة أكدت عجزها عن تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات الإشتراكية المسيرة ذاتيا و التي شهدت إرتفاعا قويا حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات سنة 1969 حوالي 1313 مليون دج لترتفع الى 4256 مليون دج سنة 1970. ومن ثم تثاقل عبئ تمويلها على الخزينة العمومية مما كان يضطرها الى التدين لأن ميزانية الدولة تحملت كل القيود المالية للنمو المتسارع للبلاد منذ الاستقلال. [1]

❖ **المرحلة الثالثة : (1970- 1986)**

تمتد هذه المرحلة من 1970 إلى غاية 1986 وعرفت الكثير من التغيرات بواسطة قانون المالية لسنة 1970 و الأمر رقم 107/96 الذي وضع إجراءات تمويل المؤسسات العمومية الوطنية بالإضافة إلى قانوني المالية لسنتي 1973 و 1975 اللذين وضعا الخطوط العريضة التي تبين كيفية تمويل المؤسسات العمومية المحلية.[2]

وخلال هذه المرحلة تم تأسيس بنكين هما : [3]

1. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية : BADR:** تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي و القطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا . و تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك . كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنـــك تتمثل خاصة في تنفيذ جميـــع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها والمساهمة في :
   - ✓ تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

---

[1] بقبق ليلى إسمهان، مرجع سابق ، بدون صفحة .

[2] بن عيشي بشير ، عبد الله غانم، مداخلة بعنوان : **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – إنجازات وتحديات** – ، مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – منافسة ، مخاطر وتقنيات – جيجل ، الجزائر ، 6-7 جوان 2005 ، ص 4 .

[3] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، الجزائر ، 2005 /2006 ، ص 42 – 43 .

- ✓ تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل :
  - هياكل الانتاج الفلاحي وأعماله .
  - الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.
  - هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة .
  - هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها .

2. . **بنك التنمية المحلية : BDL** : تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985. و هو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية , كما ورث هذا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري ، يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات :

1. نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ويتلخص نشاطه المصرفي فيما يلي :

- جمع المدخرات الوطنية .
- منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص .
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية .

أما نشاطه المتخصص فيكمن في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات ويعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية .

وفي هذه المرحلة كان النظام المصرفي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا ، بذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات ، فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها ،مصدر هذه الموارد غالبا ما كان إصدار للنقود من طرف البنك المركزي ، فاستيقظت الجزائر في 1986 على مشاكل نقدية كبيرة وبنوك تجهل وظيفتها الأصلية هي الوساطة المالية .[1]

❖ **المرحلة الرابعة (1968- 1996)** : وتتميز هذه المرحلة بما يلي :[2]

[1] بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2005، ص 72.

[2] بن عيشي بشير ، عبد الله غانم، مرجع سابق ، ص 4-5.

ولقد تميزت بإصلاحات اقتصادية وسياسية أثرت على علاقات ونشاطات المؤسسات الجزائرية ، وشهدت هذه المرحلة إنشاء بنك البركة في بداية التسعينيات وهو بنك جزائري سعودي مشترك ورأسماله يشارك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري بـــ 50% ومجموعة البركة السعودية بـــ 50%، وهو بنك من نوع خاص حيث تتم تعاملاته دون فوائد، و قد تم إصدار الكثير من القوانين في هذه المدة القصيرة تتعلق باستقلالية المؤسسات وإجراءات الانتقال إلى إقتصاد السوق، ولكن الأهم في هذه القوانين هو قانون النقد والقرض الذي أعطى الملامح الجديدة للنظام البنكي الجزائري و إلقاء نظرة على المستقبل القريب لهذا النظام و ذلك بإنشاء البورصة. وقد أصبحت كل القوانين سارية المفعول في ديسمبر 1990. ولم يبقى عن سيرها سوى بعض العراقيل التقنية ، بالإضافة إلى إنشاء لجنة البنك وكذلك مؤسسات مالية أجنبية وبنوك خاصة بالجزائر.و لقد قدر عدد البنوك التي أنشئت حديثا بأموال وطنية و أجنبية في الجزائر بـــ 14 بنك و هي: بنك البركة الجزائري(banque Al-Baraka d'Algérie) ،في 6 ديسمبر 1995 و بنك الاتحاد (union bank) في 7 ماي 1995 و المؤسسة العامة (la société générale)، الشركة الجزائرية للبنك (la compagnie Algérienne de banque)، الشركة البنكية العربية (Arab banking corroboration) ، بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة (banque du Maghreb Arabe pour l'investissement et le commerce) ، البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank) EL- Rayan Bank, Trust Bank, la banque nationale de Paris El-djazair, banque Générale méditerranéenne, la Mouna la Bank, la citiBank.

و لقد كان بنك الخليفة(Al- Khalifa bank) من بين البنوك الخاصة ، و لكنه تم تصفيته مؤخرا لأسباب تتعلق باستنزاف أموال الشعب. و لم تقتصر هذه الفضيحة المالية على بنك الخليفة بل امتدت إلى البنك التجاري الصناعي الجزائري(la banque commerciale industrielle d'Algérie) الذي تقرر تصفيته لنفس الأسباب ، و اعتمدت الجزائـــر في بداية التسعينات كغيرها من البلدان المتخلفة برنامج لتثبيت الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج للتسهيلات الموسعة(برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاث سنوات(95-98) و ذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية حيث بلغت خدمات الدين آنذاك مستويات حرجة في الوقت الذي قلت فيه مصادر الإقراض الأجنبية و ت راجعت إيرادات الجزائر من العملة الصعبة إضافة إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي ،حيث كان هدف البرنامج الأول ، توفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي أما البرنامج الثاني فيهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض و الطلب و ذلك من خلال مجموعة من التدابير المرتبطة بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات معينة أو كلاهما.

المطلب الثاني : مفهوم وهيكل النظام البنكي الجزائري .

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم النظام البنكي الجزائري ومكونات هيكله التنظيمي :

الفرع الأول : مفهوم النظام البنكي الجزائري :

أولا : مفهوم النظام البنكي.

يعرف النظام البنكي : " بأنه مجموعة من البنوك العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية ، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة ." [1]

ثانيا : مفهوم النظام البنكي الجزائري :

" يقصد بالنظام المصرفي الجزائري مجموعة المؤسسات المالية و النقدية التي تتعامل بالاقتصاد و من ثمة تكون وظيفة الجهاز المصرفي توفير الائتمان أو الأموال اللازمة للأفراد و المشروعات من جهة و الاقتصاد من جهة ثانية ،و يعتبر البنك المركزي العمود الفقري للنظام المصرفي ككل كونه يمول البنوك الأخرى ،و يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث يقدم سندا قويا للتنمية و دافعا كبيرا و نظرا لأنه يمتلك التحصيل المالي فهو يساهم بثورة فعالة في توفير ما تتطلبه التنمية الاقتصادية من موارد لتغطية المشاريع و المخططات التنموية في مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني.[2]

الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري .

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على النظام البنكي الجزائري ، حيث سمح بموجبه بإقامة بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية تزاول نشاطها في الجزائر ، وهو ما سمح بظهور أشكال مختلفة من البنوك والمؤسسات ويمكن تناول مكونات النظام البنكي الجزائري ضمن ثلاث مجموعات رئيسية وهي :

أولا : بنك الجزائر.

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه " مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمح في تعامله مع الغير بنك الجزائر ، وهو

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق ، ص 266 .

[2] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر،2000 ، ص 95.

يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية بإعتباره تاجرا ، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة والذي يحدد بموجب القانون ، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ، ويستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا ،وحسب مواد القانون 90/10 يتكفل بنك الجزائر بالمهام التالية : إصدار النقود ، تنظيم تداول النقود ، تسيير إحتياطات الصرف ، مراقبة القروض الممنوحة للاقتصاد بالإضافة إلى العمليات التي يمارسها يوميا مثل : إعادة الخصم ، تسيير السوق النقدي ، تسيير غرفة المقاصة ، الصرف ، كما يعتبر بنك الجزائر مسؤول عن منح رخص فتح مكاتب تمثيل أو اعتماد مصارف وهيئات مالية خارجية .[1]

ويسير بنك الجزائر جهازين هما:[2]

1. **المحافظ ونوابه** : يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وقد ألغى الأمر الرئاسي رقم 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 هذه المدة ، كما تتم أيضا عملية إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية ويكون ذلك في حالتين فقط : العجز الصحي الذي يثبته القانون والخطأ الفادح ، أما بالنسبة لنواب المحافظ فهم أيضا يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات وهذه المدة قد ألغيت بمقتض الأمر 03/11 وعدد النواب هم ثلاث نواب.

يقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأخرى والهيئات العامة الدولية ، كما يقدم الاستشارة الحكومية في أمور النقد والقرض ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي ، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ولا يقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر .

2. **مجلس النقد والقرض :** يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت ويؤدي مجلس النقد

[1] شناقر وردة، **أثر الإندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008 ، ص 146– 147 .

[2] شناقر وردة، مرجع سابق ، ص 147 .

والقرض دورين أو وظيفتين هما : وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ، ويتشكل مجلس النقد والقرض من : [1]

- المحافظ رئيسيا.
- نواب المحافظ كأعضاء .
- ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدر رئيس الحكومة كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة .
- ويمكن مجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا ، وصلاحيات المجلس سابقا واسعة جدا في مجال النقد والقرض ومن أهم هذه الصلاحيات مايلي :

✓ باعتبار مجلس إدارة البنك يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ .

✓ كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة و الثابتة وبيعها.

✓ يقوم بتحديد ميزانية البنك وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات .

✓ تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها) .

✓ يسير السلطة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها ذلك ، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن ، وتنظيم سوق الصرف ، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و 45 من قانون النقد والقرض.

ثانيا: البنوك التجارية. [2]

عرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية بأنها :"أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ، تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل .

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية تخضع لقواعد القانون الجزائري ، ويقوم بمنح التراخيص لها مجلس النقد والقرض ويتوجب على هذه البنوك أو المؤسسات المالية الأجنبية إحترام الحد الأدنى لرأس المال ، وقد حدد النظام رقم 93 – 01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية .

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط4 ، 2005 ، ص 200– 201 .

[2] شناقر وردة، مرجع سابق ، ص 148 .

ومن بين هذه الشروط المطلوبة نذكر منها :

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة .
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية .

ويتألف النظام البنكي الجزائري حاليا من مجموعة من البنوك العمومية وبنوك خاصة وبنوك أجنبيةوهي كالآتي:

I. البنوك العمومية :

لقد بدأ اعتماد البنوك العمومية من قبل مجلس النقد والقرض انطلاقا من سنة 1995 ، حيث تم اعتماد ستة بنوك عمومية وهي : [1]

1. البنك الوطني الجزائري BNA: لقد تم منح الاعتماد البنك الوطني الجزائري من قبل مجلس النقد والقرض بموجب القرار رقم 95-04 الصادر في 1995/09/25 على شكل شركة ذات أسهم .
2. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: لقد تم منح الاعتماد له بمقتضى القرار رقم 97-01 المؤرخ في 1994/04/06 أن يصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أن يصبح بنكا ، حيث يستطيع القيام بجميع العمليات البنكية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض باستثناء عمليات الصرف والتجارة الخارجية .
3. القرض الشعبي الجزائري CPA: لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 97-02 المؤرخ في 1994/04/06 للقرض الشعبي الجزائري كشركة ذات أهم برأس مال قدره 21،60 مليار دج
4. بنك التنمية المحلية BDL: منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم .

[1] تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2008/2007 ، ص 21.

5. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم .
6. بنك الجزائر الخارجي BEA:منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم .

II. **البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية و المختلطة** : وتتمثل هذه البنوك فيما يلي :[1]

1) **البنوك الخاصة الوطنية** : وتتمثل فيما يلي :

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: لقد تم بموجب القانون رقم 95-01 المؤرخ في 1995/02/28 بمنح رخصة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالقيام بالعمليات المصرفية باستثناء عمليات الصرف والتجارة الخارجية ، والذي عدل وتمم بموجب النظام رقم 05-02 المؤرخ في 05 مارس 2005 والمتضمن إنشاء شركة ذات أسهم تدعى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك شركة ذات أسهم (CNMA Banque SPA)

كما أنه منح الاعتماد لعدة بنوك خاصة، ولكن سرعان ما سحب منها الاعتماد ومنها:

- بنك الخليفة .
- البنك الصناعي والتجاري الجزائري.
- التعاونية الجزائرية للبنك .
- البنك العام الجزائري .

2) **البنوك الخاصة الأجنبية** : وتتمثل فيما يلي :

1. سيتي بنك الجزائر (City banque – Algeria):لقد تم منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 98-02 المؤرخ في 1998/05/18 كصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية .
2. المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ARAB BANKING CORPORATION- ALGERIE)

لقد تم منح الاعتماد للمؤسسة المصرفية العربية بموجب القرار رقم 98-07 المؤرخ في 1998/09/24 كشركة ذات أسهم ، ذات صفة بنك حيث يتشكل رأسمالها من 70٪ يعود إلى المؤسسة الأم بدولة البحرين و 20٪ من رأسمالها يعود إلى الشركة المالية الدولية ، و5 ٪ للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ، أما 5٪ الباقية تعود للمساهمين الخواص الجزائريين .

3. ناتكسيس الجزائر (NATEXIS _ ALGERIE) : لقد تم منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 99-01 المؤرخ في 1990/10/27 كشركة ذات أسهم ، ولقد تأسست مجموعة ناتكسيس

[1] المرجع سابق، ص 21-23 .

للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل من البنكين الفرنسيين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية .

4. سوسيتي جنرال _ الجزائر (SOCIETE GENERAL_ ALGERIE): لقد تم منع الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 99-03 المؤرخ في 1990/11/04 كشركة ذات أسهم وهي تمثل فرع للبنك الفرنسي " **الشركة العامة**" برأس مال يقدر ب 500 مليون دج موزعة كما يلي : 49٪ لصالح الشركة العامة الفرنسية ، 31٪ لصالح فيدا هولدينغ لكسمبورغ و 10٪ للشركة المالية الدولية ، و 10٪ للبنك الإفريقي للتنمية .
5. البنك العربي س.م.ع. الجزائر(ARAB BANQ PLC _ ALGERIE):منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 2002-02 المؤرخ في 2001/10/15 لفرع للبنك العربي س.م.ع عمان الأردن .
6. البنك الوطني الباريسي _ الجزائر (BANK PARI IBAS 8 ELDJAZAIR) : تأسس هذا البنك في 2002/01/31 برأسمال قدره 2 مليار دج ويعود رأسماله كليا لمجموعة البنك الوطني الباريسي الفرنسي
7. ترست بنك الجزائر (TRUSTANK – ALGERIA) : لقد منح الاعتماد لهذا البنك بموجب القرار رقم 2002-26 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 2003/01/08 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك .
8. هاوسينغ بنك الجزائر (The Housing Bank For Trade and finance – Algeria):يقدر رأسمال الاحتماعي لهاوسينغ بنك (بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر) ب 2،4 مليار دج ، ويعود للمؤسسة الأم هاوسينغ بنك التجارة والمالية بالأردن بنسبة 52٪ مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة 10٪ والصندوث الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة 10٪ و 9٪ بمؤسسة رأسمال الاستثمار الأجنبي للبحرين ، والباقي لبعض المستثمرين الجزائريين .
9. بنك الخليج _ الجزائر (GULF BANK – ALGERIE):لقد تم منح الاعتماد لهذا البنك في سنة 2003 كشركة ذات أسهم برأسمال قدره 1 مليار دج .
10. فرانس بنك الجزائر (France BANKUE EL – DJAZAIR): هو بنك تم إنشاؤه برأسمال يقدر ب 2،5 مليار دج ويعتبر كفرع للبنك اللبناني Fransa Bank.

3) **البنوك المختلطة** : وتتمثل فيما يلي :

1. بنك البركة الجزائري : (Banque EL BARAKA d'Algérie): تأسس بنك البركة الجزائري في مارس 1990 وتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه فعليا في 1 سبتمبر 1991 وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل

1990 وأول مؤسسة مصرفية يساهم في رأسمالها شركاء خواص وأجانب قي نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية عبر شركتها القابضة الكائن مقرها في البحرين أما الشريك الوطني فيتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتقاسم هذان المساهمان ملكية البنك مناصفة ، ومع بداية صعبة شهد البنك إنطلاقة نوعية مع بداية سنة 1994 ، حيث انتهجت إدارته النشاط الاقتصادي ، ويتميز عمل البنك وفق أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء وقواعد العمل المصرفي الإسلامي المبنية على تجنب الربا أخذا وعطاء .

ثالثا : المؤسسات المالية

عرفت المؤسسات المالية في المادة 115 من قانون النقد والقرض على أنها : " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسة القيام بالأعمال المصرفية معدا تلقي الأموال من الجمهور "

وخلال الفترة (2006/2003) تم سحب الاعتماد لثلاث مؤسسات مالية هي : Mouna bank ، Union Bank، البنك الجزائري الدولي AIB، وتتمثل المؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في الجزائر فيما يلي [1]:

1. البنك الجزائري للتنمية BAD.
2. صوفيناس بنك " Sofinance Bank":وهي شركة مالية برأسمال يقدر ب 500 مليار دج تم اعتمادها بموجب القرار رقم 2001-01 المؤرخ في 2001/01/09 الصادر عن بنك الجزائر .
3. شركة إعادة التمويل الرهني SRH (Société De Refinancement Hypotecaire)

أنشأت في ديسمبر 1997 بموجب القرار رقم 98-01 المؤرخ في 06 أفريل 1998 كشركة ذات أسهم برأسمال قدره 3290 مليون دج ، ويساهم في رأسمالها مجموعة من البنوك ومؤسسات التأمين (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الشركة الجزائرية للتأمين ، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية) .

4. الشركة العربية للإيجار المالي : " Arab Leasing Corporation" : وهي شركة مساهمة إعتمدت من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 ومهمتها هي القيام بعمليات الاعتماد الإيجاري ، تتوفر على رأسمال إجتماعي قيمته 758.000.000 دج
5. سيتيلام بنك الجزائر Cetelem – Algérie:وهي مؤسسة مالية مختصة في القروض الاستهلاكية وهي فرع لجميع BNP Paris bas برأسمال يقدر ب500 مليون دج .

[1] شناقر وردة، مرجع سابق ، ص 151-152

6. الشركة المغاربية للإيجار المالي – الجزائر : Maghreb Leasing – Algeria : وهي مؤسسة مالية مختصة في الاعتماد الإيجاري ، يشارك في رأسمالها عدة متدخلين وعلى رأسهم مؤسسة تونس للاعتماد الإيجاري بنك الأمان تونس ، الصندوق الهولندي للتمويل والتنمية، الوكالة الفرنسية للتنمية ، الصندوق المغربي .

بالإضافة إلى المكونات السابقة للنظام البنكي الجزائري يوجد عدد من مكاتب التمثيل ومؤسسات مالية أجنبية منها :

سيتي بنك ، البنك العربي البريطاني التجاري ، اتحاد البنوك العربية والفرنسية والقرض الصناعي والتجاري ، ويتكون النظام البنكي الجزائري في نهاية 2006 من 24 بنكا ومؤسسة مالية متعددة التي يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة .

الشكل رقم 01 : هيكل النظام البنكي الجزائري لسنة 2011 .

البنوك المختلطة

بنك البركة الجزائري

البنوك الخاصة الأجنبية .

سيتي بنك – الجزائر

المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر

ناتكسيس بنك – الجزائر

سوسيتي جينرال _ الجزائر

البنك العربي _ الجزائر

بي ن بي باريباس _ الجزائر

ترست بنك _ الجزائر

بنك الخليج – الجزائر

فرانس بنك – الجزائر

كالبون بنك– الجزائر

إتش . إس . بي . سي – الجزائر ومصرف السلام – الجزائر .

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة رحال عادل، تحديث **الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ، باتنة ، 2013 / 2014 ،ص 79–80.

المطلب الثالث : إصلاحات النظام البنكي الجزائري .

مرت إصلاحات النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل وهي كالآتي :

الفرع الأول : إصلاح النظام البنكي الجزائري قبل 1990 .

1. الإصلاح المالي لسنة 1971 .

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970–1973) ، بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويها للاستثمارات كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع

، وهذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها.[1]

كانت هذه الإصلاحات لسنة 1971 تهدف إلى السير الحسن للسياسات المالية والنقدية ، وبتطور هذا الإصلاح في شكله القانوني بإدخال بعض التعديلات على السياسة المالية والنقدية ، وبتطور هذا الإصلاح أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة ، إذ دعّم هذا الإجراء التخصص البنكي ، وانبثقت عنه يوم 30 جوان 1971 هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما : [2]

- **مجلس القرض** : أنشئ هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 ويعمل تحت سلطة وزير المالية ويتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات وبرامج تنمية الاقتصاد الوطني ، ولكن هذا الجهاز المرتقب لم ير النور ، وهذا الفراغ أدى إلى إفلاس المؤسسات وأصبحت مدينة وعلاقاتها متردية مع البنوك ، كما أدى إلى زيادة حجم الكتلة النقدية الخارجة عن السوق الرسمية .
- **اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية :** أنشئت هذه اللجنة بموجب الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1970 وتعمل تحت سلطة وزير المالية وقد كلفت بالمهام التالية :

-تقوم بتقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بجميع المسائل التي ترتبط بالمهنة المصرفية وجميع المهن المرتبطة بها .

-تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية ، وتجعل هذا النشاط منسجما مع الحاجيات المخططة الخاصة بالأعوان الاقتصاديين.

-دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها.

2. الإصلاح النقدي لسنة 1986 :

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض ، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ، وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسيّر النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية .

ومن بين إجراءات هذا الإصلاح نذكر ما يلي :[3]

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 02-2004 ، ص 174 .

[2] محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص 89-90 .

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 194 – 195 .

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها ، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها وللأشكال التي تأخذها ، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده .
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.
- إنشاء هيئات الرقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى .

وبالتالي يمكن القول أن قانون 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بالبنوك والقرض جاء قصد تنظيم العمل المصرفي وخلق آليات جديدة ونمط متجدد يكاد يختلف عن النظام المركزي في الشكل لكن مضمونه واحد قائم على أساس التخطيط ، وكان إصدار هذا القانون رغبة من السلطات العمومية لتوجيه الجهاز المصرفي إلى أكثر تنافسية في إطار التحضير للانتقال إلى اقتصاد السوق .[1]

3. الإصلاح المالي لسنة 1988.

بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنوك 12/86 إلا أن ذلك لم يساهم في إنعاش دور الجهاز المصرفي ، فجاء قانون 06/88 المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية كأداة دعم للسابق ، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية ، وتسعى لتحقيق الربح و المردودية ، أي أصبحت البنوك مؤسسات مصرفية عمومية معنية بهذا القانون بما يتكيف مع الآليات التي جاء بها مما شكل القانونين المذكورين مرحلة هامة في حياة النظام المصرفي الإداري في منح مؤسساته الاستقلالية حسب قواعد السوق ، فكان مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ، حيث لها رأسمال خاص موزع على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون

[1] كواح كريمة، **معايير تقييم الآداء المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منها** ، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2004، 2005 ، ص 27

03/88 المتعلق بإنشاء صناديق مساهمة ،و البنوك العمومية أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري وإلتزامها بتوجهات البنك المركزي ،فبالرغم من الإصلاحات السابقة فإن دور البنوك الجديد لم يرق إلى أهداف الإصلاحات بسبب الإجراءات المقيدة لأنشطتها ، حيث أصبحت أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية ، وإن منح الائتمان يخضع لقرارات إدارية ترتب عليها منح الائتمان ويخضع لقرارات إدارية ترتب عليها أعباء على البنوك التي أدت إلى عجزها مما أدى إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع ، ولجعل النظام المصرفي يعتمد على قواعد و ميكانيزمات السوق كان من الضروري إدخال إصلاحات شاملة على العمل المصرفي ، فجاء قانون النقد والقرض 10/90 لإرساء دعائم اقتصاد السوق .[1]

الفرع الثاني : إصلاح النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، فهو يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه يأخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 ، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه ، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها ، تترجم إلى إلى حد بعيد الصورة التي سوف يكون عليها النظام البنكي في المستقبل .[2]

1. أهداف قانون النقد والقرض 10/90 :

هدف قانون النقد والقرض الصادر في سنة 1990 إلى تحقيق كل ما يلي :[3]

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي.
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في سير شؤون النقد والقرض.

[1] دريس رشيد، **استراتيجية المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق** ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، الجزائر 2007/2006 ، ص 12-13 .

[2] قميري حجيلة، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، الجزائر ، 2005/2004 ، ص 30 .

[3] عقبة سحنون، **المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد والقرض في الفترة 1990 – 2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الصناعي ، علوم اقتصادية ، بسكرة ، 2010/2009 ، ص 70.

- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية و تسيير مصرفي جيد للائتمان.
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- ✓ ضمان تسيير مصرفي جيد للائتمان .
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية و أجنبية .
- ✓ إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات العامة .
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة .

2. مبادئ قانون النقد والقرض 10/90 :

ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها قانون النقد والقرض هي :[1]

1. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :** ويعني أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ، ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها .
2. **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة :** اعتمد قانون النقد والقرض أيضا على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة ، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض و تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لأنه لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد.
3. **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :** كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همّش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات وخلق مثل هذا الأمر غموض كبير في مستوى نظام التمويل ، وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة ، وابتداء من هذه أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية .
4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة :** جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية ، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية ومستقلة عن أي جهة كانت ، وقد وضع هذه السلطة النقدية في

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 196- 199 .

الدائرة النقدية وهي هيئة جديدة أسماها " **مجلس النقد و القرض**" ، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية :

-وحيدة ليضمن انسجام السلطة النقدية .

-مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

-موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5. **وضع نظام بنكي على مستويين :** ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض ، وبموجب هذا أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك ، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية .

الفرع الثالث : إصلاح النظام البنكي الجزائري بعد سنة 1990 .

1. **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001 :** وأهم ما جاء في هذه التعديلات نذكر ما يلي: [1]

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون 10/90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون ، جاء في بعض مواد القانون 10/90 التي تتعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابه ونجد ذلك في المادة(02) من الأمر 01/01 إضافة إلى ذلك الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ، حيث أصبح تسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه : محافظ البنك المركزي ، ثلاث نواب للمحافظ ، مجلس الإدارة (تعوض لمجلس النقد والقرض) ومراقبان .

فالمادة(06) من الأمر 01/01 تنص على تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من : محافظ رئيسيا ، ثلاث نواب المحافظ كأعضاء ، ثلاث موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة .

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر 01/01 من : أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر ، ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية ،مما أصبح أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة بعدما كانوا سبعة .

[1] دريس رشيد، مرجع سابق ، ص 29 .

وتتمثل صلاحياته حسب المادة 10 فيما يلي:

- للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله ، ولكي يجري الاجتماع لابد من أن يبلغ النصاب ستة أعضاء على الأقل.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات ، ففي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.
- يجتمع المجلس ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعى للاجتماع كلما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسه من أربعة أعضائه.

2. الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض : وأهم ما جاء في هذا الأمر ما يلي :[1]

إعتبرت سنة 2003 سنة حاسمة في مجال تحديث المنظومة المصرفية من خلال إصدار الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتضمن قانون النقد والقرض والذي جاء خاصة نتيجة للفضيحة المالية التي عرفها القطاع البنكي ، وفي هذه الفترة والمتمثلة في إفلاس بنكين خاصين هما : بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA ، إذ أصبح هذا الأمر مرجعا وإطارا قانونيا بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية العاملة في البلاد ، كما يعتبر لاغيا للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ويحوي في مجمله غلى 143 مادة مقسمة إلى 8 ثمانية كتب 46 وهو قصير في طياته مقارنة بقانون 10/90 الذي يحتوي على 215 مادة ،وهذا ما يسهل قراءته وفهمه ، ليدخل ضمن الالتزامات الدولية للجزائر في الميدان المالي والمصرفي استجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية ومن ثم تكييف النظام المصرفي مع المقاييس الدولية .

وحسب المشرع فإن هذا التعديل يهدف إلى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل .
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور.

وبالتالي يمكننا القول أن هذا الأمر (11/03) قد ساهم فعلا في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها كما ساعد في التطهير المالي ، إلى جانب هذا فقد أعطى دعما جديدا للاستثمار

[1] بلعيد ذهبية، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك البنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، مذكرة ماجستير ، نقود مالية وبنوك ، البليدة ، 2007 ، ص 62- 65 .

الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع لبنوك أجنبية في الجزائر .

بالإضافة إلى هذه القوانين يوجد قوانين جديدة صدرت بعد قانون النقد والقرض نذكر منها:[1]

1. **القانون رقم 01/04 الصادر في 4 مارس 2004:** الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.
2. **القانون رقم 02/04 الصادر في 4 مارس 2004:**الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر.
3. **القانون رقم 03/04 الصادر في 4 مارس 2004:** الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، حيث تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لدى صندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1 ٪ من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية .
4. **القانون رقم 51/06 الصادر في 20 فيفري 2006** :ويتعلق هذا القانون بعملة توريق القروض الرهنية حيث تتحول القروض إلى سندات قابلة للتفاوض وإلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح المستثمرين في السوق المالية .
5. **القانون رقم 153/07 المؤرخ في 22 ماي 2007** : الذي أتاح إمكانية إنشاء شبابيك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى .
6. **القانون رقم 04/08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008:** المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر ،حيث أنه يجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الاقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية .
7. حمل التعديل الذي تم إدخاله على قانون النقد والقرض لسنة 2010 جديدا فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ، وتماشيا مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر ، فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة (التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين) 51٪ على الأقل من رأس المال ، إضافة إلى ذلك تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال

[1] شناقر وردة، مرجع سابق ، ص 145 .

الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية ، دون أن تعطيها هذه المشاركة مع ذلك الحق في التصويت .[1]

المبحث الثالث : آثار العولمة المصرفية على النظام البنكي الجزائري .

إن للعولمة المصرفية آثار على الأنظمة البنكية بصفة عامة ويعتبر النظام البنكي الجزائري أحد هاته الأنظمة حيث تظهر العولمة في اندماج و خوصصة البنوك وكذلك نجد التوجه نحو البنوك الشاملة والتطورات في وسائل الدفع وآثار أخرى سوف نتناولها كالآتي :

المطلب الأول : إندماج و خوصصة البنوك .

لقد أفرزت العولمة المصرفية اندماج العديد من البنوك فيما بينها وتحول بعض البنوك العامة إلى بنوك خاصة وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى آثار العولمة على النظام البنكي الجزائري فيما يخص اندماج و خوصصة بعض البنوك الجزائرية :

الفرع الأول : الاندماج المصرفي .

أولا : مفهوم الاندماج المصرفي :

الإندماج المصرفي هو :" اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد ." [2]

وهناك حالات الاندماج المصرفي التي ظهرت في بعض الدول العربية .

والجدول التالي يشير إلى حالات الاندماج المصرفي على المستوى العربي .

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 356 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 153 .

الجدول رقم 01: حالات الاندماج المصرفي عربيا .

سنوات الإندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك المستفيد
2002-1993	لبنان	29 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلادليفيا ولبنان للاستثمار
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس الإمارات للاستثمار	الاتحاد الدولي للبنوك
1997 1998 2005	سلطنة عمان	3 حالات اندماج	بنك تنمية عمان وبنك عمان للزراعة والأسماك بنك عمان و البحرين والكويت بنك مسقط والبنك الوطني العماني	بنك التنمية العماني بنك عمان التجاري
	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997 1999	السعودية	2 حالات	بنك القاهرة السعودي البنك السعودي المتحد	البنك السعودي التجاري الموحد بنك السعودي الامريكي
2006-1998	مصر	6 حالات	عدة بنوك	عدة بنوك
1999	البحرين	2 حالات	البنك السعودي العالمي بنك الفيصل الاسلامي في البحرين	بنك الخليج الدولي المصرف الشامي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : مذكرة شناقر وردة ، مرجع سابق ، ص 80-84.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بعض حالات الاندماج في بعض الدول العربية ونلاحظ أن الجزائر لم تكن ضمن هذه الدول .

وأما عن حالات الاندماج المصرفي بين البنوك الجزائرية نجده منعدم لعاملين رئيسيين هما : [1]

- ✓ أنّ البنوك الجزائرية وخاصّة منها العمومية ذات أحجام كبيرة تجعلها في غنًى عن أيّ اندماج.

[1] محمد زميت ، مرجع سابق ، ص 186-187 .

- ✓ عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الجزائرية ، وهو ما لا يدفعها إلى القيام بعمليات اندماج لمواجهة المنافسة و لكن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية ، وما يطرحه من وجود قوي للبنوك العالمية في السوق المصرفية الجزائرية ، يجعل البنوك الجزائرية تذهب مضطرة من أجل القيام بعمليات اندماج لمواجهة المنافسة ، وذلك بهدف توحيد الجهود ، تحسين الخدمات ، خفض التكاليف ، وهذا الأمر يتطلّب الكثير من الدّراسة والتحضير المسبق.

وتوجد أيضا مجموعة من العوائق التي تحول دون حدوث عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر ومن بينها [1]:

1. القصور الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم وتشجع عملية الدمج وتحدد أطرها ، حيث أنه لم يتضمن قانون البنك المركزي أي نصوص تتعلق بتشجيع الاندماج ماعدا صدور النظام رقم 01/04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك ب2،5 مليار دج وقد تم منح مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد مدتها سنتان ابتداء من تاريخ صدور هذا النظام ورغم ذلك لم نشهد أي عمليات اندماج في الساحة المصرفية الجزائرية .
2. عدم وجود سوق مال نشطة في الجزائر ، وهذا ما ينعكس سلبا على تقييم رؤوس أموال البنوك بغرض الاندماج .
3. ضعف المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية ، بسبب احتكار البنوك التجارية العمومية أكثر من 90٪ من النشاط المالي في الجزائر.
4. عدم وجود ثقافة مصرفية لفكرة الاندماج المصرفي لدى مسيري البنوك الجزائرية .
5. تماثل البنوك الجزائرية من حيث رؤوس الأموال ، ودرجة التكنولوجيا المصرفية المستخدمة .
6. عدم توافر الرغبة الحقيقية لاتخاذ قرار الاندماج لدى مسيري البنوك في الجزائر.
7. تمثل الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة لانتشار البنوك الجزائرية .

الفرع الثاني : خوصصة البنوك

أولا : مفهوم الخوصصة : " الخوصصة هي عبارة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسة مع بقائها مملوكة للدولة ، وتعتبر الخوصصة إحدى

[1] شناقر وردة، مرجع سابق ، ص 177 – 180 .

الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق لتقليص حجم الدولة وعملا على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات . [1]

ثانيا :المقصود بخوصصة البنوك.

يمكن تحديد المقصود بخوصصة البنوك من خلال نوعين من الخوصصة يحكمها أساس تشريعي أو قانوني ويمكن إيضاح ذلك من خلال :[2]

1. **خوصصة البنوك المشتركة :** يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك وشركات التأمين التي تمتلكها إلى تقليص نسب المساهمة ومن ثم بيع هذه المساهمات في هذه البنوك جزئيا أو كليا ، مستخدمة في ذلك سوق المال بالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر.
2. **خوصصة البنوك العامة :**المقصود بخوصصة البنوك العامة هو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج .

ثالثا : خوصصة البنوك في الجزائر .

أعلنت الجزائر خلال فترة التسعينات عن برنامج واسع لخوصصة المؤسسات العامة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنّته مع نهاية الثمانينات في إطار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وقد عرف القانون الجزائري الخوصصة في المادة الأولى من الأمر 95-22 المؤرخ في أوت 1995م "بأنّها التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، بواسطة صيغ تعاقدية تحدّد فيها كيفيات تحويل التسيير وممارسته و شروطه"، ومع نهاية التسعينات بدأ مفهوم الخوصصة يتوسع شيئا فشيئا ليشمل بعض القطاعات الحساسة ومن بينها البنوك ، حيث لم تجد فكرة خوصصة البنوك الجزائرية معارضة وخلافا في الرأي لدى الحكومة، وإنّما وقع التّضارب حول كيفية تنفيذ الخوصصة خلال الفترة (1999-2000) بين السيد عبد الحميد تمار المكلف بتنسيق الإصلاحات والسيد عبد اللّطيف بن أشنهو وزير المالية آنذاك، فالأول يلح على ضرورة إعطاء ديناميكية للقطاع البنكي وفتح رأس مال C.P.A، بينما الثاني يتخوف من وضع المؤسسات العمومية في حالة صعبة بخوصصة البنوك

[1] علي بوعمامة، **إدماج و خوصصة البنوك** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، البليدة ، 2006 ، ص 108 .

[2] بلالطة مبارك ، خبابة عبد الله، استمارة مشاركة بعنوان : **النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة** ، ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان :**المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة – مخاطر وتقنيات** ، جيجل ، بدون ذكر السنة ، ص 19-20 .

العمومية. ولقد تبلورت آراء مختلفة حول هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة ، فهناك من تطالب بضرورة الخوصصة في الأجل القصير لبنك عمومي أو أكثر، بينما تدعو الآراء الأخرى إلى تطهير مسبق لهذه المؤسسات قبل فتح رأس مالها ، وفي هذا السياق عرفت محافظ البنوك العمومية عمليات تطهير وإعادة رسملة خلال الفترة (1997-2001) من أجل التخلص من الدّيون المشكوك فيها والتّمكّن من تطبيق معايير السّلامة (نسبة الملاءة)، وقد كلّفت عملية التّطهير و الرسملة أكثر من 1200 مليار دينار وهذا من أجل وضع البنوك في موقع يتجاوب مع أيّ عرض للشراكة وهو بمثابة تحضير أوّلي للخوصصة ، وفي إطار وضع برنامج خوصصة البنوك على أرض الواقع، فقد اتخذ قرار بخوصصة بنك التنمية المحلية (BDL) عام 1997 لأنّه كان يسجّل نتائج سلبية من جهة ، ومن جهة ثانية اعتبار التنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب ، ونجم عن عملية تطهير محفظة ديون البنك ، وإعادة هيكلة شاملة إقفال 38 فرعا وتحضير 36 فرعا للخوصصة بناء على رغبة الحكومة ، وتعرّض أيضا القرض الشعبي الجزائري (CPA) إلى مفاوضات التي أخذت الطابع الشكلي بينها وبين الشركة العامة Société générale أحد أهم البنوك الفرنسية ، طلبت هذه الأخيرة في المرحلة الأولى امتلاك 40% من رأس مال CPA، ولاعتبارات تصحيحية قررت السّلطة في النهاية الشروع في عملية رسملة البنوك التي اكتملت 2002. وكان يمثل القرض الشعبي الجزائري (CPA) أكثر استعداد و جهوزية للخوصصة بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة عنده ، إضافة إلى تحقيق نتائج ايجابية وبقي هذا الملف معلّقا لعدم حسمه والفصل فيه من طرف الجمعية العامة.[1]

رابعا : التجربة الجزائرية لخوصصة البنوك العامة .

شرعت الحكومة الجزائرية في اتخاذ الإجراءات تمهيدا لخوصصة قطاع البنوك ، ومن هذه الإجراءات التي تم الإعلان عنها مشروع توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاثة بنوك أوروبية ، وقامت وزارة المالية التي تشرف على العملية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي عن عرض مناقصة في بداية أفريل 2004 لاختيار المؤسسات البنكية .وإذا كانت العروض من الجانب الأوروبي كبيرة بالنظر إلى إبداء عدة مصارف و بنوك إيطالية و فرنسية و إسبانية و سويسرية لاهتمامها فإن اختيار البنوك الجزائرية لا يطرح إشكالا كبيرا بالنظر إلى العدد المحدود للمصارف المؤهلة و التي تقدر بستة بنوك عمومية تتوفر أربعة منها على حظوظ أكبر لأنها تمتلك حصة معتبرة من السوق و نذكر منها :**BNA- CPA- CNEP- BADR**.، و تمثل هذه البنوك اكثر من 50% من النشاط المصرفي بالجزائر و أكثر من 60 % من الموارد المالية ، المدخرة و المودعة و التي تقدر بـــ 3600 مليار

[1] محمد زميت، مرجع سابق ، ص 188، 189 .

دينار أي ما يعادل 40 مليار دولار ،كما أن هناك مفاوضات متقدمة مع شركاء أجانب قصد فتح رأسمالها بـــ 40 %.[1]

المطلب الثاني : التوجه نحو البنوك الشاملة .

تعتبر البنوك الشاملة أحد نتائج العولمة على النظام البنكي الجزائري ، وهي كالآتي :

أولا : مفهوم البنوك الشاملة :

يمكن تعريف البنوك الشاملة على أنها :" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما يعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد مصرفي ، بحيث نجدها مابين وظائف البنوك التجارية والتقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال .[2]

ثانيا : واقع البنوك الشاملة في الجزائر.[3]

لمعرفة مدى استعداد البنوك لتطبيق خيار البنك الشامل كخيار استراتيجي في ظل العولمة يستلزم تشخيص إمكانات واستعداد البنوك لتبني مفهوم البنك الشامل والانطلاق إلى أفق واسع في النشاط المالي والبنكي بما ينسجم مع المستجدات الخاصة من خلال قياس التوجهات نحو خيار البنك الشامل ، ويتم ذلك عن طريق:

-تحليل نشاطات البنوك بتحليل الودائع والاستثمار في الأوراق المالية ، وتحليل القروض ومساهمة البنوك في تأسيس شركات الاستثمار.

-مدى تطوير قاعدة النشاطات والأعمال المالية والبنكية ، والعمل على زيادة رأس مال البنوك لتلبية المعايير الدولية لمقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال.

-قياس إمكانية تقديم البنوك لخدمات بنكية جديدة تماشيا مع رغبات ومتطلبات العملاء.

-تحليل مدى إمكانية البنوك في تقييم الأداء من خلال الأجهزة والخبرات المتوفرة لديها لحمايتها من الإخفاق في إنجاز هذا التحوّل.

-التشريعات والقوانين الصادرة بهذا الشأن، وإمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في حالة عدم وجوده.

-استطلاع آراء المعنيين بالسلطة النقدية والعاملين في البنوك.

---

[1] بلالطة مبارك، خبابة عبد الله، مرجع سابق ، ص 20-21 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000 ، ص 19 .

[3] محمد زميت ، مرجع سابق ، ص 194 .

ولقد تأثرت البنوك الجزائرية بهذا الاتّجاه الجديد ، والدّليل على ذلك قانون النّقد والقرض 10/90 الذي وضع أرضية قيام وإنشاء البنوك الشاملة في الجزائر، بما يتماشى والمتغيرات الدولية ، إنّ هذه التشريعات والقوانين سمحت بقيام على سبيل المثال لا الحصر:

- بنكا شاملا يتمثل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل–الجزائر ، برأسمال 2400 مليون دينار بمساهمات عربية وجزائرية مشتركة ، فعلى الرغم من اقتران اسم هذا البنك بالقطاع السكني ، إلاّ أنّه يمارس جميع العمليات المصرفية ويتعاطى مع أنواع الزبائن من أفراد ومؤسسات.
- تحوّل la CNEP الذي كان لسنوات طويلة يلعب دورًا واحدًا هو تجميع المدخرات وتحويلها إلى قروض سكنية إلى بنك تجاري حكومي يتعاطى كلّ أنواع النشاط البنكي ، مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع الإيداعات وتقديم القروض السكنية.

وفي إطار سعي السلطات إلى تفعيل دور البنوك العمومية تم إلغاء التخصص المصرفي في بداية التسعينات من القرن الماضي ، حيث سعت البنوك الجزائرية لتعظيم العائد والاستفادة من المتغيرات العالمية والمحلية ، ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية جاء توجه البنوك العمومية في ظل العولمة والنظام الاقتصادي الجديد نحو الأخذ "بمبدأ الصيرفة الشاملة " وتتمثل تجربة الجزائر في تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بإعطاء الإهتمام بالعناية الشخصية للزبون من خلال تجربة فكرة "البنك الجالس ".

وفي إطار نفس الجهود الرامية إلى شمولية الخدمة المصرفية فقد أتاح القانون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07–153 المؤرخ في 22 ماي 2007 إمكانية إنشاء شبابيك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى ، حيث تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه يمكن لشركات التأمين المعتمدة تقديم عمليات التأمين بواسطة بنوك ومؤسسات مالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ، وتحدد منتجات التأمين وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية وتنصرف هذه الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين .[1]

المطلب الثالث : آلية التطورات التكنولوجية في وسائل الدفع .

تلعب العمليات المصرفية الالكترونية دورا كبيرا في تحسين الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية لعملائها، بتوفير خدماتها المتنوعة إلكترونيا.

أولا : مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية : يقصد بالخدمات المصرفية الإلكترونية تقديم البنوك للخدمات المصرفية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية ، تقصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 37 .

وفقا للشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها.[1]

ثانيا : مفهوم الصيرفة الالكترونية :

الصيرفة الالكترونية هي: " تلك البنوك والمؤسسات المستندة على الركائز الالكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات المصرفية بأمان وبأقل كلفة وأسرع وقت وأقل جهد للعملاء. [2]

ثالثا : تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

يتطلب تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة وأخرى مرتبطة بالنظام المصرفي الجزائري ، وتطوير استخدام النقود الالكترونية وبطاقة الائتمان وتطوير شبكات الاتصال الإلكترونية مثل شبكة الأنترنت وتتمثل أهم تطورات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر كما يلي :[3]

1. **استخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية (الدفع الإلكتروني) .**

في إطار تحديث و عصرنة النظام البنكي الجزائري بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي إلى إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يسمى" **بنظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS** " وبدأت أنظمة الدفع العصرية بين البنوك ذات الفعالية والشفافية والتي تستجيب للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية في الإنتاج في سنة 2006 ، دخل نظام التسوية الإجمالية الفورية والدفع المستعجل في الإنتاج في شهر فيفري 2006 .

1.1 **التعريف بنظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS :**

هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي ، وكذلك هو نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائمة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في الجزائر من خلال الحسابات المركزية للمصارف .

---

[1] عرابة جمال، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 08 – 2012 ،ص 14.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العيد اللات، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، بدون ذكر السنة ، ص 29 .

[3] عرابة جمال، مرجع سابق ، ص 20 ، 21.

2.1 **هدف نظام التسوية الإجمالية RTGS** :يهدف نظام التسوية الإجمالية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى .
- تلبية مختلف إحتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني .
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .
- تخفيض آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .
- تقوية العلاقات بين البنوك وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية .

3.1 **مبادئ تشغيل نظام RTGS** :يقوم نظام RTGS الوطني بمعالجة وتسوية تحويلات الأموال بصفة فورية أي في وقت حقيقي وعمليا وهو يقوم على المبادئ التالية :

أ. المشاركين: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية ، مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية .

ب. العمليات التي يعالجها النظام : يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة وذلك على النحو التالي:

- عمليات مابين المصارف : حيث يتم خلال هذا النظام التحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة .
- عمليات بنك الجزائر: إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته على توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين.

2. **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية** : دخل نظام المقاصة الإلكترونية في الإنتاج في ماي 2006 بمقاصة الشيكات وقد تم إدخال أدوات الدفع الأخرى تدريجيا وخلال سنة 2007 أنجز هذا النظام ما يقارب 7 مليون عملية دفع بمبلغ إجمالي يقدر ب 5452 مليار دينار .

وإن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق عملية المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في الوقت نفسه ففي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ " الكل أو لا شيء" وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية.

3. **حسابات التسوية** : إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات التسوية التي تنقسم إلى حسابات فرعية وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين ، والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة في وقت حقيقي ، وبعد التأكد الآلي من وجود

مخزون كافي في حساب المشارك المعني ، يطبق في هذا المبدأ " أول يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبنية فيما يلي :

الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.

الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.

الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها.

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لا رجعة فيها ، حيث أنه بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا ، بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو التالي :

- من الساعة الثامنة ونصف: من خلال معالجة عمليات بنك الجزائر عمليات السوق النقدي عمليات الصرف.
- الساعة التاسعة ونصف صباحا: بدأ المبادلات.
- الساعة منتصف النهار: تسوية حصيلة المقاصة.
- الساعة الثالثة مساءا : وقف المبادلات.
- من الساعة الثالثة إلى الرابعة مساءا: تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير وقبول أو رفض الأوامر التي كانت في الانتظار.
- الساعة الرابعة: إختتام وغلق الحسابات وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات واستخراج المشاركين في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر .

كما أن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقرراتهم باستعمال قاعدة plate forme تمكن من إرسال وتلقي الأوامر و تحويل كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية.

المطلب الرابع : آثار الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي الجزائري .

لقد كان للأزمة المالية العالمية، التي عرفت بأزمة الرهن العقاري انعكاسات مالية وتجارية ونقدية عديدة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت حدتها تبعا لمستوى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم المختلفة.

وبالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها انعكاسات تجارية ، مالية ونقدية إلا أن خطر هذه الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات ، ولقد أثبتت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات والذي يتطلب تنويعا ، كما فرضت من ناحية ثانية التفكير في أشكال جديدة لتسيير إحتياطات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر . [1]

[1] عبد الرحمان مغاري، مداخلة بعنوان : **انعكاسات الأزمة المالية العامية على الاقتصاد الجزائري** ، مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 ، بدون الصفحة .

أولا: أثر الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي الجزائري.

إن أثر الأزمة المالية على الجهاز المصرفي محدودا جدا لعدة أسباب: [1]

1. توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، فقد حققت السيولة المحلية نمو بلغ 21.17٪ في عام 2007 وذلك مقارنة بنسبة 18.67 ٪ خلال سنة 2006 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق المالية العالمية .
2. أن تكامل القطاع المالي الجزائري في النظام المالي العالمي مازال محدودا وأن النظام البنكي الجزائري لم يندمج بقوة في النظام العالمي.
3. اعتماد الجزائر على نظام بنكي عمومي مكنها من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على الأقل لفترة لا تقل عن أربع سنوات حسب الخبراء.
4. تبني الجزائر قانون النقد والقرض سنة 1990 وخطة إصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة 2008/2004 وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية.
5. الضوابط التي وضعها بنك الجزائر في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب السيولة والاحتياطي والحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية ومن التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية ، وفي هذا أقرَّت الحكومة قانون يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص والعائلات التي بلغت سنة 2008 ما قيمته 100 مليار دينار وتطورت نسب تراوحت بين 20 ٪ إلى 25 ٪ مقارنة بسنة 2007 وهي موجهة كلها لشراء السيارات والأجهزة الالكترونية وتأثيث المنازل وإن مثل هذا القرار لا يبدو وأن تكون له آثار إيجابية على تقليص الطلب من جانب تخليص البنوك من خطر عدم قدرة المستهلكين على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه القروض .
6. السعي وراء تخفيف مشكلة السكن ، فإن الحكومة أصدرت قرار لتوسيع نشاط الشركة العامة لإعادة التمويل العقاري وذلك بوضع قواعد ممارسة البنوك أنشطة التمويل العقاري من أجل تحريك السوق العقاري والرفع من قدرة التمويل طويل الأجل للبنوك التي تتوافر على سيولة وصلت 65 مليار دولار أغلبها السيولة قصيرة الأجل ، وإن تطبيق ونجاح مثل هذه السياسة يحتاج إلى توافر شروط وقواعد واضحة وشفافة لتجنب مخاطر الإفلاس وعدم قدرة المستهلكين على الوفاء بسداد هذه القروض .
7. الإهتمام بإدارة المخاطر بوضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتموين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والارتباطات للقروض ولأغراض عقارية .

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق ، ص 367-369 .

8. انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها ، رغم أن الإحتياطات الدولية بلغت 143.1 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2009 ، منها 50 مليار دولار مودع في شكل سندات وأذون الخزانة الأمريكية وأوروبية وعي سندات ممتازة ومضمونة ، كما بلغت احتياطات صندوق ضبط الإيرادات حوالي 60 مليار لم يتم استخدامها .

ثانيا :انعكاسات الأزمة المالية على النظام البنكي الجزائري .

ومن أهم انعكاسات الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي الجزائري ما يلي :[1]

إن النظام المالي والبنكي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، فالبنوك الجزائرية هي بنوك التجزئة ، وإن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلاّ نسبة محدودة لا تتعدى 10 ٪ من حافظة البنوك الجزائرية ، وهي بنوك أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة ، ومن ناحية ثانية نجد أن عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل ، ومن جهة أخرى نسجل أن جزءا كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر هي تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل إلى البنوك وبالتالي فهي لا تتأثر بالأزمة المالية العالمية .

وبالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها لا يسمح لها بدخول الأموال العالمية ، ومن ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية العالمية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري ، وبإمكان الجزائر مواجهة الأزمة المالية العالمية بفضل :

1. اتباع بنك الجزائر لإستراتيجية تنويع عملات التوظيف مابين أهم العملات الصعبة ، وهذا إبتداء من 2004 بغرض التسيير الجيد لمخاطر الصرف وعلى هذا قام بنك الجزائر بتنويع العملات التي تقوم بتوظيف أموالها وهذا زيادة على الحذر في تسيير احتياطات الصرف ، وهو ما سمح للجزائر من مواجهة التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية .
2. زيادة التوظيف في الأصول التي تكتنفها المخاطر .

المطلب الخامس : آثار أخرى للعولمة على النظام البنكي الجزائري .

نجد من آثار العولمة على النظام البنكي الجزائري المعايير المحاسبية وهي كالآتي :

– يعرف المعيار المحاسبي بأنه : "مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد و قياس وعرض القوائم المالية و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي للمنشأة ".

– ويمكن تعريف المعايير : بأنها نماذج و إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية للمحاسبة و التدقيق ومراجعة الحسابات."

وفيما يلي قائمة بمعايير المحاسبة الدولية بالبنوك: IAS [2]

---

[1] عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق ، بدون الصفحة .

[2] عطـيوي سمـيرة ، مداخلة بعنوان : **دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك** ، ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة : واقع ، تداعيات وآفاق ، قسنطينة ، يومي 7و8 ديسمبر 2010 ، ص 8 – 16 .

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف، ومن هذه المعايير:

1. معيار الودائع أي الإفصاح عن بيانات الودائع.
2. معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.
3. معيار المعالجة المحاسبية للمعاملات.
4. معيار الموجودات الثابتة: التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.
5. معيار العرض والإفصاح العام: ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار إعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى ، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

وقد حدد هذا المعيار القوائم المالية الواجب نشرها وتتمثل في :

- ❖ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): يتم ترتيب الميزانية على شكل قائمة تبين الموجودات تليها المطالب ومن ثم حقوق المساهمين. وتدرج البنود الرئيسية التي تكون كلاً من الموجودات والمطالب بشكل تنازلي حسب درجة سيولتها، وتتضمن القائمة بالإضافة إلى أرقام السنة المالية الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة.
- ❖ بيان الأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح (قائمة الدخل) : يعد على شكل قائمة وبنفس الوقت تدرج قائمة مقارنة لبيانات السنة المالية السابقة ، يتم إعدادها بحيث تبين للقارئ الأرباح التشغيلية التي حققها المصرف والإيرادات غير التشغيلية والمصاريف غير التشغيلية التي تحملها المصرف للوصول إلى الأرباح الصافية ومن ثم توزيعها على البنود المختلفة.
- ❖ قائمة التدفقات النقدية : تعد على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على البنود الرئيسية التالية :
  - صافي النقد من العمليات التشغيلية.
  - صافي النقد من العمليات الاستثمارية.
  - صافي النقد من العمليات التمويلية.

- المجموع يمثل الزيادة أو النقص في النقد ويضاف له النقد في بداية المدة للوصول إلى النقد في نهاية المدة.

و نشير أن هناك مجموعة من المعايير لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك والتي تشكل نموذجا متكاملا للتقييم:

1. معيار تلبية وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات.
2. معيار تفعيل أنشطة وفعاليات البنك.
3. المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية.
4. معيار الرقابة والتحكم الإداري.
5. تقليل المخاطرة والمساهمة في إدارتها.

إن حاجة البنوك الجزائرية لتبني معايير IAS تزايدت بدرجة كبيرة بعدما شرعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تطوير مخططها المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لتواكب مستجدات المحيط الاقتصادي والتأقلم مع ظاهرة العولمة وإبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية فضلا عن أنّ عملية تحديث المخطط المحاسبي الوطني تهدف أساسا إلى تلبية متطلبات المستخدمين للمعلومات المحاسبية والمالية في الاقتصاد الجزائري سواء كانوا محليين أو أجانب حاليين أو مستقبليين ، والذين مارسوا ضغطا كبيرا على السلطات من أجل التسريع في وتيرة إصلاح النظام المحاسبي الوطني .

أما عن تبني البنوك الجزائرية لمعايير IAS فنلاحظ أنّ الجزائر اتجهت انطلاقا من سنة 2001 إلى إحداث تعديلات جديدة على النظام المحاسبي الوطني من خلال إصلاح المخطط المحاسبي الوطني بإتباع ثلاث مراحل هي:

- ❖ تشخيص حالة تطبيق PCN مع تقريبه من المعايير والتطبيقات المحاسبية الدولية.
- ❖ إنشاء مشروع مخطط محاسبي جديد.
- ❖ تكوين مخطط محاسبي جديد.

حيث تم تحديد خلال نهاية المرحلة الأولى ثلاث اختيارات يمكن اعتماد واحدة منها أثناء القيام بعصرنة المخطط المحاسبي الجزائري وهي :

- القيام بإعادة هيكلة هذا المخطط وفقا للظروف الاقتصادية والتغيرات القانونية التي يشهدها الاقتصاد الوطني .
- الحفاظ على بنية PCN مع إدخال بعض الحلول والتقنيات المتطورة من قبل IASB .
- إعادة صياغة PCN بشكل متطور ومعاصر للمعايير المحاسبية الدولية.

وأثناء اجتماع عقده CNC في 05 سبتمبر 2001 تقرر الأخذ بالاختيار الثالث ، أي الأخذ بمعايير IAS عند تكوين المخطط المحاسبي الجديد.

وفي هذا الإطار يمكن تجسيد هذه المقاربة من خلال الأخذ بالإجراءات العملية التالية:

- تحليل المعايير المحاسبية المطبّقة على البنوك معيارا من جميع الجوانب : نظام المعلومات المالية ، التنظيم...الخ ، و محاولة تحديد أهم التغيرات التي سوف تنجر عن تطبيقها في البنوك الوطنية.
- ضرورة تحليل إمكانيات البنوك الوطنية المتوفرة لديها خاصة فيما يتعلق ببرامج المعلومات في التأقلم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- إعادة تنظيم هياكل البنوك من خلال إعادة توزيع المسؤوليات بما يتماشى ومتطلبات تطبيق معيار IAS .
- اعادة النظر في المؤشرات الفعالية في البنوك ، وإعادة النظر في نظام المعلومات بما يجعل المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة لتشجيع المنافسة.

خلاصة الفصل :

تعرض النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى تطورات عديدة جعلته ينتقل من نظام بنكي إشتراكي إلى نظام بنكي يحاول التكيف مع معطيات اقتصاد السوق والخضوع لها ، وفي ظل هذا الإطار باشرت الجزائر سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة لنظامها البنكي .

ومرّ النظام البنكي الجزائري بالعديد من الإصلاحات وكان من أهمها إصلاح 1990 المتمثل في قانون النقد والقرض حيث أنه أسس إطارا قانونيا جديدا يضع النظام البنكي الجزائري ضمن مسار يتماشى والتوجهات العالمية الجديدة في مجال تسيير البنوك من خلال المبادئ التي أرساها المتمثلة في :الفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية من جهة وبين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة من جهة أخرى كما تم تحديد سلطة نقدية وحيدة ومستقلة متمثلة في البنك المركزي ، ومع أن هذا الإصلاح كان حاسما للنظام البنكي إلا أنه تم تعديله من خلال القوانين الصادرة حتى عام 2010 .

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في نقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة و هزمات مدمرة كما أنها تجلب معها فوائد ومزايا عديدة وإن حسن التصرف فيها تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص .

وبهدف مواكبة النظام البنكي الجزائري لتحديات العولمة المالية يقتضي على السلطات العمومية تفعيل دور البنوك داخل الاقتصاد ذلك بتبني مفهوم إندماج البنوك والتوجه نحو البنوك الشاملة ومسايرة التطورات التكنولوجية وتسريع وتيرة خوصصة البنوك والاهتمام أكثر لتلؤين الكفاءات المصرفية من خلال مواكبة معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية .

الفصل الثاني : المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تمهيد للفصل:

إن من العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها هو معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها ، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك .

وبالتالي أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، من هنا برزت أعمال لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية من خلال اعتمادها على بعض المعايير الدولية لترقية ممارسة البنوك وحماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية .

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين و همما كالآتي:

المبحث الأول :ماهية المخاطر المصرفية ولجنة بازل .

المبحث الثاني :مقررات لجنة بازل وتعديلاتها التنظيمية .

المبحث الأول :ماهية المخاطر المصرفية ولجنة بازل.

تعتبر البنوك منشآت ذات طبيعة خاصة تحقق عوائد في حين أنها تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة وإدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استقراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية.

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف بإختلاف نشاطه الرئيسي الذي يقوم به ، وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم وأنواع المخاطر الصرفية ومصادرها ومؤشرات قياسها:

الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية.

أولا: مفهوم المخاطرة: تعرف المخاطرة بأنها " احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير والخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عن عدم التأكد ."[1]

ثانيا: مفهوم المخاطر المصرفية : المخاطر المصرفية " هي إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ."[2]

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.

تتعدد أنواع المخاطر المصرفية وهي كالآتي :

1. **المخاطر الائتمانية** : وهي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد

---

[1] بلعزوز بن علي ، عبد الكريم قندوز، مداخلة بعنوان : **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي :نظام حماية الودائع والحوكمة** ، مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المصرفي بالجزائر : واقع وآفاق ، ورقلة ، بدون ذكر السنة ، ص 4 .

[2] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008 ، ص 3.

الائتماني ، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الإعتمادات المستندية .[1]

لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة كم أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى إنتهاء عملية التحصيل بالكامل للمبلغ المتفق عليه .[2]

2. **مخاطر أسعار الفائدة** :تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر ، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا ، وأي شخص يقترض يكون معرض لمخاطر أسعار الفائدة ، فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطرة أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة ، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية .[3]
3. **مخاطر السوق** :مخاطر السوق هي مخاطر الإنحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات ، وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن ، فمكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة السوقية ينتج عنه خسارة سوقية للفترة الناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية .[4]
4. **مخاطر السيولة** : وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية عند استحقاقها ، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز ، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه . [5]

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مداخلة بعنوان :**المخاطر الائتمانية – قياسها – إدارتها والحد منها** ، وهي مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، الأردن ، يومي 16-18 أفريل 2012 ، ص 4 .

[2] كمال رزيق، مداخلة بعنوان : **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** ، مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية حول التحوط إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية ، الجزائر ، 5-6 أفريل 2012 ، ص 4 .

[3] عمرو حامد، مداخلة بعنوان : **الاتجاهات الحديثة في إدارة الازمات المخاطر المصرفية** ، ضمن الملتقى بعنوان الاتجاهات الحديثة في إدارة الازمات المصرفية ، وورشة عمل ، منهجية تقييم السلامة المصرفية ، تونس ، الجمهورية التونسية ، جوان 2007 ، ص 119،120 .

[4] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، دار النفائس والتوزيع ، عمان ، 1434هـ - 2013 ، ص 158-159 .

[5] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بفلسطين** ، مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 ، ص 3 .

وكذلك تتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم الموافقة مابين التحصيلات والمدفوعات من الأموال السائلة ، فقد يفقد البنك فرص في السوق بسبب عدم توفره على سيولة ، كما قد يفقد سمعته إذا تكرر عجزه عن تلبية سحوبات زبائنه.[1]

5. **مخاطر الصرف الأجنبي:** تتمثل مخاطر الصرف الأجنبي في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية .[2]
6. **المخاطر التشغيلية** :هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلاف الوظيفي في نظم المعلومات ، وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية ، وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر ، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وإلا تتخذ إجراءات تصحيحية أن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين ، مستوى فني عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قصيرة ومستوى تنظيمي يتعلق بإثبات ومراقبة المخاطر وكل القواعد والسياسات ذات الصلة .[3]

الفرع الثالث : مصادر المخاطر المصرفية (البنكية) :

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:[4]

- ✓ **المخاطر النظامية :** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية ، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل : زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة مابين البنوك ومع غيرها.
- ✓ **المخاطر غير النظامية :** وهي مخاطر خاصة لإرتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك ، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:[5]

---

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي – تحاليل ، تقنيات** ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 209 .

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر " أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك "** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 206.

[3] عمرو حامد، مرجع سابق، ص 131.

[4] خضراوي نعيمة، مرجع سابق ، ص 4 .

[5] نفس المرجع السابق ، ص 4- 5 .

1. **التغيرات التنظيمية و الإشرافية :** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة ، ولتشجيع البنوك على الإلتزام بالمبادئ المصرفية السليمة من الإلتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
2. **عدم استقرار العوامل الخارجية :** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى إبتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.
3. **المنافسة :** فمع تزايد أثر العولمة المالية ، و توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي :
   - الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
   - الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
   - الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية.
4. **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية :** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.
5. **التطورات التكنولوجية :** حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

الفرع الرابع: أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

هناك عدة مؤشرات لقياس المخاطر المصرفية وأهمها: [1]

أولا: المخاطر الائتمانية: -صافي أعباء القروض / إجمالي القروض.

-مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض.

-مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة.

ثانيا : مخاطر السيولة : -الودائع الأساسية / إجمالي الأصول.

-الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول.

-الأصول الحساسة * – الخصوم الحساسة **.

ثالثا: مخاطر أسعار الصرف: - المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية .

- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.

رابعا : مخاطر التشغيل: - إجمالي الأصول *** / عدد العاملين .

---

[1] مفتاح صالح ، معارفي فريدة، مرجع سابق ، ص 8.

* هي كافة الأصول التي تتأثر قيمتها بالتغير في سعر الفائدة كالاستثمارات المالية قصيرة الأجل (شهادات الإيداع الصادرة من البنك المركزي و أذونات الخزانة) والقروض قصيرة الأجل ذات الفائدة المتغيرة وكافى الاستثمارات التي عليها سعر فائدة مرن .

** هي كافة الخصوم التي تستجيب للتغير في سعر الفائدة كالودائع التي عليها سعر الفائدة المتغير وشهادات الإيداع الصادرة من البنك وكافة القروض التي يحصل عليها البنك بأسعار فائدة مرنة .

*** وهي الاحتياطات الكلية وبنود نقدية تحت التحصيل وودائع لدى البنوك الأخرى ، والأصول المالية ، القروض البنكية أو أصول أخرى .

- مصروفات العمالة / عدد العاملين .

خامسا : مخاطر رأس المال:

- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.
- الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
- القاعدة الرأسمالية **** / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

سادسا: مخاطر سعر الفائدة: [1] - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول.

- الفجوة : الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة _ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.
- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول.

المطلب الثاني : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية .

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي ، يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور لمقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1 " والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر ، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال لكل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها ، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتحاد البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية ، وتعتبر الفترة من 1974_ 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال ، فما حدث من إنهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق ، مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال ، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الإنهيار ، ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية أعلنت إغلاق " هيرث ستات بنك "

**** وهي تمثل الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها البنك المركزي ، كالذهب والنقد الأجنبي بحقوق السحب الخاصة وزيادة هذه الاحتياطات يمثل دعم وتعزيز العملة الوطنية .

[1] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظر المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و 2 و 3** ، دار الفكر والقانون ، المنصورة 2011 ، ص 19 .

والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق مابين البنوك مما تسبب في خسائر عالية بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه ، وفي نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشيونال بنك " وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي 8 باليين دولار ، مما دفع بالسلطات بالتدخل لإنقاذه .[1]

و في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر Group of ten في نهاية عام 1974 وقد ضمّت اللجنة أعضاء من " بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية" بالإضافة إلى سويسرا ولكسمبورغ وذلك من أجل صياغة أنظمة مصرفية وممارسات رقابية يكون مقرُّها في مدينة بال (بازل) في سويسرا ، حيث مقر بنك التسويات الدولية (BIS) Bank for International Sellement وذلك برئاسة كوك Cook من مصرف انجلترا وقد استمدت هذه اللجنة اسمها من اسم المدينة السويسرية "**لجنة بازل** " وأحيانا تسمى باسم أول رئيس لها كوك ، وأقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال عام 1988 ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 ٪ كحد أدنى وعلى الجميع أن يوفقا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992 ، ولكن اللجنة لم تقتصر على وضع حدود دنيا لرأس المال في البنوك إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على البنوك الفعّالة واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية التأكد من تطبيق هذه المبادئ .[2]

المطلب الثالث : مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية .

تعرف لجنة بازل على أنها : لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من

[1] تيقان عبد اللطيف، **تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية – مع إشارة إلى حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008 ، ص 17 .

[2] ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** " مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 1428هـ – 2007 ، ص 27 .

الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة ــ وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة ، ووضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات ، كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية ، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة ، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الإنصياغ لها .[1]

المطلب الرابع : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية .

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ما يلي :[2]

1. العمل على تقوية النظام المصرفي الدولي و استقراره، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في دول العالم الثالث.
2. إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك من خلال إيجاد إطار علمي يكون موضوعيا،إضافة إلى وجود درجة مرتفعة من التناسب عند تطبيق المقارنة بين المصارف في مختلف دول العالم ، ويعود السبب الرئيسي لتحقيق هذا الهدف إلى النمو المذهل السريع للبنوك اليابانية التي أصبحت تحتل المراكز الخمسة الأولى في العالم من حيث الحجم ، إلا أن هذه البنوك تعمل برأ س مال منخفض نسبيا بالمقارنة مع البنوك الأوروبية والأمريكية .
3. إبراز قضية الرقابة المصرفية باعتبارها عاملا مهما لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية ، وبالتالي هدفت هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة العاملة في الداخل والخارج كافة.
4. وكذلك تعزيز مستوى الاتصال والتنسيق بين السلطات الرقابية العالية .
5. مقابلة رؤوس الأموال للتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة وكذا تنمية رؤوس الأموال في البنوك لمواجهة خطر الائتمان .[1]

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 73 .

[2] زياد رمضان ، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2008 ، ص 198 .

المبحث الثاني : مقررات لجنة بازل وتعديلاتها التنظيمية .

قامت لجنة بازل بوضع مقترحات ومعايير أصبحت فيما بعد معتمدة في معظم الدول ، وذلك لما لها من إجراءات تستهدف ترقية ممارسات وأعمال البنوك وكذا مواجهة المخاطر وحماية حقوق المودعين والعمل على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي .

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهم تعديلاتها و أهم انعكاساتها الإيجابية والسلبية :

المطلب الأول : مقررات لجنة بازل 1

في العام 1988 ، قامت لجنة بازل بتطوير مجموعة من المعايير حول مقررات الرقابة والإشراف التي تحكم قياس كفاية رأس المال للبنوك والتي أطلق عليها تسمية " معايير رأس المال المنسوب إلى الموجودات الخطرة المرجحة " ، وقد عرفت هذه المقررات باسم "اتفاقية بال " حول قياس معايير رأس المال .[2]

الفرع الأول : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 .

ركزت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب نوضحها فيما يلي :[3]

---

[1] كواح كريمة ، مرجع سابق، ص 95 .

[2] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 ، ص 181 .

[3] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 77- 78 .

أولا : التركيز على المخاطر الإئتمانية .

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية Crédit Risc أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول Country Risc إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .

ثانيا : تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها .

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات ، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال .

ثالثا : معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988 .

$$\text{- معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى + الشريحة الثانية}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

- يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين هما :

- **الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي:** ويتكون من:[1]

1. رأس المال المدفوع والمتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، و بالتالي استبعاد الأسهم الممتازة المتراكمة القابلة للاستدعاء أو القابلة إلى التحول إلى مديونية.
2. الإحتياطات المعلنة والتي تنشأ من الأرباح المحتجزة أو أرباح الأسهم ومن أمثلتها الاحتياطات القانونية و الإحتياطات الإختيارية .
3. الأربح المحتجزة .

- **الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو التكميلي:** ويتكون من:[2]

[1] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2011، ص 181 .

[2] فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008)** الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 53 .

1. **الاحتياطات غير المعلنة :** وهي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح من بيانه من خلال النشر في الصحف ، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية .
2. **إحتياطات إعادة تقييم الأصول :** ويتم تكوين هذه الإحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية ، بدلا من قيمتها الدفترية بشرط أن يكون تقييم الأصول تقييمها يعكس إحتمال تذبذب أسعارها ، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك ، على أن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55 ٪ للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها للضريبة .
3. **المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة :** تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة ، في حكم إحتياطات حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة الأصول بذاتها ويشترط أن تكون غير مخصصة لتغطية خسائر في موجودات محددة ، أي خسائر محتملة في المستقبل .
4. **القروض المساندة :** وقد أتاحت اتفاقية بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند ، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا يزيد أجالها خمس سنوات على أن يخصم 20 ٪ من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها والحكمة واضحة من ذلك في إطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكون رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها . ومن خصائص القروض المساندة تكون في شكل سندات وأن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق المساهمين به وذلك في حالة إفلاس البنك .
5. **أدوات رأسمالية أخرى :** وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء ، حيث تتسم المشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت ، ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك هذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند مثل الأسهم الممتازة وأدوات الدين ، وتكون مدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد. [1]

- **القيود المفروضة التي وضعتها لجنة بازل على رأس المال المساند أو التكميلي :**

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 82 .

فرضت عدة قيود على رأس المال المساند وتتمثل فيما يلي :[1]

1. ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند 100 ٪ من عناصر رأس المال الأساسي بهدف العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتبارها المتمثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.
2. إخضاع إحتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55 ٪ من قيمتها للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها عند بيع الأصول للضريبة .
3. أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) 12.5 ٪ من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة ، أي من مقام النسبة بهدف الحد من الاعتماد عليها كرأس المال وذلك لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين .
4. أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 ٪ من رأس المال الأساسي بغية عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض .

رابعا : تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

صنفت مقررات لجنة بازل دول العالم إلى مجموعتين هما :[2]

المجموعة الأولى : مجموعة ذات مخاطر أقل :وتتمثل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول التي عقدت ترتيبا للإقراض في صندوق النقد الدولي ودول هذه المجموعة هي : بلجيكا ، كندا ، أــلمانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، لوكسمبورغ ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، إسلندا ، ايرلندا ، إسبانيا ، أستراليا ، البرتغال ، اليونان ، الدنمارك ، فلندا ، النمسا ، النرويج ، نيوزلندا ، تركيا ، المملكة العربية السعودية .

المجموعة الثانية : مجموعة ذات مخاطر أعلى : وتشمل باقي دول العالم .

خامسا : وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول .

---

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 55 .

[2] قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003/1994** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2006/2005 ، ص 75 .

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك على إختلاف وتعدد النظم المصرفية وتشجيع البنوك على توظيف جزء أكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية ، أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبيا ، ويتم تحديد هذه الأوزان لأصول البنك مصنفة في خمسة مجموعات تتحدد مخاطرها بواقع : 0 ٪ ، 20٪ ، 50 ٪ ، 100 ٪ ، حيث يتحدد الوزن النسبي لدرجة مخاطر الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان .[1]

الجدول رقم 02 : أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل :

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0 ٪	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية من بلدان OECD
10٪ و 50 ٪	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا) .
20 ٪	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 59 .

50 ٪	قروض مضمونة برهونات عقارية .
100 ٪	جميع الاصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص +مطلوبات من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها مايزيد عن عام +مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى .

المصدر: سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد (06) 2006، ص 153- 154 .

سادسا : معاملات تحويل الإلتزامات العرضية .

معاملات تحويل الإلتزامات العرضية تعد ائتمان غير مباشر وتنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر لذلك يتم الآتي:[1]

1. تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته (خطابات الضمان ، إعتمادات مستندية) ، يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا استخدام الوزن الترجيحي للمدين .
2. ومثال ذلك ، معامل التحويل للاعتمادات المستندية 20 ٪ فإذا كان الالتزام الناشئ في هذه الاعتمادات على عميل من عملاء القطاع الخاص فإن وزن مخاطره يكون 100 ٪ ، وبالتالي فإن درجة المخاطرة التي تحتسب لرصيد الإعتمادات القائم في الالتزامات العرضية هي :20 ٪ × 100 ٪ =20 ٪ وإذا كان الالتزام بالعملة المحلية على الحكومة تصبح القيمة: 20 ٪ × 0 ٪ = 0 ٪ أي أن قيمة الالتزامات العرضية تحتسب من خلال الوزن الترجيحي الخاص بالأصول المقابلة داخل الميزانية ، وفيما يلي التحويل لتلك المعاملات .

الجدول رقم 03 : معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل .

درجة المخاطر	الالتزامات العرضية

[1] فايزة لعراف، نفس المرجع السابق ، ص 59 .

بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع .	100 ٪
اتفاقيات البيع و إعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.	100 ٪
المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأوراق المالية والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين .	100 ٪
بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات والكفالات وخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة .	50 ٪
الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية).	20 ٪

المصدر : فايزة لعراف ، مرجع سابق ، ص 59 .

الفرع الثاني : التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1

أدخلت العديد من التعديلات على اتفاقية بازل 1 وهي كالآتي :[1]

رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها ، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات ، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط ، وقد كان ذلك في نوفمبر 1996 وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها لاقتراح للنقاش في أفريل 1995 ، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا للاتفاقية 1988 ، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998 .

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق ، ص 154 – 155 .

وتتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة لتحركات في أسعار السوق ، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) وأسعار السلع من خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية والتي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة لكل بنك على حدى التي يضعها لمواجهة المخاطر السوقية ، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالية 8 ٪ كما ورد في اتفاق بازل 1 إلا أنها عدلت من مكونات النسبة كما يلي :

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال ، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية ، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من : الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي) وهذا كما هو محدد في اتفاقية بازل 1 سنة 1988 ، إضافة إلى ذلك الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين) وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن لا تتجاوز 250 ٪ كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط ، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي .
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال ،وذلك ضمن الحد المذكور .
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة .

وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية .

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللحنة طرق إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة ، منها القيمة المقدرة للمخاطرة لإضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى .

تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

معدل كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2 + الشريحة 3) ≥ 8 ٪

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر السوقية + مقياس المخاطرة السوقية ×12.5 ٪

الفرع الثالث : إيجابيات وسلبيات مقررات لجنة بازل 1

منذ أن بدأ العمل لاتفاقية بازل 1 نتج عنها بعض الجوانب الإيجابية وأخرى سلبية وهي كالآتي :

أولا : إيجابيات بازل 1

تتمثل إيجابيات اتفاقية بازل 1 فيما يلي :[1]

1. الإسهام في دعم صلابة واستقرار النظام المصرفي الدولي .
2. إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة .
3. ملاءمة جيدة لرأس المال مقاربة بمخاطر البنوك .
4. المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

ثانيا : سلبيات اتفاقية بازل 1

على الرغم من الإيجابيات التي حققتها بازل 1 إلا أنه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه وتتمثل أهمها فيما يلي : [2]

1. على الرغم من أن مقررات بازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي تتعرض لها ، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد إنطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الإئتمان التي تتعرض لها البنوك ، وعلى الرغم من أخذ السوق في الحسبان في التعديل الخاص 1996 إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة ، حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات

[1] بحري هشام، **تسيير رأس المال في البنك – دراسة حالة بنك القرض الفلاحي Crédit Agricole S. A** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، قسنطينة ، 2006/2005 ، ص 29 .

[2] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 94-96 .

البنك ، لما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن .

2. أعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم ، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD على الرغم من أن بعض دول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان .
3. اشتداد المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار ، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار ،مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة
4. تشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية ، مشروعات البنية الأساسية ، الاستثمارات التكنولوجية.....) ذات المخاطر المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامة الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.
5. افترضت لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن 8 ٪ لأي بنك بعد دلالة على معاناته من ضعف متطلبات رأس المال كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال.

المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل 2 .

جاء تقرير لجنة بازل 2 لمعيار ملاءة رأس مال البنوك في إطار التوجيهات العامة للجنة بازل حيث أنها أنجزت هذا التقرير ليكون متسقا مع التطورات المصرفية الراهنة والتي تميزت بالعولمة والأدوات المالية الجديدة التي تستخدمها البنوك والتي تحمل في طياتها المخاطر .

لذلك سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :[1]

1. الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 104 .

2. الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .
3. تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .
4. التركيز على المصارف النشطة عالميا ، إلا أن هذه التعديلات تعد مناسبة للتطبيق أيضا من قبل المصارف الأخرى على إختلاف درجات تطورها .

وضمانا لتحقيق الأهداف فقد بني اتفاق بازل 2 على ثلاث دعائم وهي :

الشكل رقم 02 : يوضح المحاور الأساسية للإطار الجديد بازل 2

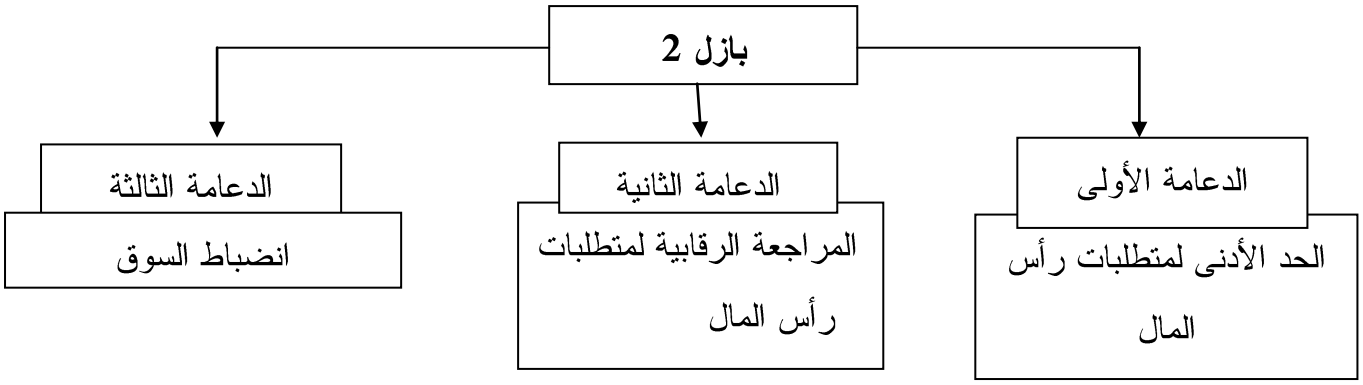

المصدر : محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص 112 .

الفرع الأول : الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 2.

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا لمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى +الشريحة الثانية +الشريحة الثالثة)}}{\text{مجموع الأصول والبنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر + 12.5٪ (مخاطر السوق +مخاطر التشغيل+ مخاطر الائتمان)}} \geq 8\ ٪$$

ويتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ، حيث أنه تم استحداث طرق جديدة تضمنها اتفاق بازل 2 لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها البنوك ، وبالتالي سيكون معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقا مع حجم المخاطرة .

❖ **أساليب قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفقا لبازل 2**

الجدول رقم 4 0: المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل 2

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

المصدر : فايزة لعراف ، مرجع سابق ، ص 107 .

أولا : أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل 2

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة عدم قدرة البنك استرداد أمواله من المقترضين سواء لعدم رغبتهم في السداد أو لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك ، وتمتد المخاطر الائتمانية لتشمل بنود محفظة القروض داخل الميزانية ، كما تشمل البنود خارجها مثل عمليات الائتمان الممنوحة لتمويل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعمليات القبول والعقود المستقبلية وعقود المبادلة والخيارات والمشتقات المالية المختلفة .

ويمكن قياس المخاطر الائتمانية وفق الطرق التالية : [1]

1. الأسلوب النمطي (المعياري): The Standardized Appoach TSA.

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 94- 95.

يعتمد أسلوب التصنيف النمطي أو المعياري على التصنيفات الائتمانية التي تصدر عن وكالات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز وستاندر أندربوز ووكالات ضمان الصادرات ، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات كما يلي :

الجدول رقم 05: الأوزان الترجيحية للمطالبات للمقاربة المعيارية .

المدين		من AAAإلى AA-	من +A إلى -A	من BBB+إلى BBB-	من BB+ إلى-BB	أقل من B-	غير مصنفة
الدولة		0	20	50	100	150	100
البنوك	الخيار الأول: استخدام تصنيف الدولة	20	50	100	100	150	100
	الخيار الثاني: استخدام التصنيف الخارجي للبنوك						
	- أكبر من 3 أشهر	20	50	50	100	150	50
	- أقل من أو يساوي 3	20	20	20	50	150	20

	أشهر						
		من AAA إلى AA–	من +A إلى –A	من +BBBإلى BBB–	أقل من BB–	غير مصنفة	
الشركات		20	50	100	150	100	

المصدر : تومي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 94 .

ويتضمن الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان التي تستخدمها البنوك تتبنى الأسلوب النمطي ، وقد عرف اتفاق بازل 2 تلك الأساليب بمخففات مخاطر الائتمان ، كما يتضمن أيضا معاملة محددة لتعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة وكذلك تعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل 1 ، ويتم استخدام الأسلوب المعياري بواسطة البنوك غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلية ، حيث أنه نظام معدل للنظام المتبع حاليا وفقا لمقررات بازل 1988 وتتمثل التعديلات في الآتي :

- تحدد أوزان المخاطر بناء على التقييم الذي تحدده مؤسسات التقييم المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.
- إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الأخرى غير مدرجة في منظمة التعاون الاقتصادية التنمية.
- الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان .
- تخفيض الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بالممتلكات السكنية إلى 35 ٪ .
- الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بعقارات تجارية 100 ٪ .
- الأوزان الترجيحية للتجزئة (قروض وتمويل التجزئة) 75 ٪ .
- إعطاء وزن ترجيحي 150 ٪ لبعض أنواع الأصول ذات المخاطر العالية للحد من اقتنائها والتخلص منها .

وتحسب المعادلة كما يلي : **الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = قيمة التعرض × الوزن الترجيحي .**

وفي حالة الأخذ بالضمانات كأحد أساليب التخفيف فإنه طبقا للأسلوب النمطي أو المعياري يوجد طريقتين للتعامل مع الضمانات :

الطريقة الأولى : الأسلوب البسيط : حيث يتم تسعير الضمانة كل 6 أشهر طبقا لأسعار السوق .

الطريقة الثانية : الأسلوب الشامل : ويركز على القيمة النقدية للضمانة أخذا في الاعتبار تقلبات السعر.

2. أساليب التقييم الداخلي:[1]

ويتم استخدام هذا الأسلوب بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب المتبع من السلطة الرقابية وينقسم هذا الأسلوب إلى طريقتين:

- الطريقة الأساسية.
- الطريقة المتقدمة.

تعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية وهي :

1. إحتمال التعثر(PD) Propability of Default : وهي تقيس احتمال تعثر العميل على سداد القرض خلال فترة زمنية معينة .
2. الخسارة عند التعثر (LGD) Loss Given Default: وهي تقيس الجزء من القرض الذي لن يستعيده (مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر .
3. التعرض عند التعثر :(EAD) Exposur at Default : وهو خاص بالالتزامات القرض و ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر .
4. أجل الاستحقاق M Maturity : والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض وتحسب الأسلوب الأساسي والمتقدم بنفس المعادلة ولكن تختلف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب ، وتحسب متطلبات الحد الأدنى رأس المال عن طريق المعادلة :

$$EL = PD \times LGD \times EAD \times M$$

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، 95 – 96.

حيث :

PD= إحتمال التعثر. **LGD**= الخسارة عند التعثر.

EL= الخسارة المتوقعة. **EAD**= التعرض عند التعثر.

M= أجل الاستحقاق.

الجدول رقم 06 : الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم :

أوجه المقارنة	المتقدم AIRB	الأساسي FIRB
PB إحتمال التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
LGD الخسارة عند التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
EAD التعرض عند التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
M أجل الاستحقاق (المتبقي)	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الرقابية بذلك .

المصدر : تومي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 96.

ثانيا : أساليب قياس مخاطر التشغيل .

تضمنت اتفاقية بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل هي :

1. مدخل المؤشر الأساسي BIA Basic Indicator Approach: [1]

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 129-130 .

يعتبر هذا المدخل الأبسط فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل ، إذ يتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جغرافيا ، حيث يقوم هذا الأسلوب على الإحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها ب a من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$K_{BIA} = [\sum (GI_{1.....n} \times a)]/n$$

K_{BIA}: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

$GI_{1 .....n}$: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب.

N : عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن ثلاث السنوات الأخيرة.

a : وحددتها اللجنة ب 15 ٪.

ولقد عرفت لجنة بازل إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعدا منه أي أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك أية أرباح غير عادية ، وتشير أيضا إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا .

2. طريقة الأسلوب النمطي أو المعياري: Standrdised Appoach:[1]

وفقا لهذه الطريقة ، تقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال هي : تمويل الشركات ، التجارة والمبيعات ، أعمال التجزئة المصرفية ، الأعمال التجارية المصرفية ، المدفوعات والتسوية ، خدمات الوكالة ،إدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة ، مع إعطاء كل خط نسبة يطلق عليها بيتا B مع إجمالي الدخل ، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل ، هذه النسبة مابين 12 ٪و 18 ٪ وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب من أهمها ، أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية .

$$K_{TSA} = \{\sum_{years 1-3} \max [\sum (GI_{1-8} X B_{1-8}) , 0]\} /3$$

[1] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 97- 98 .

K_{TSA}: المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة الأسلوب النمطي.

GI_{1-8}:خطوط الأعمال أو الأنشطة من 1 إلى 8 .

B_{1-8}:المعامل B لكل خط أعمال من 1 إلى 8 .

الجدول رقم 07 : خطوط الأعمال والمعامل بيتا المقترح من طرف لجنة بازل .

خطوط الأعمال والأنشطة	الدخل الإجمالي	معامل بيتا	المتطلبات الرأسمالية
تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	18٪	الدخل الإجمالي × 18٪
التجارة والمبيعات	الدخل الإجمالي	18٪	الدخل الإجمالي × 18٪
أعمال التجزئة المصرفية	الدخل الإجمالي	12٪	الدخل الإجمالي × 12٪
الأعمال التجارية المصرفية	الدخل الإجمالي	15٪	الدخل الإجمالي × 15٪
المدفوعات والتسوية	الدخل الإجمالي	18٪	الدخل الإجمالي × 18٪
خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	15٪	الدخل الإجمالي ×15٪
إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	12٪	الدخل الإجمالي × 12٪

السمسرة بالتجزئة	الدخل الإجمالي	12٪	الدخل الإجمالي × 12٪

المصدر : تومي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 98.

3. طرق القياس المتقدمة (AMA) Advanced Measurement Approach

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل ، ووضعت لجنة بازل بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك وظيفة (إدارة مستقلة) لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك ، وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك ، وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية . [1]

ثالثا : أساليب قياس مخاطر السوق .

هناك أسلوبين لقياس مخاطر السوق وهي :

1. الأسلوب(الطريقة) المعياري :Standardized Method [2]

وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند من محفظة البنك والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل ، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف :

- 0 ٪ للاقتراضات الحكومية.
- 0,25 ٪ للإقترضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر .
- 1,00 ٪ للإقراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهرا .
- 1.60 ٪ للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهرا .
- 8٪ للإقتراضات الأخرى .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 98 .

[2] تومي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 84 .

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الاستعانة بطريقتين هما:

الطريقة الأولى : تعتمد على تاريخ الاستحقاق وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ استحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح ، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحسبان الوضعية الأصغر لتضرب في 10 ٪ .

والطريقة الثانية المعتمدة في حساب الخطر العام للسوق تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 0.6 ٪و 1 ٪ حسب تاريخ الاستحقاق ويتم الاعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في 5 ٪ ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام .

2. مدخل النماذج الداخلية : Internal Method [1]

سمحت اللجنة للبنوك التي تتوافر لديها أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق ، إلا أنها جعلت ذلك مرهونا باستيفاء بعض المعايير ونصت على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية تتمثل في السلطة الإشرافية بكل دولة .

ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر Valeur at Risc (VAR) والذي يقيس من خلال تطبيق نظم إحصائية – احتمال التعرض لخسائر مستقبلية نتيجة لتقلب أسعار السوق عند درجات تأكد مختلفة – ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة ماليا ، ويتم حساب رأس المال الواجب الإحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقا لأسلوب VAR ، على أساس أنه يساوي أو يزيد عن نسبة 8 ٪ من ثلاثة أمثال قيمة VAR المحتسبة على أساس درجة تأكد 99 ٪ لمدة عشرة أيام ، ولحساب قيمة VAR يمكن استخدام أحد الطرق الإحصائية التالية :

- ✓ **أسلوب الانحراف المعياري Standard Deviation Methodology**

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 127 – 128 .

ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس قيم الإنحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الإرتباط بين أصول المحفظة .

- ✓ **أسلوب المحاكاة التاريخي Historical Simulation Methodology**

ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس تغيير أسعار أصول المحفظة ، بناء على ملاحظة أسعار السوق لفترات سابقة محددة (سنة على الأقل) .

- ✓ **أسلوب المحاكاة العشوائي (مونت كارلو) Mont – Carlo Simulation Methodology**

وفيه يتم حساب قيمة VAR عل أساس تغيير أسعار أصول المحفظة بناء على تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ، ارتفاعا وانخفاضا ، إلى جانب إمكان إعطاء تقديرات لأحداث غير عادية تؤثر على أسعار الأصول بالسوق .

الدعامة الثانية : المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال (الرقابة الإشرافية) : وتتمثل فيما يلي :[1]

يقصد من عملية المراجعة الرقابية في الاتفاق الجديد ، ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى المصارف لمواجهة المخاطر في أعمالها ، ولكنه أيضا تشجيع المصارف على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر .

وتدرك لجنة بازل العلاقة القائمة بين قيمة رأس المال التي يحتفظ بها البنك لمواجهة مخاطره ، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بالبنك ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى زيادة رأس المال باعتبارها الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك ، بل يوجد وسائل أخرى يجب النظر فيها أيضا للتعامل مع المخاطر مثل : تقوية إدارة المخاطر ، تطبيق حدود داخلية ، دعم وتقوية مستويات المخصصات و الإحتياطات ، تحسين الضوابط الداخلية ، وأن لا ينبغي أن يعتبر رأس المال بديلا عن عدم الكفاية الأساسية في عمليات أو إدارة المخاطر .

وحددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية وهي كالآتي :

[1] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سابق ، ص 55- 57 .

المبدأ الأول : يجب أن تكون لدى المصارف عملية تقييم شمولية وكفاية رأس المال ، وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها ، وإستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس أموالها : يجب أن تحتفظ البنوك بكفاية رأس المال بتناسق مع المخاطر المحتملة والبيئة الحالية للعمليات ، بمعنى أنه عند تقدير مدى كفاية رأس المال لابد أن تأخذ إدارة البنك في اعتبارها المرحلة المعنية من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك ، وتتنبأ بالأحداث أو التغيرات المحتملة في ظروف السوق ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على البنك .

المبدأ الثاني : يشدد هذا المبدأ على ضرورة أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف الخاصة بكفاية رأس المال واستراتيجيات ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها ، وكذلك قدرة المصارف على مراقبة والتأكد من الإلتزام بالنسبة الرقابية لرأس لمال : ويجب أن يقوم المراقبون بإجراءات رقابية مناسبة ، إذ لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العملية ويجب أن يتم أخذ طبيعة أنشطة وحجم ودرجة تطور كل مصرف في الاعتبار عند القيام بعملية المراجعة .

المبدأ الثالث : يجب على جهات الرقابة المصرفية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني ، وأن تكون لهم الصلاحية لإلزام المصارف على الإحتفاظ برأس المال يزيد عن الحد الأدنى : حيث أن الأعمال المصرفية قد تفرض تغييرا في نوعية وحجم الأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وانعكاساتها على متطلبات رأس المال المصرف .

المبدأ الرابع : يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة ، لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ، وأن يقوم المراقبون بإلزام المصارف باتخاذ الإجراءات إصلاحية سريعة لعلاج ذلك ، تساعد على تعديل رأس المال للمصرف : ويقوم المراقبون بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة إنخفاض وإقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى ، ويجب أن يقوم المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان إنخفاض رأس المال يعتبر مؤشرا لوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها .

الدعامة الثالثة : إنضباط السوق .

الانضباطية السوقية تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء

تعرضها للمخاطر ، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي .[1]

يعمل إنضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية ، وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي : نطاق التطبيق ، تكوين رأس المال ، عمليات تقييم إدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال .[2]

الفرع الثاني : إيجابيات وسلبيات بازل 2 .

تتمثل أهم إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2 فيما يلي :[3]

أولا : إيجابيات اتفاقية بازل 2

وتتمثل إيجابيات هذه الاتفاقية فيما يلي :

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي .
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوت المستحدثة للتقليل منها.

ثانيا : سلبيات اتفاقية بازل 2

تتمثل سلبيات هذه الاتفاقية فيما يلي :

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.

[1] ميساء محي الدين كلاب، مرجع سابق ، ص 49.

[2] صندوق النقد العربي ، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية بعنوان : **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية** ، 2004 ص 11.

[3] صالح مفتاح ، رحال فاطمة، مداخلة بعنوان ، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي** مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول : النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، أسطنبول ، تركيا، أيام 09 – 10 سبتمبر 2013 ، ، بدون صفحة .

- تعتبر تحديا حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك ، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك ، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.
- فشل مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 ، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2 .

المطلب الثالث : مقررات لجنة بازل 3

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكيةِ ، وهي مجوعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاحات القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء المجموعة العشرين في اجتماعهم في العاصمة الكورية الجنوبية (سيئول) في 12 نوفمبر 2010 ، وتلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل ، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي قدر ما أمكن ، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حيث يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الإقتصادية الدورية ، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل ، إذ تبنى المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك ذي نوعية جيدة [1].

$$\text{معدل كفاية رأس المال لبازل 3} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{} \geq 8\ \%$$

[1] صالح مفتاح ، رحال فاطمة، مرجع سابق ، بدون الصفحة .

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

وفقا لنصوص الاتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون : [1]

الشريحة الأولى : وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة ، وتعتبر النواة الصلبة للبنك ، كما تتكون الشريحة الأولى من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة ، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة 1 الإضافية .

ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 ٪ حاليا إلى حدود 4.5 ٪ من بداية سنة 2015 ، أما ما تمثله الشريحة الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2٪ سنة 2012 إلى 1 ٪ سنة 2013 ثم 1.5٪ سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى .

ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة 1 يتم حذف بعض العناصر منها ، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والاتفاقية تحاول الوصول الى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات و يظهر الكفاية الفعلية لرأس المال.

الشريحة الثانية :تسمى الأموال الخاصة المكملة ، و تضم احتياطات إعادة التقييم و المخصصات العامة لخسائر الديون .....الخ و بشكل عام تحتوي على مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون و رأس المال كما أن ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر سوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2 ٪ ابتداء من 2015 .

الجدول رقم 08:تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر .

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام البنكي الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13 ، جيجل 2013 ، ص280 – 281 .

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة %	2	3.5	4	4.5	4.5	4 .5	4.5	4.5
نسبة الشريحة 1 الإضافية%	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة 1%	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2%	4	3.5	3	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية %	8	8	8	8	8	8	8	8
نسبة الاقتطاعات من الشريحة 1%	–	–	20	40	60	80	100	100

المصدر : نجار حياة ، مرجع سابق ، ص 281.

و بازل 3 قد ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازل 2 كما وضعت قواعد أكثر صرامة في تعريف الأموال الخاصة و عملت على زيادة جودتها من خلال رفع نسبة النواة الصلبة.

❖ **الاصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:**

وفقا للنصوص التي صدرت من طرف لجنة بازل ، فإننا سنحاول في هذا الإطار التعرف على أهم المقترحات : [1]

- ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 %وفق لاتفاقية بازل2.
- ✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل2.5 % من الأصول ، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم ، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام2019 .
- ✓ و بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب ، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- ✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال ، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- ✓ نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

[1] صالح مفتاح ، رحال فاطمة، مرجع سابق ، بدون صفحة .

- ✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً إعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين ، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة ، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة و هي :[1]

أولا : نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR : أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة ، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما وتحسب كما يلي :

نسبة السيولة قصيرة الأجل : الأصول السائلة العالية الجودة ≥ 8 ٪

صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة ، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين :

المستوى الأول : ويضم النقد و إحتياطات البنوك لدى البنك المركزي ، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أوانها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي ، الحكومات غير المركزية ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي .

المستوى الثاني : اعتبرت اتفاقية بازل 3 بعض الأصول الأخرى ذات السيولة معتبرة ، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40 ٪ من الأصول السائلة ، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي ، الحكومات غير المركزية ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي .

أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة ، ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة .

[1] نجار حياة، مرجع سابق ، ص 283-284 .

ثانيا : نسبة السيولة طويلة الأجل NSER: تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك لمواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل ، نتيجة تراجع في الربحية والأداء أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأوراق المقابلة في عقود المشتقات ، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك أو أصوله ، وتحسب كما يلي :

نسبة السيولة طويلة الأجل : $\frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} \geq 100\ \%$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر من سنة ، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك ، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة .

- ✓ وقد أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية **Leverage Ratio** ، لتكبح التوسع في القروض المصرفية ، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3 ٪ من الشريحة الأولى لرأس المال ، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية .[1]

الرافعة المالية : $\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}}$

❖ **مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل 3) .**

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة ، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها ، وفي الحالتين ، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت ، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية ، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013 ، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 ٪، وهو ما يعرف باسم «core tier – one capital ratio» ، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 ٪ بحلول عام 2019 ، وهو ما يعرف باسم «counter – cyclical».كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية

[1] نجار حياة، مرجع سابق ، ص 283

بمعدل 2.5 ٪ ، ليصل الإجمالي إلى 9.5 ٪، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء ، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية.[1]

خلاصة الفصل :

قامت البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى بإعداد النظم الاحترازية للبنوك من خلال معايير لجنة بازل الأولى التي ركزت على المخاطر الائتمانية فقط في حساب معدل كفاية رأس المال إلا أنها رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها ، خاصة في ظل إنتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات ، لذلك أصدرت لجنة بازل إتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط ، وكذلك إضافة شريحة ثالثة لمعدل كفاية رأس المال ولكن رغم الإيجابيات التي حققتها بازل 1 إلا أنها ظهرت العديد من السلبيات ،مما أدى إلى ظهور بازل 2 أين تم إدخال المخاطر التشغيلية في مقام معدل كفاية رأس المال ، كما تم إقتراح طرق لاحتساب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية المخاطر الإئتمانية والتشغيلية بالإضافة إلى مخاطر السوق ، وكذلك تم إدخال المعيار الثاني المتمثل في المراجعة الرقابية والمعيار الثالث المتعلق بانضباط السوق ،رغم كل هذا إلا أنه ظهرت العديد من النقائص في بازل 2 مما أدى إلى ظهور بازل 3 ، وتلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الازمات المالية في المستقبل ، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي قدر ما أمكن ، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام2019 .

[1] صالح مفتاح ، رحال فاطمة، مرجع سابق ، بدون صفحة .

الفصل الثالث : إتفاقيات بازل وتطبيقاتها العملية على النظام البنكي الجزائري – حالة بنك الخليج الجزائر– .

تمهيد للفصل:

إن الجزائر على غرار باقي دول العالم تساير التطورات في الصناعة المصرفية الدولية ، وذلك لاستيفاء متطلبات الإندماج في الاقتصاد العالمي ، كما أعطت أهمية كبيرة للرقابة الإحترازية والتي تسمى أيضا قواعد الحذر وهي مجموعة المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف البنوك وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة ، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين .

وعليه فسنخصص هذا الفصل في معرفة التطبيقات العملية لمعايير لجنة بازل في النظام البنكي الجزائري . وتم إختيار بنك الخليج الجزائري كدراسة حالة وتعميم النتائج المتوصل لها على البنوك الجزائرية ككل .

وللقيام بهذه الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : معايير لجنة بازل المطبقة على النظام البنكي الجزائري .

المبحث الثاني : تقديم بنك الخليج الجزائري .

المبحث الثالث : التطبيقات العملية لاتفاقيات بازل في بنك الخليج الجزائري.

الفصل الثالث : إتفاقيات بازل وتطبيقاتها العملية على النظام البنكي الجزائري – حالة بنك الخليج الجزائر– .

المبحث الأول : معايير لجنة بازل المطبقة على النظام البنكي الجزائري .

قامت لجنة بازل بوضع مقترحات ومعايير أصبحت معتمدة في معظم الدول ، ومن بينها الجزائر وذلك لما لها من إجراءات تستهدف ترقية ممارسات وأعمال البنوك الجزائرية ، وكذلك مواجهة المخاطر وحماية حقوق المودعين والعمل على تحقيق الاستقرار في النظام البنكي الجزائري،و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المعايير الاحترازية المطبقة في الجزائر وكذلك مدى إلتزام البنوك الجزائرية بمعدل كفاية رأس المال .

المطلب الأول : المعايير الإحترازية المطبقة على النظام البنكي الجزائري .

أولى الإصلاح النقدي منذ بدايته أهمية قصوى لضبط الوضع الاحترازي للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر خاصة في ظل هشاشة حافظاتها المالية بفعل الحصة الكبيرة من الديون غير الناجعة ، وقد تم مبكرا بواسطة القانون 90–10 تحديد المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية احترامها ، حيث نصت المادة 92 من هذا القانون على هذه المعايير والتي تشمل ما يلي: [1]

- النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات (نسب الملاءة المالية) .
- نسب السيولة .
- النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين (نسب توزيع الخطر) .
- النسب بين الودائع والاستعمالات .
- استعمال الأموال الخاصة.
- توظيفات الخزينة .
- وبوجه عام كل المعايير التي تسمح بتقدير المخاطر.

أعاد الأمر 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض التأكيد على مكانة الضبط الاحترازي للبنوك والمؤسسات المالية ، وقد فتح هذا القانون المجال واسعا أمام السلطة النقدية (المادة 97) المتمثلة في مجلس النقد والقرض لتبني كل المعايير الاحترازية الرقابية التي يراها ضرورية للمحافظة على سلامة المهنة عبر ضمان سيولة البنوك والمؤسسات المالية وملاءتها اتجاه الزبائن والغير فضلا عن ضمان توازن هيكلها المالي ، وفي هذا المجال ، فقد تم تصميم النظام الاحترازي للنظام البنكي عبر وضع مجموعة من النظم المعايير الاحترازية منذ الوهلة الأولى للإصلاح المالي والنقدي ،

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 414 .

ويمكن عرض أهم عناصر هذا النظام الإحترازي في الفقرات التالية : [1]

1. متطلبات رأس المال الأدنى:

يمثل رأس المال الأدنى الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية الضمانة الأولى تجاه الزبائن والغير ، ويعتبر تواجد حجم كافي من رأس المال عنصرا ملاءة هذه الهيئات أمام تعدد المخاطر واتساع نطاقها ، ولهذا السبب فقد أولى الإصلاح المالي و النقدي أهمية كبرى للحد الأدنى من رأس المال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن توفره ، خاصة أمام الوضع الصعب الذي كان عليه الهيكل المالي للبنوك العمومية بالرغم من استفادة هذه الأخيرة من الضمانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الاقتصادية المدينة ، وقد أضحى توفير المتطلبات الدنيا لرأس المال أكثر حيوية بالنظر إلى فتح مجال تأسيس البنوك والمؤسسات المالية أمام القطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا .

وبالنظر إلى أهمية هذا العنصر في التصميم الاحترازي ، فقد خصص أول نظام أصدره مجلس النقد والقرض بعد اعتماد قانون 90–10 المؤرخ في 1990/07/4 إلى رأس المال الأدنى المطلوب توفيره من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر .

وبعد ذلك عمل بنك لاحقا على تكييف رأس المال الأدنى حسب تطور الظروف المحيطة بالعمل المصرفي ، مثل تطور النشاط ، تزايد عدد البنوك والمؤسسات المالية المفتوحة ، تطور حافظات هذه الأخيرة ، تطور الظرف المالي الوطني وحتى الدولي ، وعلى العموم يمكن عرض مختلف التطورات فيما يخص الحد الأدنى من رأس المال في الجدول التالي :

[1] نفس المرجع السابق، ص 415 – 419

الجدول رقم 09 : تطور رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية منذ 1990.

	رأس المال الادنى للبنوك	رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية
النظام 90-10 مؤرخ في 04 جويلية 1990	500 مليار دينار	100 مليون دينار
النظام 04-01 المؤرخ في 4 مارس 2004	2،5 مليار دينار	500 مليون دينار
النظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008	10،0 مليار دينار	3،5 مليار دينار .

المصدر : الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 415 .

2. القواعد الاحترازية التقليدية :

تشكل نسبة الملاءة المالية ونسبة توزيع الخطر أساس هذه القواعد وتعتمد كلتا النسبتين على المنطق التي بنيت عليه اتفاقية بازل .

تم إدخال هاتين النسبتين بموجب النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 / 08 / 1991 و التعليمتان رقم 94-91 المؤرخة في 1991/11/14 ورقم 74-94 المؤرخة في 29 /11 /1994 .

✓ **نسبة الملاءة :**

تعكس نسبة الملاءة المالية مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، وتقاس بالمقارنة بين حجم أمواله الخاصة ومجموع المخاطر (القروض) وفق العلاقة التالية ، حيث يجب أن تكون هذه النسبة تفوق أو تساوي 8 ٪ .

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة / مجموع المخاطر المتخذة .

وتتطلب هذه النسبة معرفة كيفية حساب مبلغ كل من الأموال الخاصة والمخاطر المتخذة.

أولا : حساب مبلغ الأموال الخاصة :

تتكون الأموال الخاصة التي تدخل في حساب هذه النسبة من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية ، حيث حددت تعليمة بنك الجزائر 74–94 المؤرخة في 29 / 11 / 1994 عناصر كل من الأموال الخاصة الأساسية والتكميلية ، التي تؤخذ بالاعتبار أثناء حساب النسبة .

وقد تم تقسيم الأموال الخاصة إلى جزأين هما :[1]

- **الأموال الخاصة الأساسية (رأس المال الأساسي)** : ويتكون من :

– رأس المال الاجتماعي .
– الاحتياطات ، باستثناء احتياطات إعادة التقييم .
– نتائج السنوات السابقة إذا كانت دائنة .
– نتائج قيد التخصيص لآخر دورة مطروحا منها الأرباح المراد توزيعها .
– مؤونات المخاطر البنكية العامة على الحقوق الجارية : ويجب أن يقتطع منها :

- الجزء غير المدفوع من رأس المال الاجتماعي .
- الأسهم الخاصة المحيزة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- نتائج السنوات السابقة إذا كانت مدينة .
- الأصول المعنوية بما فيها مصاريف التأسيس .
- النقص في مؤونات مخاطر القرض كما هي مقيمة من طرف بنك الجزائر .

- **الأموال الخاصة المكملة (رأس المال التكميلي)** : ويتكون من :

– إحتياطات إعادة التقييم .
– العناصر التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- يمكن استعمالها بحرية من طرف البنك لتغطية مخاطر نشاط الدورة، إذا كانت الخسائر أو نقص القيمة لم تعرف بعد.
- تظهر في محاسبة البنك .
- مبلغها محدد من طرف إدارة البنك ومصادق عليها من محافظي الحسابات ومبلغ اللجنة المصرفية

[1] رحيم حسين، مرجع سابق ، ص 226–227 .

- الأموال الناتجة عن سندات ، ولاسيما غير المحددة المدة ، وكذا تلك الناتجة عن قروض تستجيب للشروط التالية :

– لا يتم تسديدها إلا بمبادرة من المقترض وبموافقة مسبقة من اللجنة المصرفية .
– يمنح عقد الإصدار أو الإقتراض للمقترض تأجيل إمكانية دفع الفوائد .
– تندرج حقوق المقرض ضمن الحقوق الأخرى لغيره من الدائنين .
– يجب أن يتضمن عقد الإصدار أو الاقتراض السماح بأن يستعمل الدين أو الفوائد غير المسددة في امتصاص الخسائر بما يتيح للبنك المعني بالاستمرار في نشاطه ، وإن الأموال المساندة الناتجة عن الإصدار أو الإقتراض والذي لا تستوفي الشروط السابقة الذكر ،ويجب أن تستوفي الشروط التالية :

✓ إذا كان العقد يتضمن مدة الاستحقاق محددة للسداد فإن هذه المدة يجب أن لا تقل عن خمس سنوات، وإذا لم يتضمن العقد تحديد المدة فإنه لا يتم سداد الدين إلا بإشعار مسبق بخمس سنوات.
✓ أن يكون عقد الإقراض الذي لم يذكر فيه شروط السداد متضمنا، في حالات محددة غير تصفية البنك المعني، بأن الدين يجب أن يسدد قبل أجل الاستحقاق المحدد وبعد تسوية كافة الديون الأخرى المستحقة في تاريخ التصفية.

ويشترط أن لا تندرج الأموال الخاصة المكملة أو المساندة عند حساب الأموال الخاصة إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة الأساسية (أي لا يمكن أن تكون أكبر منها) ، كما أن الأموال الخاصة المكملة الناتجة عن إصدار سندات أو عن الاقتراض ، لا يمكن أن تندرج في حساب الأموال الخاصة المكملة إلا في حدود 50 ٪ من مبلغ الأموال الخاصة الأساسية .

ثانيا : حساب مبلغ المخاطر المتخذة .

تتشكل المخاطر المتخذة من مختلف القروض التي تمنحها البنوك وتدخل في حساب النسبة مرجحة حسب درجة الخطر الذي يقترن بها ، وقد تم تحديد عناصر هذه المخاطر وكذا نسبة الخطورة التي تمثلها بنص نفس التعليمة 74 – 94 التي حددت عناصر الأموال الخاصة ، حيث أن هناك بعض أنواع القروض التي تؤخذ كمخاطر بنسبة 100 ٪ مثل القروض للزبائن أو الإلتزامات بالتوقيع لصالحهم أو بأمر منهم ، كما أن هناك نوع آخر من العمليات التي تعتبر عديمة الخطورة مثل : الحقوق على الدولة أو ما يماثلها أو الودائع لدى البنك الجزائر ، في حين توجد استعمالات أخرى تنحصر خطورتها بين هاتين النسبتين القصوى والدنيا .

✓ **نسبة توزيع الخطر :**

قصد تسيير المخاطر بشكل أفضل وتجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو عدد قليل من المدينين ، والذي من شأنه تهديد ملاءة البنك فرض بنك الجزائر على البنوك المؤسسات المالية ضرورة الاستجابة لنسب توزيع المخاطر وحسب النظام رقم 91- 09 المؤرخ في 1991/08/14 والتعليمتان رقم 94-91 المؤرخة في 1991/11/14 ورقم 74- 94 المؤرخة في 1994/11/29 يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام نسبتين لتوزيع المخاطر .

النسبة الأولى : تقاس كما يلي : **المخاطر المتخذة على مستفيد واحد / الأموال الخاصة الصافية .**

يتعين أن تساوي هذه النسبة أو تقل عن 2،5 ٪ ، وتهدف إلى الحد من المخاطر التي يتخذها البنك أو المؤسسة المالية على مستفيد واحد من القرض .

ومن الواضح أن مثل هذه النسبة ترمي إلى منع قيام تركيز المخاطر على مدين واحد، بشكل يجعل الوضع المالي للبنك أو المؤسسة المالية يرتبط بشكل مباشر بالمركز المالي لهذا المدين ، وهو ما يجعل الخطر في هذه الحالة كبيرا جدا .

النسبة الثانية : تقاس كما يلي :

مجموع المخاطر المتخذة على المستفيدين الذي يتجاوز خطر 15 ٪ من الأموال الخاصة /الاموال الخاصة الصافية .
يتعين أن تكون هذه النسبة تساوي أو تقل عن 10 مرات حجم الأموال الخاصة الصافية ، وتهدف إلى الحد من المخاطر التي يتخذها البنك أو المؤسسة المالية على كبار المدينين ، ومن الواضح أن مثل هذه النسبة ترمي إلى منع قيام تركيز المخاطر لدى عدد قليل من المدينين لتفادي ارتباط الوضع المالي للبنك أو المؤسسة المالية بشكل مباشر بالمركز المالي لهؤلاء المدينين الكبار ، وهي الحالة التي إن حدثت سوف تجعل الخطر مرتفعا جدا .

- ✓ **معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة :**

يهدف هذا المعامل ، الذي يحسب سنويا إلى الحفاظ على نوع من التوازن بين استعمالات البنك أو المؤسسة المالية ومواردها الدائمة ، وتعني هذه المقاربة أنه يتعين على البنك أو المؤسسة المالية السهر على أن يكون الجزء الأكبر من استعمالاتها ممولا بواسطة موارد دائمة ، يحسب هذا المعامل الذي يجب أن لا تقل عن 60 ٪ في نهاية السنة ، بواسطة النسبة التالية :

الأموال الخاصة والعناصر المماثلة والموارد طويلة الأجل / الاستعمالات

وقد حدد نظام بنك الجزائر رقم 04-04 المؤرخ في 19 /07 / 2004 كيفية حساب هذه النسبة والعناصر التي تشكل البسط و المقام ، وفي نفس هذا الإطار قامت تعليمة بنك الجزائر رقم 07-04 المؤرخة في 30 / 12 / 2004 بتدقيق بعض العناصر وتحديد شروط إدراجها إما في بسط النسبة أو مقامها .

المطلب الثاني : مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات لجنة بازل .

سوف نتناول في هذا المطلب العناصر الدائمة للتكييف أحسن مع متطلبات لجنة بازل وكذلك متطلبات إلتزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل .

أولا : العناصر الدائمة للتكييف أحسن مع متطلبات لجنة بازل : وتتمثل هذه العناصر فيما يلي :[1]

- ✓ للبنوك الجزائرية سابق تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال ، و هو ما يمكنها من مواصلة العمل في إطار تكييف نشاطها المصرفي مع اتفاقية بازل 2.
- ✓ عضوية بنك الجزائر في بنك التسويات الدولي BRI التي تمت سنة 2003 و الذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل ، الأمر الذي يمكن بنك الجزائر من الاستفادة من خبرة هذا البنك في الشؤون المالية و المصرفية خصوصا على الصعيد الدولي.
- ✓ توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية و التنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية ، و هي أصلا مستوحاة من توصيات لجنة بازل.
- ✓ إحترام البنوك الجزائرية لنسبة الملاءة المحددة بـــ 8% كحد أدنى من طرف لجنة بازل ، و هو ما يدل على إمكانية مواصلة العمل المصرفي المحلي مع متطلبات لجنة بازل بفتح مجالات و ورشات عمل أخرى.
- ✓ وجود هيأة لتأمين الودائع منشأة حديثا، تساهم بشكل كبير في نشر عامل الأمان داخل الجهاز المصرفي مما يساعد على تحقيق الاستقرار المطلوب، كما يعزز الثقة في الجهاز المصرفي.
- ✓ التدعيم الأخير لرأس مال البنوك عن طريق النظام رقم 04-01 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.

[1] بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق، مداخلة بعنوان : **تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية ،** ضمن الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – الشلف ، بدون ذكر السنة ، بدون صفحة .

ثانيا: متطلبات إلتزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل : وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي :[1]

- ✓ اعتماد و بدأ العمل بمعدل السيولة بالبنوك و المؤسسات المالية لإضفاء أكثر صرامة في تسيير الخزينة.
- ✓ إلزام البنوك بإنشاء إدارة للمخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك أو المؤسسة المالية.
- ✓ تطوير و تفعيل الرقابة الداخلية بالبنوك بشكل يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي.
- ✓ اعتماد نظام معلومات متطور و ذو كفاءة يسمح بأحسن معالجة لجميع البيانات و المعلومات المالية.
- ✓ حث البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية على تنويع قواعد تمويلها سواء من مصادر داخلية أو خارجية.
- ✓ زيادة استثمار البنوك في التكنولوجيا المصرفية بما يساعد على تحسين و تنويع الخدمة و سرعة تقديمها باستغلال ثورة الاتصالات و المعلومات ، مع الاهتمام بالبحوث و التدريب.
- ✓ تدعيم عملية الإفصاح و الشفافية بالبنوك الجزائرية.
- ✓ سن تشريعات جديدة لتشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك و المؤسسات المالية العاملة على المستوى المحلي بعضها ببعض و حتى مع الأجانب ، من أجل تكوين تكتلات مصرفية قوية و معززة برؤوس أموال كافية قادرة على المنافسة العالمية.
- ✓ إنشاء جهاز متخصص في متابعة المشاريع الممولة بواسطة القطاع المصرفي ، إذ يتم التدخل في المشروع لمجرد المبادرة في احتمالات التعثر قبل حدوثها ، و هو الجهاز الذي يمكن أن تستعين به هيئات الرقابة و الإشراف في متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي (تحديد مستوى المخاطر).
- ✓ إنشاء هيأة تنقيط متخصصة في الجانب المصرفي و المالي تقوم بتقييم البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني.
- ✓ إنشاء مكاتب للقروض و تشجيع الصناعة المصرفية في سبيل تنويع مصادر تدفق المعلومات المالية و المصرفية للقطاع البنكي.
- ✓ تنشيط بورصة الجزائر في سبيل تقييم حقيقي لرأس مال البنوك مختلف عن قيمته المحاسبية ، كما يسمح للمراقبين من التأكد أن رأس المال قادر فعلا على إمتصاص المخاطر البنكية (القيم البنكية بالبورصة).

[1] بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق، المرجع السابق ، بدون الصفحة.

المطلب الثالث : تأثير إتفاقية بازل على النظام البنكي الجزائري .

في الجزائر حددت التعليمة رقم 74– 94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذرLes régles prudentielles المعروفة عالميا ، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال .

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 ٪ تطبق بشكل تدريجي مراعاة المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق ، وذلك وفق المراحل الآتية : [1]

- 4 ٪ مع نهاية شهر جوان 1995 .
- 5 ٪ مع نهاية شهر ديسمبر 1996 .
- 6 ٪ مع نهاية شهر ديسمبر 1997 .
- 7 ٪ مع نهاية شهر ديسمبر 1998 .
- 8 ٪ مع نهاية شهر ديسمبر 1999 .

وقد حددت المادة 5 من التعليمة السابقة كبقية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي ، بينما حددت المواد 6 و 7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك ، بينما المادة 8 من التعليمة السابقة مجموع العناصر التي تتوفر فيها عنصر المخاطرة ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية ، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل 1 .

أما بالنسبة لاتفاق بازل 2 فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02/03 بتاريخ 2002/11/14 والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية ، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية ، السوقية ، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق ، إلا أن اتفاق بازل 2 بتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق. [2]

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق ، ص 158.

[2] نفس المرجع السابق، ص 158.

المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائري.

يعتبر بنك الخليج الجزائري من البنوك الأكثر أهمية في الساحة النقدية وهذا لقيام البنك بديناميكية ونشاطا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية ، وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما ، وللتعرف على هذا البنك أكثر ومختلف خدماته.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على بنك الخليج الجزائري .

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر .

بنك الخليج هو عضو في أبرز مجموعة أعمال في الشرق الأوسط وهي " Kipco " Kuwait Projects Company ، بدأ نشاطه في مارس 2004 برأسمال يقدر ب 10 مليار دينار جزائري ، ومهمته الرئيسية هي المساهمة في التنمية الإقتصادية والمالية للجزائر ، من خلال تقديم منتجات متطورة وخدمات مصرفية حديثة وذلك لتلبية احتياجات العملاء ، كما يقوم بتقديم منتجات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

ويقدم بنك الخليج الجزائر مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لتلبية الاحتياجات اليومية من أعمال تجارية ومهنية وشخصية ، وقد وسع البنك شبكته بحكمة ، ففي عام 2011 تم إفتتاح ثلاث وكالات جديدة اثنان منها في وسط البلاد (القبة والبرج البحري) والأخرى تم افتتاحها في الغرب بوهران ، ليصل عدد وكالات بنك الخليج الجزائر إلى 29 وكالة ، وقد فتح بنك الخليج الجزائر وكالة بنكية تقدم خدمات ذاتية متعددة في شارع ديدوش مراد بالجزائر العاصمة ، وتعد الوكالة الأولى من نوعها كونها ذات استقلالية تامة وتمكن زبائن البنك من إيداع الأموال بشكل أوتوماتيكي دون الحاجة إلى موظفي المؤسسة المالية ، وتعد الاستقلالية التامة للوكالة سابقة في القطاع البنكي الجزائري .[1]

[1] رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ، باتنة ، 2013 /2014 ، ص 206 – 207.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر .

سوف نتناول في هذا المطلب مكونات الهيكل التنظيمي و شبكة وكالات بنك الخليج الجزائر.

أولا:مكونات الهيكل التنظيمي.

يتكون بنك الخليج الجزائر من :

1. **مجلس الإدارة** : الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية Kipco ، يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء وبالتالي فإن مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء .
2. **اللجنة التنفيذية** : وهي اللجنة الممثلة للمجموعة في الجزائر ، حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل الجزائر ، يأتي بعده نائبان ،الأول مكلف بالإدارة المالية والعمليات ، والثاني مكلف بالتنظيم ، نظام المعلومات ، العمليات والمحاسبة وبالتالي اللجنة التنفيذية للبنك تتكون من ثلاثة أعضاء .
3. **الإدارة:** وهي تمثل المصالح و الأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام ، يأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام ، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم ، نظام المعلومات ، العمليات والمحاسبة ، يليها رؤساء الأقسام التالية : مدير العمليات ، رئيس قسم التنمية ، رئيس قسم النقدية ، رئيس قسم إدارة القروض ، رئيس قسم دعم المبيعات ، مسؤول خلية المراجعة ، رئيس قسم النظام ، الشبكة وأمن الإعلام الآلي ، المكلف بالمهمات ، رئيس قسم التحصيل ، رئيس قسم الشؤون القانونية ، رئيس قسم المحاسبة ، رئيس قسم القروض للأفراد ، مسؤول الموارد البشرية و الإدارة العامة ، رئيس قسم المراقبة الداخلية .

حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة .

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للبنك كالآتي :

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر .

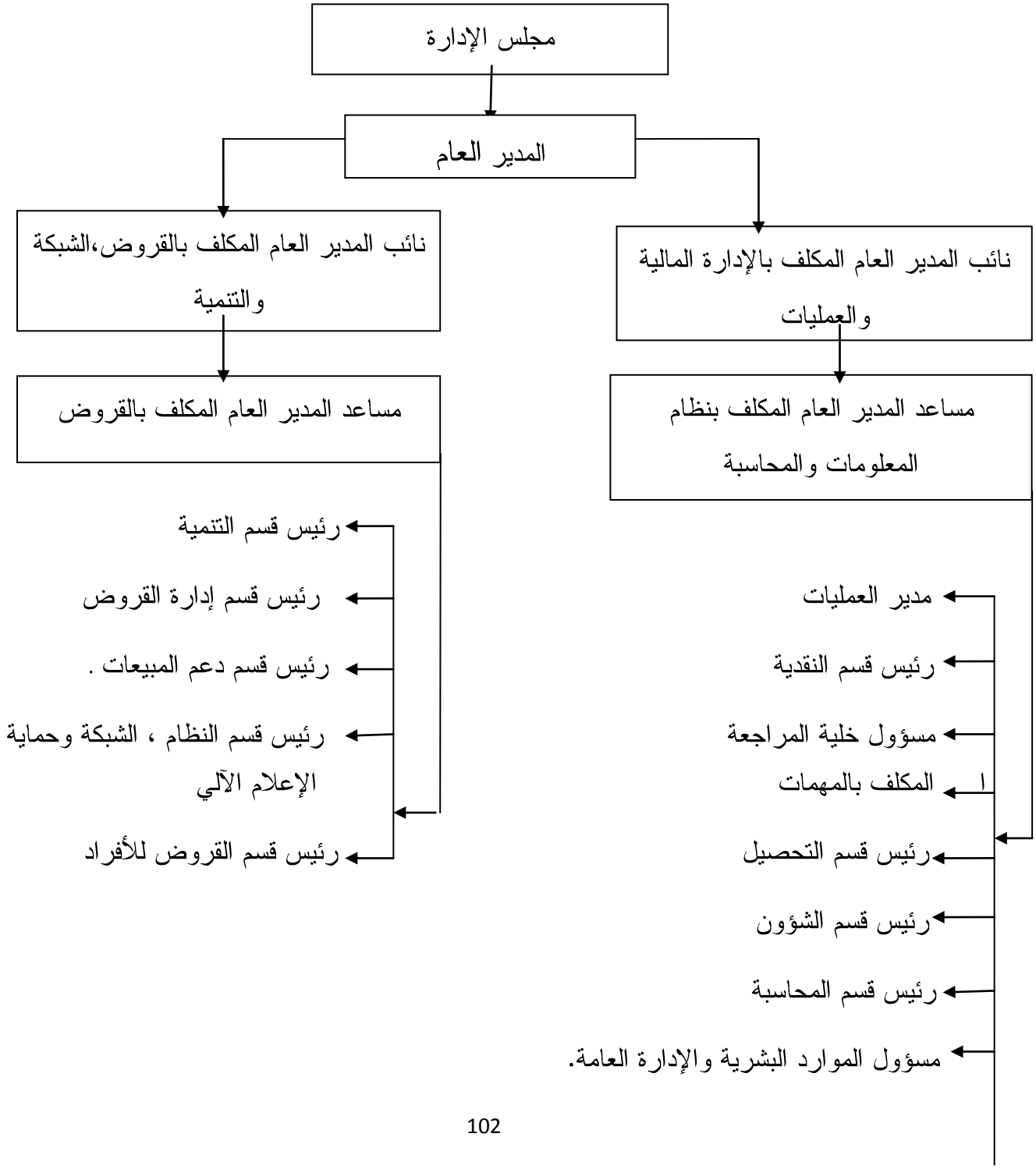

رئيس قسم المراقبة الداخلية

المصدر : 20:20 . 26 /04/2014 . www.ag- bank.com

ثانيا : شبكة وكالات بنك خليج الجزائر .

الشكل رقم 05 : الهيكل التنظيمي للشبكة البنكية لوكالات بنك الخليج الجزائر .

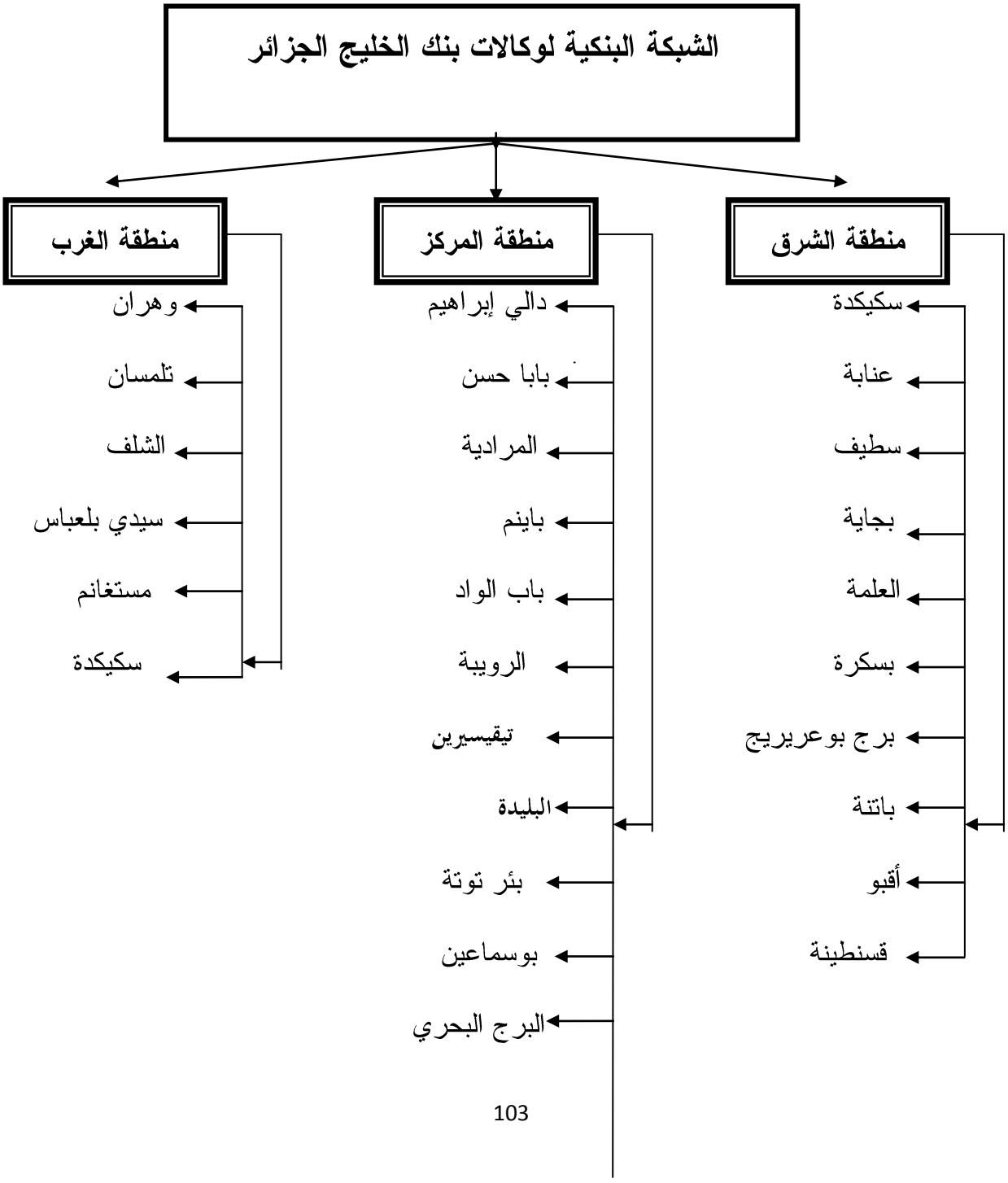

القبة

ديدوش مراد

المصدر : www.ag- bank.com . 26 /04/2014 . 20 :20

المطلب الثالث : وظائف و خصائص بنك خليج الجزائري .

سوف نتناول في هذا المطلب أهداف البنك ووظائفه وأهم خصائصه كما يلي :

الفرع الأول :وظائف بنك الخليج .

تتمثل وظائف البنك فيما يلي :

- ✓ تمويل المؤسسات المتوسطة و صغيرة الحجم.
- ✓ نشاطات الاستغلال و الاستثمار.
- ✓ تمويل المهن الحرة.
- ✓ منح القروض العقارية و المضمونة و القرض بالحيازة الخاصة.
- ✓ تمويل كل النشاطات المتعلقة بالاقتصاد و الصناعة و التجارة.
- ✓ جمع المدخرات من مختلف المصادر.
- ✓ يلعب دور الوسيط للعمليات المالية من إصدار وتقديم القروض وتمويل المشروعات .

الفرع الثاني : خصائص بنك الخليج .

يتمتع بنك خليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1 –بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك خليج الجزائر في إجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني و الدولي ، و هذه العمليات تتمثل في تقديم منح و مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة و غير المباشرة.

2 –بنك خليج الجزائر بنك للأفراد: بنك خليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات و الخدمات بطرق و مناهج مختلقة حسب التطلعات المرادة.

3 –بنك خليج الجزائر بنك الخدمات : يوفر البنك لعملائه من الشركات و الأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة و الأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية ، و البنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر و

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي مكنته من إتمام جميعه عملياته و جعلها أكثر كفاءة لعملائه ، مثل سويفت SWIFT، المعاملات المصرفية الالكترونية بين الوكالات..الخ.

4 –بنك خليج الجزائر بنك ذو شبكة بنكية واسعة : التوسع المستمر لنبك خليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

المطلب الرابع : بطاقات بنك الخليج الجزائر .

يتميز بنك الخليج بعدة بطاقات ومن بينها :[1]

أولا : البطاقة البنكية :CIB_ SAHLA

- **التعريف بالبطاقة** : بطاقة ساهلة هي الأداة الوحيدة العملية والآمنة للسحب والدفع ، تجعل الأموال في حسابك متاحة لك في أي وقت .

ومن مميزات هذه البطاقة نجد :

– عدم وجود سقف لها .
– سهولة استخدامها .
– آمنة وموثوق بها .
– الأموال متاحة لك 7/7 أيام و 24/24 ساعة،
– صالحة في كامل التراب الوطني (كل الصرافات الآلية التي تحمل شعار CIB)

- **كيفية الحصول على البطاقة** :إن الحصول على بطاقة ساهلة جد سهل :

– بالنسبة للعملاء الحاليين في بنك الخليج: ما عليهم سوى طلبها من مستشار العملاء .
– بالنسبة للعملاء الجدد في بنك الخليج: ما عليهم سوى فتح حساب خاص بهم وتلقائيا سيحصلون على البطاقة.

- **كيفية استعمال بطاقة ساهلة :**

✓ بالنسبة للسحب :

– وضع البطاقة في جهاز الصراف الآلي .
– إدخال الرقم السري الخاص بك .
– تأكيد الرقم.

[1] رحال عادل، مرجع سابق ، ص 209 _ 214 .

– الحصول على المال الخاص بك .

✓ بالنسبة للدفع :

– إدخال البطاقة في TPE .

– إدخال الرقم السري الخاص بك .

– يقدم لك التاجر تذكرة عليك المحافظة عليها .

ثانيا : بطاقة فيزا : تتميز بطاقة فيزا بأنها :

–بطاقة عالمية .

–بالنسبة للسحب فهي صالحة في كل صراف آلي في العالم يحمل شعار VISA و VISA Electron

–مقبولة عند جميع التجار الذين تحمل متاجرهم شعار VISA و VISA Electron

–بالنسبة للدفع فهي مقبولة في شبكة الانترنت .

–صالحة لمدة عامين ويعاد شحنها ببساطة.

–يتم سحب المال بالعملة المحلية للبلد الذي تتواجد فيه.

- **أنواع بطاقة الفيزا** : هناك ثلاثة أنواع لبطاقة الفيزا وهي كالآتي :
- **بطاقة الفيزا مسبقة الدفع** :تمنحك بطاقة الفيزا مسبقة الدفع الراحة في السفر ، لأنها تقدم الأمن والمرونة والراحة في التعامل مع نفقاتك في الخارج وعلى شبكة الانترنت .
- **بطاقة الفيزا الذهبية والفيزا الكلاسيكية** :تعتبر بطاقة الفيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية مناسبة جدا للأشخاص الذين يسافرون باستمرار للخارج ، لأنها يمكن أن ترافقك في شبكة دولية في أكثر من 300 بلد ، وبالتالي ستكون معك في سفرك ، لأنها تمنحك قدرة عالية في السحب والدفع .

أما عن كيفية استعمال بطاقة الفيزا المسبقة الدفع وبطاقة الفيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية تتم بنفس استعمال بطاقة ساهلة في السحب والدفع .

ثالثا : بطاقة RIB :من ميزات هذه البطاقة :

- الدعم القوي الذي من غير المرجح تدهوره .
- بطاقة ممغنطة آمنة .
- السحب بدون سقف من وكالة AGB .
- السحب يكون على كامل وكالة AGB .
- عملية طلب الشيكات .

- الاستعلام عن الرصيد وتسليم كشف عن الحساب

تمنح البطاقة لمدير الشركة أو صاحب حسابات شيك AGB .

المبحث الثالث : التطبيقات العملية لإتفاقيات بازل في بنك الخليج الجزائري .

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على موارد واستخدامات بنك الخليج الجزائر و أهم مؤشرات قياس الخطر و نسب الملاءة بهذا البنك إضافة إلى معرفة الآثار المحتملة لتطبيق بازل 3 على النظام البنكي الجزائري.

المطلب الأول : موارد واستخدامات بنك الخليج الجزائري .

يمكن التعرف على موارد واستخدامات بنك الخليج من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 10 : استخدامات بنك الخليج الجزائري لسنتي 2012/2011. الوحدة بالمليون دج

الاستخدامات(الموجودات)	2011	2012
القروض	44 622.4	64 949.4
إجمالي القروض	44622 .4	64 949.4
عائد الموجودات الأخرى	36.9	34 .1
القروض والسلفيات للبنوك	21.2	18.4
المشتقات	–	–
الأوراق المالية الأخرى	15.7	15.7
الأصول المتبقية	–	–
إجمالي عائد سهم الموجودات	44 659.3	64 983 .5
الموجودات الثابتة	2 830.0	4 205.1
الموجودات غير الربحية	22 722.2	36 050.7
إجمالي الاستخدامات(الموجودات)	**75 211.5**	**105 239.3**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك الخليج الجزائري (أنظر الملاحق) .

الجدول رقم 11:موارد بنك الخليج الجزائري لسنتي 2012/2011. الوحدة ب مليون دج

الموارد (المطلوبات)	2011	2012
الودائع والتويل على المدى القصير	43 961.8	65 595.1
إجمالي ودائع العملاء	43 726.6	65 495.3
الودائع من البنوك	235 .2	135.8
الودائع الأخرى والقروض قصيرة الأجل	–	–
المطلوبات التي تحمل فائدة أخرى	6 263.5	10 304 .8
المشتقات	–	–
المطلوبات المتداولة	–	–
التمويل على المدى الطويل	6 263.5	10 304 .8
أخرى بدون فائدة	10 531.10	11 929.0
إحتياطي خسائر القروض	–	–
الاحتياطات الأخرى	974.1	279.7
حقوق المساهمين	13 481.1	17 130.7
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**75 211.5**	**105 239.3**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك الخليج الجزائري (أنظر الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستخدامات لسنة 2012 كانت 00000 2393 105 وهي أكبر من الاستخدامات لسنة 2011 التي تقدر قيمتها ب00000 2115 75 ، أي أنها إرتفعت بنسبة 39.92% في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى زيادة إجمالي القروض بنسبة 45% .

كما أن الموارد لسنة 2012 أكبر من الموارد لسنة 2011 وذلك بنسبة 39.92% وذلك راجع إلى زيادة إجمالي الودائع بنسبة 49.29% وكذلك زيادة حقوق المساهمين بنسبة 27.07% .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الخطر ونسبة الملاءة لبنك الخليج الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى قياس أهم مؤشرات الخطر و نسب الربحية ونسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول :أهم مؤشرات قياس الخطر لبنك الخليج الجزائري .

يمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 12 : حساب أهم مؤشرات قياس الخطر لبنك الخليج الجزائر .

نوع المخاطرة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مخاطر رأس المال حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	%29 .85	%29.36	%21.81	%16.29	%25.01	%21.63	%17.92	%16.28
مخاطر السيولة القروض /	%120.03	%180 .63	%159 .12	%134.25	%98.59	%80.15	%101.50	%90 .02

الودائع								

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على ميزانية بنك الخليج الجزائر ومؤشرات قياس المخاطر المصرفية .

تحليل الجدول:

من أجل أن نحصل على تقييم شامل لنظام إدارة المخاطر في بنك الخليج الجزائري قمنا بحساب مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال .

و من خلال حسابنا للمخاطر السابقة الذكر نستنتج أن مخاطر رأس المال في تناقص من سنة 2005 التي كانت85. 29% وصلت سنة 2008 إلى 16.29%وهذا راجع إلى زيادة إجمالي الموجودات من قيمة 300000 5151 وذلك في سنة 2005 وصلت إلى 200000 500 27 وذلك في سنة 2008 ، بينما في سنة 2009 تزايدت مخاطر رأس المال إلى25.01% ولعل ذلك راجع إلى آثار الأزمة المالية العالمية ، وبعد ذلك ترجع تتناقص إلى أن تصل إلى 16.28% وذلك في سنة 2012 وهذا ما يفسر تحسن إدارة المخاطر من طرف البنك .

أما بالنسبة لمخاطر السيولة فهي متذبذبة عبر السنوات ، من سنة 2005 إلى غاية 2012، فعلى سبيل المثال نجدها في سنة 2005 كانت 120.03% وبعد ذلك زادت حيث وصلت إلى 63. 180% وذلك في سنة 2006 وهذا راجع إلى زيادة القروض بنسبة 121.81% .

الفرع الثاني :نسب السيولة لبنك الخليج الجزائري .

ونلخص أهم نسب السيولة في الجدول الآتي :

الجدول رقم 13 : نسب السيولة لبنك الخليج الجزائري .

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل العائد على الأصول ROA = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول	%3.6	%3.92	%3.16	%4	%3	%4
معدل العائد على حقوق المساهمين ROE =	%17.73	%24.16	%27.33	%18	%21	%23

نتيجة الدورة الصافية حقوق الملكية						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري لسنة (2007 ،2008 ، 2009،2010،2011 2012).

تحليل الجدول :

معدل العائد على الأصول : نلاحظ أن معدل العائد على الأصول متذبذب عبر السنوات وهذا يعود إلى تغيرات الأرباح و الأصول عبر هذه السنوات فنلاحظ مثلا أن هذا المعدل يتزايد من 2007 إلى 2008 وهذا راجع إلى زيادة الأرباح حيث كانت 74 941 في سنة 2007 وصلت إلى 333 535 وذلك في سنة 2008 .ويبقى هذا المعدل يتزايد ويتناقص حسب زيادة ونقص الأرباح والأصول .

معدل العائد على حقوق المساهمين: نلاحظ أن معدل العائد على حقوق المساهمين أيضا متذبذب عبر السنوات ، ففي سنة 2007 كانت النسبة 17.73% ثم تزايدت هذه النسبة لتصل إلى 27.33 % وذلك في سنة 2009 وهذا راجع إلى زيادة الأرباح عبر هذه السنوات ، ثم تتناقص هذه النسبة في سنة 2010 لتصل إلى 18 % ويرجع ذلك لتناقص الأرباح ، وبعد ذلك يرجع معدل العائد يتزايد إلى أن يصل إلى 23 % وذلك في سنة 2012 .

الفرع الثالث :نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري.

يمكن معرفة نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 14 :نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري .

السنة	2010	2011	2012
نسبة الملاءة	%43	%26	%18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائري لسنة 2012.

تحليل الجدول :

تعكس نسبة الملاءة المالية مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، وتقاس بالمقارنة بين حجم أمواله الخاصة ومجموع المخاطر المتخذة .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الملاءة المطبقة من طرف بنك الخليج الجزائري هي لثلاث السنوات السابقة أي أن البنك قبل 2010 لم يكن يطبق هذه النسبة .

نلاحظ أن نسبة الملاءة للسنوات الثلاث أكبر من 8% إلا أنها تعتبر نسب كبيرة ، حيث كانت 43%وذلك في سنة 2010 وبعدها تناقصت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى 18% وذلك في سنة 2012 هذا ما يدل على أن البنك أصبح ينتهج سياسة جيدة في إدارة المخاطر لأنها تقترب إلى النسبة المثلى .

المطلب الثالث : مقترحات بازل 3 على النظام البنكي الجزائري .

جاءت بازل 3 لتعزيز الصلابة المالية للنظام البنكي و رفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات ، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته ، غير أن تطبيقها يتوقع أن تكون له آثار سلبية على البنوك .

الفرع الأول : الآثار المتوقعة لتطبيق بازل 3 .

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك يمكن إجمالها فيما يلي :[1]

1. رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018 ، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها ، ولهذا فالبنوك وخاصة التي لم تطبق بازل 2 ستجد صعوبة استيعابها والتعود عليها ، وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عقد دورات تدريبية .
2. التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة ، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال ، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالإقتطاع من الأرباح ، أو عدم توزيعها أصلا ، وبالتالي تنخفض ربحية السهم بما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية ، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها وبالتالي ستجد صعوبات تذبذب رأس المال .

[1] نجار حياة، مرجع سابق ، ص 285 .

3. الإلتزام بمعايير السيولة ستجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة ، مما يعني انخفاض توظيفاتها ، كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيد .
4. الإلتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض على البنوك ، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة ، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية .
5. الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات ، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة ، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات .

وبالتالي فإن مقترحات بازل 3 تحمل العديد من الجوانب الإيجابية للنظام المصرفي ، وفي نفس الوقت تشكل تحديا كبيرا للبنوك التي لم يسبق لها تطبيق اتفاقية بازل 2 ، وهو ما يعني أن النظام البنكي الجزائري سيكون في مواجهة تحدي هذه الاتفاقية .

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل 3 .

الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازل 2 ، مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحصين البنوك الجزائرية من آثار الأزمة المالية العالمية ، إلا أن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية ، حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازل 3 تتمثل فيما يلي:[1]

1. إصدار الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات الالية رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والذي يلغي أحكام النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 وأهم ما جاء به :

- **تعريف الرقابة الداخلية للبنوك** : نصت المادة 03 منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية ، الأخذ بجميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية ، احترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين ، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية و موثوقية العمليات المصرفية والحفاظ على الأصول والاستعمال الفعّال للموارد .

[1] نجار حياة، نفس المرجع السابق ، ص 289 – 290

- **توسيع قاعدة المخاطر :** فلم يقتصر على المخاطر المعروفة ، بل أدمج مخاطر السيولة ، مخاطر مابين البنوك ، مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات منح القروض .

إن هذا النظام جاء بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي ، وهو ما يعبر عن إهتمام بنك الجزائر بقضية الرقابة الداخلية وإدراكه بأنها تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها .

2. **رفع الحد الأدنى لرأس المال :** تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام البنكي الجزائري تم إصدار التنظيم رقم 08–04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج ، والمؤسسات المالية إلى 3,5 مليار دج .
3. **فرض نسبة السيولة :** عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11–04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ، نصت المادة الثالثة منه على أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك ومجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة ، تسمى هذه النسبة " **بالمعامل الأدنى للسيولة** "، ويجب أن تكون أكبر من 100% .

وحسب المادة الرابعة منه فالبنوك ملزمة بتبليغ هذه النسبة لبنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي ، ابتداءا من 31 جانفي 2011 كما جاء في المادة الثامنة من التعليمة 07–2011 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 التي تشرح كيفية حساب هذه النسبة ، وبينت نماذج حساب مكوناتها ، ومعاملات ترجيحها التي تعكس درجة الأصول وإمكانية سحب الخصوم ، والملاحظ أن بنك الجزائر استعمل نسبة السيولة قصيرة الأجل ، واعتمد على معاملات تتناسب طردا مع درجة سيولة الأصل ، تماشيا مع ما جاءت به بازل 3 .

وتدل الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر دليلا على نيته لتطبيق الاتفاقية ، وهنا نتساءل على الآثار المحتملة لها على النظام البنكي الجزائري .

الفرع الثالث : الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل 3 على النظام البنكي الجزائري .

يمكن حصر أهم الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل 3 على النظام البنك الجزائري في النقاط الأساسية الآتية :[1]

إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل 1 ومن ثمة بازل 2 ، يعني لأن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها ، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها ، على عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت بازل 2 وستستفيد من خبرتها .

1. مستوى كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية يعتبر مقبولا ، بغض النظر عن كيفية حسابها ، فهي أكبر من النسبة الدنيا ، وهي في البنوك الخاصة أكبر من البنوك العمومية ، لسيطرة هذه الأخيرة على حصة كبيرة من القروض ما يعظم من مخاطرها ، أما البنوك الخاصة فرأسمالها صغير وقروضها محدودة ما يعني ضعف مخاطرها .

الجدول رقم 15 : نسبة كفاية رأس المال بالنظام البنكي الجزائري .

السنة	الملاءة الإجمالية	ملاءة البنوك العمومية	ملاءة البنوك الخاصة
2008	٪16.54	٪15.97	٪20.24
2009	٪21.78	٪19.10	٪35.26
2010	٪23.31	٪21.78	٪29.19
2011	٪24	_	_

المصدر : نجار حياة ، مرجع سابق ، ص 291 .

وبالتالي فإن تطبيق بازل 3 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية ، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب :

- تطبيق أوزان لترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازل 3 يزيد عن قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض ، خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك وسيطرتها على أكبر حصة من القروض .
- إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 ، يعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية ،علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة ، وإذا

[1] نفس المرجع السابق ، ص 290 – 294

كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس المال على ما ستخصصه لها بنوكها الأم ، فإن البنوك العمومية سيقع عبئ زيادة رأسمالها على الخزينة العمومية .

2. قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة ، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات خاصة العامة ، في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي ، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة وقيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية تزايدت حتى سنة 2007 ، ثم تناقصت ، بينما كانت متناقصة في البنوك الخاصة ، كما أنها أقل من المعدل التي جاءت به اتفاقية بازل 3 وهو 33,33 مرة .

الجدول رقم 16 : تطور الرافعة المالية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة بالجزائر .

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البنوك العمومية	17	17	18	23	27	25	21	18
البنوك الخاصة	14	14	11	9	9	8	7	5

المصدر : نجار حياة، مرجع سابق ، ص 292.

وبالتالي فإن تطبيق هذه الاتفاقية لن يكون له الأثر الكبير على قيمة الرافعة المالية ، لاسيما لدى البنوك الخاصة ، فاستخدام صيغة بازل 3 في حسابها وأخذ العناصر خارج الميزانية سيدفعها للانخفاض نظرا لمحدودية الفرص الاستثمارية وارتفاع نسبة البنود خارج الميزانية كما يبينه الجدول الموالي :

3. فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل 3 لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة ، باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 وإلى غاية 2011

والسيولة الفائضة ناتجة عن إيداع المؤسسات البترولية و ادخار العائلات،وفي الجانب المقابل لا توجد طلبات تمويل مكافئة ، وهذه الزيادة في سيولة البنوك ستغذي الضغوط التضخمية لأنها تشكل طلبا .

الجدول رقم 17 : فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري .

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع الكلية _ القروض الكلية	1621.43 مليار دج	2313.6 مليار دج	2547.7 مليار دج	2061.6 مليار دج	2019.87 مليار دج	3008.8 مليار دج

المصدر : نجار حياة ، مرجع سابق ، ص 293 .

4. تطبيق اتفاقية بازل 3 ، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلي وتحسين إدارة المخاطر بالبنوك سيخفض نسبة الديون المتعثرة ، هذه النسبة وإن كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي ، حيث أن احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي ، والجدول الموالي بوضح أن نسبة الديون المتعثرة كانت مرتفعة خاصة بالنسبة للبنوك العمومية مما انعكس سلبا على ربحيتها .

الجدول رقم 18 : تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية .

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض المتعثرة	90.8 مليار دج	94.9 مليار دج	94.8 مليار دج	54.53 مليار دج	298.59 مليار دج	194.60 مليار دج
حجم القروض الكلية	1994.9 مليار دج	2298.6 مليار دج	2708 .9 مليار دج	3139.63 مليار دج	3565.3 مليار دج	3919.3 مليار دج
نسبة التعثر٪	4.55 مليار دج	4.13 مليار دج	4.13 مليار دج	1 .74 مليار دج	8.37 مليار دج	4 .97 مليار دج

المصدر : نجار حياة ، مرجع سابق ، ص 293 .

5. إن تطبيق بازل 3 لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية ، فهي لا تتعامل في الابتكارات المالية ، كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال .

مما تقدم نستنتج أن خصائص النظام البنكي تجعله لا يتأثر بشكل سلبي وكبير باتفاقية بازل 3 ، إلا أنه يمكن للنظام البنكي الجزائري أن يستغل فرصة تطبيقها للخروج من دائرة التخلف ويساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية باغتنام هذه الفرصة لتطوير أساليب ونظم عمله .

خلاصة الفصل :

تبنت السلطات النقدية في الجزائر ، من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته ، والذي يعد الإصلاح الأهم في النظام البنكي الجزائري ، التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقياتها الأولى سنة 1988 ، وعملت على تطبيق هذه التوصيات بشيء من التمهل والتدرج يدفعها و يحذوها في ذلك ما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأسمال البنك بالأخطار الممكن أن يتعرض لها ، ما يعزز سلامة الوحدات المصرفية والنظام المالي بشكل عام .

مع بروز أهمية رأس المال في الصناعة المصرفية ودوره في تحقيق السلامة والاحتياط من الخسائر ، اتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير تتمثل في قواعد الحذر للتسيير ، سعت من خلالها إلى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية ، حيث أنه يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأسمال الأدنى هو النظام رقم 90–10 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر .ويعتبر ما جاءت به التعليمة 94/74 الصادر في 29 نوفمبر 1994 الأهم في هذا الصدد إلا أنها لم تستطع مواكبة الطرق المستحدثة لقياس المخاطر لبازل 2.

و مما تقدم نستنتج أن خصائص النظام البنكي تجعله لا يتأثر بشكل سلبي وكبير باتفاقية بازل 3 ، إلا انه يمكن للنظام البنكي الجزائري أن يستغل فرصة تطبيقها للخروج من دائرة التخلف ويساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية باغتنام هذه الفرصة لتطوير أساليب ونظم عمله.

الخاتمة

شهد النظام البنكي الجزائري العديد من الإصلاحات نذكر منها إصلاحات 1986، إصلاحات 1988 وإصلاحات 1990 ، وكانت هذه الأخيرة أهمها وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي حاول تكييف وضع النظام البنكي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر ، تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر، وحسب العديد من الخبراء فقد أقدمت الجزائر على الاعتراف بأهمية الرقابة الاحترازية ضمن الرقابة على البنوك بإصدار قانون النقد والقرض ، وكان آنذاك بمثابة إقرار الجزائر باتفاقية بازل ، وكذا تعزيز البيئة المصرفية بالتنظيم الاحترازي دليلا لإدارة هذه الدولة لدعم ثقة المدخرين المحللين والأجانب بالمنظومة البنكية الجزائرية وتأكيد على الرغبة في تحقيق الاستقرار بالقطاع البنكي .

وتهدف اتفاقية بازل إلى وضع معيار متعارف عليه لتقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية ، ومن خلال البنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى المساهمة في تقوية والحفاظ على استقرار النظم البنكي من خلال تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك والعمل على إيجاد آليات للتكييف مع المتغيرات المصرفية العالمية وما تطرحه من تحديات في مقدمتها العولمة المالية .

إضافة غلى إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية بشان رأس المال المصرفي من أجل وضع البنوك في أوضاع تنافسية متكافئة ، حيث تمثل تلك الفروق مصدرا رئيسيا للمنافسة غير العادلة بين البنوك وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ، ومن أهم الوثائق الصادرة عن اللجنة كانت عام 1988 وسميت هذه الوثيقة باتفاقية 1988 وتتضمن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وسميت فيما بعد بازل 1 .

وفي عام 1996 تم تعديل وثيقة بازل لتتضمن مخاطر غير مخاطر الائتمان وتم إضافة مخاطر السوق اعتبارا من نهاية سنة 1997 ، وفي سنة 1999 أصدرت اللجنة مشروعا لتطوير وثيقة بازل وتضمن هذا النوع من المشروع ثلاثة أركان أساسية وهي :متطلبات الحد الادنى لكفاية رأس المال ، المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال وأخيرا انضباط السوق ، حيث تم من وثيقة بازل 2 عام 2004 ،وفي سنة 2010 تم إصدار اتفاقية بازل 3 إلا ان المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 .

نتائج إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : يتكون النظام البنكي الجزائري من البنك المركزي (بنك الجزائر) يأتي على قمة النظام ومن المؤسسات المالية ، وستة بنوك تجارية عمومية أربعة عشر بنك أجنبيا خاصا ومختلطا ، وهذا حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر تسيطر البنوك العمومية على نسبة كبيرة من الودائع والتمويل نتيجة تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية رغم وجود العديد من البنوك الخاصة الأجنبية ذات الحصة السوقية الصغيرة وهذا راجع لنقص الثقة في البنوك وقلة إمكانياتها .

الفرضية الثانية : لقد تم نفي هذه الفرضية :

ركزت لجنة بازل 2 على ثلاث محاور أساسية تتمثل أولا في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حيث يتطلب الوصول إلى معدل كفاية رأس المال أكبر من أو يساوي 8 % ليس فقط قياس مخاطر الائتمان فقط بل إدخال كل من مخاطر السوق والتشغيل حيث تم استحداث طرق جديدة تضمنتها هذه الاتفاقية لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها البنوك وبالتالي معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقا مع حجم المخاطر .

الفرضية الثالثة : إذا كان النظام البنكي الجزائري لم يطبق بعد إتفاقية بازل 2 بشكل كلي في الوقت الذي بدأت فيه النظرة الدولية تتجه نحو تطبيق اتفاقية بازل 3 فكيف سيتواكب مع هذه الاتفاقية .

ورغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل 2 غير أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج قياسها ، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية .

لهذا يحاول بنك الجزائر الأخذ ببعض الإجراءات لتطبيق بازل ومن بين هذه الإجراءات :

- إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 .
- توسيع قاعدة المخاطر .
- رفع الحد الأدنى لرأس المال.
- فرض نسبة السيولة .

حيث أنه تعتبر الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر دليلا على نيته لتطبيق هذه الاتفاقية .

النتائج : تم من خلال هذا البحث التوصل إلى النتائج التالية :

1. فرضت التعليمة رقم 74- 94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 على البنوك الإلتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر من أو تساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي مراعاة المرحلة الانتقالية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق .
2. بالنسبة لإتفاقية بازل 1 فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 وذلك لما نصت عليه التعليمة رقم 74- 94 بينما حددت اللجنة آخر أجل لتطبيقها بنهاية 1992 ، كما أن هذه اللجنة منحت البنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للإلتزام بمعيارها ،بينما حددت اللجنة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تتصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار وذلك تماشيا مع الفترة الإنتقالية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر ، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي .
3. أما بالنسبة لاتفاقية بازل 2 فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02/03 بتاريخ 2002/11/14 والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية ، تساعدها على مواجهة

مختلف المخاطر (الائتمانية ، السوقية ، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في الإتفاق ، إلا أن إتفاق بازل 2 يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي صعوبة في التطبيق .

4. إتفاقية بازل 2 جاءت لتدعيم صلابة النظام البنكي الجزائري عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار .
5. تهدف اتفاقية بازل 3 لتحصين المراكز المالية للبنوك وحمايتها من أزمات مالية جديدة ولهذا عملت على:
   - تعزيز كمية ونوعية رؤوس الأموال اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة .
   - توسيع قاعدة المخاطر.
   - تعزيز سيولة البنوك على المدى القصير و الطويل.
   - وضع سقف لأثر الرافعة المالية بغية التحكم في حجم الائتمان.
6. إن نسب الملاءة لبنك الخليج الجزائري للسنوات الثلاث الأخيرة تفوق النسبة المثلى 8 % ولكن هذه النسب تتناقص وتقترب من النسبة المثلى تدريجيا .
7. إن بنك الخليج الجزائري ينتهج سياسة جيدة لإدارة المخاطر وهذا من أجل تحقيق نسبة الملاءة المثلى .
8. إن تطبيق النظام البنكي الجزائري لاتفاقية بازل 3 يشكل تحديا وفرصة في آن واحد ، فهو فرصة لتطوير ذاته سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة ، وذلك لتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبة القروض المتعثرة .. .

التوصيات و الاقتراحات :

- مواصلة الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية .
- ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال ، إدارة المخاطر واحترام مقررات لجنة بازل ، إختيار نموذج التصنيف الداخلي الذي يتلاءم مع الإقتصاد الجزائري من أجل الوصول إلى تطبيق بازل 2 بشكل كلي .
- السعي لتطبيق اتفاقية بازل 3 على مستوى البنوك الجزائرية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية .
- استغلال البنوك الجزائرية فرصة تطبيق هذه الاتفاقية للخروج من ظاهرة التخلف من خلال الإهتمام بإدارة المخاطر .
- محاولة إدارة السيولة الجيدة من طرف البنوك الجزائرية من أجل التقليل من فائض السيولة .

آفاق البحث :

بعد هذه الدراسة يبقى موضوع النظام البنكي الجزائري واتفاقيات بازل مطروحا للبحث و الإثراء من طرف الباحثين و الدارسين ، و هو موضوع معقد و له أبعاد متعددة فهناك جوانب عديدة لم نتطرق لها ذات أهمية

بالغة.و بغية فتح باب البحث و الدراسة من جديد نقترح بعض الآفاق للبحث في شكل عناوين تصلح لان تكون إشكالية لموضوعات بحوث مستقبلية:

1. مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع اتفاقيات بازل 3 ؟.
2. مدى تكييف البنوك الإسلامية مع مقررات لجنة بازل – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك السلام؟.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب .

1. أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر مستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 05-1991.
2. بخزار يعدل فريدة ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ط3 ، 2005.
3. بسام الحجار ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 .
4. بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 02-2004.
5. حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، **إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث**- دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.
6. خبابة عبد الله ، **الاقتصاد المصرفي (النقود ، البنوك التجارية ، الابنوك الاسلامية ، السياسات النقدية ، الأسواق المالية ، الأزمة المالية)** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الجزائر ، 2013.
7. رحيم حسين ، **الاقتصاد المصرفي – تحاليل ، تقنيات** ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2008.
8. زياد رمضان ، محفوظ جودة ، **إدارة مخاطر الائتمان** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات القاهرة ، 2008.
9. زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.
10. سامر جلدة ، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2009.
11. سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، **النقود والبنوك و المصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة العربية 2010.
12. شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
13. صادق راشد الشمري ، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية** ، دار الياوزري للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2011.
14. طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر " أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك "** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2003.
15. الطاهر لطرش ، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013.
16. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)** ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2003.

17. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4 ، 2005.
18. عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
19. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001.
20. عبد الناصر براني أبو شهد ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، دار النفائس والتوزيع ، عمان 1434هـ – 2013.
21. عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، دار النفائس والتوزيع ، عمان 1434هـ – 2013.
22. فادي محمد الرفاعي ، **المصارف الإسلامية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2004.
23. فايزة لعراف ، **مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008)** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،2013.
24. محب خلة توفيق ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2011.
25. محمد الصيرفي ، **إدارة المصارف** ، دار وفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية ، 2007.
26. محمد سعيد أنور سلطان ، **إدارة البنوك** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، 2005.
27. محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ، 2002.
28. محمد محمود العجلوني ، **البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية)** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط3 ، 2012.
29. محمد محمود المكاوي ، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظر المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و 2 و 3** ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، 2011.
30. محمد يونس ، عبد المنعم مبارك ، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003/2002.
31. محمود حسن صوان ، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق الفتاوى الشرعية)** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001.
32. محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2003.
33. محمود سحنون ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2003.
34. مفيد عبد اللاوي ، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، مطبعة مزوار، الوادي ، مارس 2007.

35. ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العيد اللات ، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،بدون ذكر السنة .

ثانيا : المذكرات .

1. بحري هشام ، **تسيير رأس المال في البنك – دراسة حالة بنك القرض الفلاحي Crédit Agricole S. A** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسنطينة ، 2006/2005.
2. بطاهر علي ، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، الجزائر 2005 /2006 .
3. بلعيد ذهبية ، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك البنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، مذكرة ماجستير ، نقود ، مالية وبنوك ، البليدة ، 2007.
4. تومي إبراهيم ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2008/2007.
5. تيقان عبد اللطيف ، **تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية – مع إشارة إلى حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008.
6. حورية حمني ، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها– حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، قسنطينة ، 2005–2006.
7. خضراوي نعيمة ، **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008.
8. دريس رشيد ، **استراتيجية المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق** ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، الجزائر ، 2007/2006.
9. رحال عادل ، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ، باتنة ، 2013 ، 2014 .

10. شناقر وردة ، **أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري –** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2009/2008.

11. عقبة سحنون ، **المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد والقرض في الفترة 1990 – 2008 ،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الصناعي ، علوم إقتصادية ، بسكرة ، 2010/2009 .

12. علي بوعمامة ، **اندماج و خوصصة البنوك** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، البليدة ، 2006.

13. فايزة لعراف ، **مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008)** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2013.

14. قريشي محمد الجموعي ، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003/1994** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2006/2005.

15. قميري حجيلة ، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،فرع نقود ومالية ، الجزائر ، 2005/2004 .

16. كواح كريمة ، **معايير تقييم الآداء المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منها** ، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، الجزائر ،2004 / 2005.

17. محمد زميت ، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، الجزائر ، 2006/2005.

18. ميرفت علي أبو كمال ، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بفلسطين** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007.

19. ميساء محي الدين كلاب ، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** " مذكرة الماجستير في إدارة الاعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 1428هـ - 2007.

ثالثا :المجلات .

1. عرابة جمال ، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 08 – 2012.

2. نجار حياة ،**اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام البنكي الجزائري** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13 ، جيجل 2013.

رابعا : الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات .

1. بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق ، مداخلة بعنوان : **تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية ،** ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – الشلف ، بدون ذكر السنة.
2. بقبق ليلى إسمهان ، مداخلة بعنوان **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية** ، ضمن الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ، ورقلة ، بدون ذكر السنة.
3. بلالطة مبارك ، خبابة عبد الله ، استمارة مشاركة بعنوان : **النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة** ، ضمن الملتقى الوطني الأول بعنوان :المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة – مخاطر وتقنيات ، جيجل ، بدون ذكر السنة.
4. بلعزوز بن علي ، عبد الكريم قندوز ،مداخلة بعنوان : **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع و الحوكمة** ، مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المصرفي بالجزائر : واقع وآفاق ، ورقلة ، بدون ذكر السنة.
5. بن عيشي بشير ، عبد الله غانم ، مداخلة بعنوان : **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – إنجازات وتحديات** – مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – منافسة ، مخاطر وتقنيات – جيجل ، الجزائر ، 6-7 جوان 2005.
6. صالح مفتاح ، رحال فاطمة ، مداخلة بعنوان ، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي،** مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول : النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، أسطنبول ، تركيا ، أيام 09 – 10 سبتمبر 2013 .
7. عبد الرحمان مغاري ، مداخلة بعنوان : **إنعكاسات الأزمة المالية العامية على الاقتصاد الجزائري** ، مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف 20-21 أكتوبر 2009.
8. عطـــيوي سمـــيرة ، مداخلة بعنوان : **دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك** ، ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة :واقع ،تداعيات وآفاق ، قسنطينة ،يومي 7و8 ديسمبر 2010.

9. عمرو حامد ، مداخلة بعنوان : **الإتجاهات الحديثة في إدارة الازمات المخاطر المصرفية** ، ضمن الملتقى بعنوان الاتجاهات الحديثة في إدارة الازمات المصرفية ، وورشة عمل ، منهجية تقييم السلامة المصرفية ، تونس ، الجمهورية التونسية ، جوان 2007.

10. كمال رزيق ، مداخلة بعنوان : **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية حول التحوط و إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية ، الجزائر ، 5-6 أفريل 2012.

11. مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، مداخلة بعنوان :**المخاطر الائتمانية – قياسها – إدارتها والحد منها** وهي مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، الأردن ، يومي 16-18 أفريل 2012 .

خامسا: دراسات و أبحاث :

1. صندوق النقد العربي ، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية بعنوان : **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية** ، 2004.

سادسا : مواقع الأنترنت .

1. www.Startimes.com
2. www.ag- bank.com

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
Member of the KIPCO Group

Un Partenaire Sûr

Rapport Annuel 2009

Gulf Ban

UNE FAMILLE

k Algeria

AVANT TOUT

Historique de la banque

Banque commerciale de droit algérien au capital de 10.000.000.000 DZD, Gulf Bank Algeria a été créée le 15 décembre 2003, par l'apport de trois banques, leaders sur leurs marchés, appartenant au groupe KIPCO.

Dés sa création AGB s'est donnée pour mission de contribuer au développement économique et financier de l'Algérie, en offrant aux entreprises et professionnels des services et produits diversifiés de qualité, alliant au financement bancaire classique une offre de solutions financières conformes aux préceptes de la Chariâa.

En 2007, AGB élargit son champ d'action et propose désormais à la clientèle de "particuliers" une gamme variée de produits et de services, qui de par leurs caractéristiques et innovation a remporté un réel succès auprès de celles-ci. .

En 2008 AGB vise à se rapprocher de sa clientèle, c'est ainsi qu'elle procède à l'extension de son Réseau d'Agences passant d'une seule agence en 2007 à 13 agences opérationnelles en 2008 et 15 autres en cours de réalisation.

Avec la clôture de l'année 2009, Gulf Bank Algeria enregistre sa cinquième année consécutive de profits, en réalisant un bénéfice de plus de 20 millions USD.

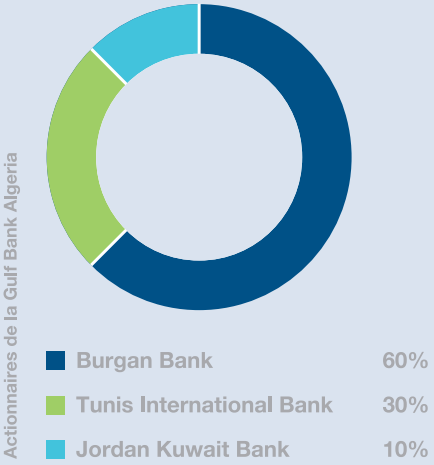

Sommaire

2 Le Groupe
3 Mission - Vision - Valeurs
4 La Stratégie de Gulf Bank Algeria
5 Réalisations Majeures
6 Lettre du Président
7 Chiffres Clefs
9 L'économie Algérienne en 2009
10 Membres du Conseil d'Administration
11 Executive Management
12 Rapport d'Activité
23 Extrait du Procès Verbal de l'Assemblée Générale
25 Rapport du Commissaire Aux Comptes
26 Etat Financier
Bilan (Actif - Passif)
Les Comptes Hors Bilan
Les Comptes de Résultats
31 Notes Explicatives & Commentaires
47 Réseau d'Agences de Gulf Bank Algeria

Le Groupe KIPCO

Créé en 1975, Kuweit Projects Company (Holding) KIPCO est un groupe koweitien privé, considéré comme l'un des plus grand groupes diversifiés dans la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord détenant des actifs de plus de 19 milliards USD.

Kipco détient des intérêts dans plus de 50 sociétés opérant dans 21 pays (principalement dans les pays arabes) et employant plus de 7000 personnes à travers le monde. Ses principaux secteurs d'activité sont les services financiers et les médias. KIPCO détient également des intérêts directs et indirects dans les secteurs de la santé, du tourisme, de l'industrie, du conseil et de l'immobilier.

Actionnaires AGB

	US$
Equity	1 135
Total Assets	14 275
Operating Revenue	539
Net Profit	22
Return on Equity	2%
Number of Branches	21

Burgan Bank 2009 - Highlights (Millions)

	US$
Equity	82.0
Total Assets	491.0
Operating Revenue	30.9
Net Profit	13.33
Return on Equity	17.04%
Number of Branches	3

Tunis International Bank 2009 - Highlights (Millions)

	US$
Equity	393.2
Total Assets	3 011.1
Operating Revenue	168.4
Net Profit	67.5
Return on Equity	18.3%
Number of Branches	51

Jordan Kuwait Bank 2009 - Highlights (Millions)

Burgan Bank

Présentation

Filiale du groupe KIPCO, Burgan Bank est une banque commerciale koweitienne, avec des filiales établies majoritairement dans la région MENA.

Créée en 1977, la banque a acquis un rôle capital dans le secteur du particulier, des entreprises et des affaires grâce à des offres de produits innovantes, une technologie de pointe et un large réseau de distribution.

Ses filiales incluent la Gulf Bank Algeria (Algérie), Bank of Baghdâd (Irak) et la Jordan Koweït Bank (Jordanie).

Les résultats de la banque sont en continuel accroissement fort d'un capital social important et un investissement diversifié. Son réseau compte 21 agences et plus de 120 Distributeurs automatiques.

Tunis International Bank

Présentation

Créée en 1982, Tunis International Bank est la première banque privée offshore établie en Tunisie. Elle fournit une gamme complète de services financiers internationaux pour les sociétés, les institutions financières, les gouvernements et les individus, comprenant : Les opérations de devises étrangères et de marché monétaire dans toutes les devises convertibles, le financement de commerce international, les services aux particuliers, les opérations bancaires commerciales et d'investissements, les cartes de paiement internationales visas et American Express, etc.

Elle dispose d'un bureau de représentation à Tripoli et détient une participation de 30% dans la Gulf Bank Algeria. L'actionnaire principal de la TIB est l'United Gulf Bank (86%).

Jordan Kuwait Bank

Présentation

Fondée en 1976, la Jordan Koweït Bank évolue avec succès dans le système bancaire jordanien. Banque commerciale, elle offre à sa clientèle une gamme diversifiée de produits et services bancaires, distribués sur un réseau de 48 agences en Jordanie et deux autres en Palestine et Chypre. Elle participe à hauteur de 10% dans le capital de Gulf Bank Algeria.

En mai 2008, JKB devient la filiale de la Burgan Bank à hauteur de 51,10%.

Mission - Vision - Valeurs

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Simplifions la banque

Notre Mission

Rester en permanence à l'écoute des entreprises et des particuliers afin qu'AGB puisse offrir la gamme la plus innovante de produits et services financiers personnalisés, tant conventionnels que conformes aux préceptes de la Charia, et contribuer ainsi à l'enrichissement de la vie des algériens.

Raison d'être

Notre Vision

Que nous soyons la banque de référence en Algérie pour avoir su mériter la confiance de nos clients et être le partenaire qu'ils choisissent pour améliorer leur qualité de vie.

Chemin - Avenir

Nos Valeurs

Les valeurs fondamentales qui sous-tendent notre mission et notre vision traduisent réellement tout ce que nous faisons, à titre individuel et collectivement. A AGB. ces valeurs guident nos interventions.

Philosophie

Progrès Vivre la valeur du progrès, c'est sans cesse regarder où l'on est aujourd'hui et où on veut être demain. C'est la valeur qui nous aide chaque jour à nous rapprocher de nos objectifs. Le progrès c'est aussi l'amélioration, le perfectionnement et l'évolution. Chez AGB, le progrès se vit au jour le jour, dans notre façon de faire, nos attitudes, comme dans le fruit de nos actions. Chez AGB, nous adoptons la valeur du progrès de l'intérieur, pour nous-mêmes, individuellement et collectivement et nous l'offrons à l'extérieur, pour la plus grande satisfaction de nos clients.

Engagement Pour AGB, faire preuve d'engagement c'est s'investir totalement dans la réussite de sa mission et de ses objectifs. C'est afficher « présent » chaque jour, par son écoute, par son dévouement, son initiative et sa participation active à répondre aux besoins entendus. C'est se sentir personnellement responsable de sa réussite comme de celle de son équipe et de son entreprise. L'engagement part de l'intérieur vers l'extérieur, de soi vers l'autre. C'est pourquoi AGB s'engage totalement à connaître le succès de l'intérieur, avec ses employés, ses clients internes et peut ainsi s'engager totalement à faire connaître le succès à ses clients externes, les particuliers et les entreprises en Algérie.

Reconnaissance La reconnaissance est sans conteste la valeur qui apporte le plus de plaisir, de satisfaction et de contentement à l'individu. C'est pourquoi AGB désire faire de la reconnaissance son meilleur outil pour offrir la satisfaction à ses clientèles internes et externes. Être reconnu, s'est être perçu dans son identité, c'est être entendu et accepté comme tel.
Nous reconnaissons nos employés, nos clients internes, en écoutant et en répondant à leur besoin d'épanouissement professionnel par un Système d'Objectifs et de Développement Individuel personnalisé. Nous reconnaissons nos clients externes en adaptant nos produits et services à leurs besoins, à leurs personnalités et leurs valeurs profondes.

Constance Pour AGB, la constance est une valeur synonyme de sécurité, de stabilité et de sérieux. Et c'est parce qu'AGB est là pour rester qu'elle a choisit de promouvoir cette valeur. Quand on parle de banque, on parle d'argent. Quand on parle d'argent, on parle d'une monnaie de récompense pour nos efforts et d'un moyen pour réaliser les projets de toute une vie. C'est parce qu'AGB désire s'engager à vie avec ses clients internes et externes qu'elle choisit la qualité, la sécurité et la stabilité avec cette promesse de constance et de pérennité de ses activités.

Écoute Chez AGB, nous avons fait de l'écoute une priorité car nous sommes conscient qu'elle est notre meilleur outil de satisfaction, tant pour nos clients internes que pour nos clients externes. Nous savons que c'est grâce à l'écoute que nous entendrons les besoins et que ce n'est qu'avec la pleine connaissance des besoins de nos clients (employés, particuliers, entreprises) que nous pourrons viser une pleine satisfaction. L'écoute est un moyen d'être proche des autres, de les connaître, mais aussi de les reconnaître dans ce qu'ils sont et dans leurs attentes. C'est pourquoi chacun des membres d'AGB s'engage à être à l'écoute de l'autre et de son environnement pour toujours mieux y répondre.

La Stratégie de Gulf Bank Algeria

La Stratégie de Gulf Bank Algeria a été définie début 2009, dans la même lignée que celle du Groupe Burgan Bank et avec pour objectif de réaliser sa mission tout en étant fidèle aux valeurs et principes qui sont les siennes.
Cette stratégie s'articule autour de cinq axes :

- Total Quality Management : Cette démarche s'inscrit au sein de chacune des actions entreprises par la banque dans le but de réaliser une prestation bancaire de qualité, tant avec les clients internes qu'externes. Elle concerne plusieurs domaines d'intervention tel que la Qualité du Service, des Produits, des Infrastructures, du Management, de la Gestion des Risques, etc.

- Elargissement du Réseau d'Agence : Pour être toujours plus proche de ses clients, les faisant bénéficier des produits et services de pointes universels adaptés à leurs besoins locaux.

- Elargissement de l'offre Produits et Services afin de pouvoir répondre aux attentes de tous.

- Une Gestion des Ressources Humaines axée sur la Performance: Soucieuse d'offrir à l'ensemble de ses collaborateurs un cadre de travail et de vie épanouissant et stimulant, AGB s'est dotée d'une politique de gestion des ressources humaines récompensant les résultats et permettant le développement humain et professionnel de l'ensemble de son personnel.

- Croissance et Conquête de Parts de Marché : Croyant au potentiel de l'Algérie et aux capacités de son Staff et forte du Soutien du Groupe, AGB axe sa politique commerciale sur une logique de Croissance et de Conquête de Parts de Marché participant ainsi activement au développement économique de l'Algérie et à l'enrichissement des Algériens.

Réalisations Majeures

2009 s'est caractérisée par des réalisations commerciales édifiantes ainsi que le lancement de nombre de nouveaux produits et de projets managériaux structurants.

- 12 nouvelles agences aménagées, équipées et prêtes pour l'ouverture. Le personnel dédié à ces agences est mis en induction dans les diverses structures de la banque, favorisant ainsi une formation approfondie, sur le tas, des procédures et techniques propres à AGB, mais aussi et surtout, une immersion dans la culture AGB, permettant à ces nouvelles recrues venant de tous horizons de répercuter le « modèle commercial AGB ».

- Un commercial agressif :
  - Evolution des engagements (au bilan) de 13.2 à 22.9 milliards de dinars soit +73% ; avec un nombre d'agences opérationnelles égal à celui de 2008.
  - Un nombre de clients en évolution de 82% ;
  - Une production de prêts aux particuliers mensuelle moyenne de 694 millions DZD (pour les 7 premiers mois de 2009) marquant le succès commercial de nos produits à la destination de ce segment de clientèle ;
  - Une profitabilité toujours en croissance et ce pour la cinquième année consécutive : +36% pour atteindre 1 462 551 000,00 DZD (soit 20 313 208,00 USD) ;

- Une gestion des risques prudente: un portefeuille de crédit sain.

- Lancement des activités de Banque à Distance :
  - Le site transactionnel AGB - Online, permettant la consultation des comptes en temps quasi -réel et l'édition des relevés bancaires et de plusieurs autres documents ;
  - Le lancement de SMS Push permettant aux clients de suivre les mouvements enregistrés sur leurs comptes ;
  - Le lancement de l'activité de monétique avec l'introduction en Algérie de deux nouveautés :
    - VISA Prepaid ;
    - SAHLA : La carte de retrait et de paiement en DZD, déplafonnée, permettant des retraits 7j/7 et 24h/24.
  - La mise à jour de l'organigramme général de la Banque pour épouser le rythme de croissance qu'elle s'est imposée ;

- Le lancement de la nouvelle politique de gestion des ressources humaines caractérisée par la méthode la plus avancée d'évaluation à 360° des membres de l'équipe et un suivi rétributeur des réalisations, le tout couplé à la mise en place de Plans Individuels de Performance pour l'ensemble du Personnel permettant un développement des talents. Cette méthode unique et valorisante de gestion des talents fait d'AGB la référence en la matière en Algérie.

Lettre du Président

Chers Clients,

Il est gratifiant de constater que Gulf Bank Algeria poursuit avec succès son chemin, plus confiante que jamais après avoir su composer avec une conjoncture économique et réglementaire en perpétuelle mutation et l'avoir surmonté, transformant ainsi la crise en opportunité pour s'imposer encore plus comme la banque « dynamique » à l'écoute des besoins du marché.

2009 a vu, avec l'avènement de la Loi de Finances Complémentaire de juillet 2009, le panorama économique et bancaire profondément modifié. En effet ce texte de loi a apporté à l'activité des banques deux changements majeurs : L'interdiction de commercialisation des produits de prêts aux particuliers (à l'exception des prêts logements) et l'obligation de n'utiliser que la lettre de crédit comme unique moyen de paiement à l'international.

Pour la partie retail, notre réponse fut quasi immédiate par le lancement d'un produit de prêt logement BAYTI et la mise en place d'un plan alternatif de développement de nouveaux produits dont les retombées vont se faire sentir dès 2010.

Pour les entreprises et malgré la surcharge que génère la centralisation de l'ensemble des opérations de commerce international; Nous avons pu maintenir notre réactivité et notre temps de traitement des opérations confiées par notre clientèle.

Nous avons également raccourci nos délais de traitement des dossiers de crédits générés par cette disposition, transformant cette situation en opportunité commerciale, drainant vers nos guichets une clientèle nouvelle.

Gulf Bank Algeria affiche pour la cinquième année consécutive d'excellents résultats. Ces derniers ont été couplés à d'autres réussites tout autant importantes, si ce n'est plus, puisque 2009 s'est caractérisée par un enrichissement de notre offre-produits et par le lancement (et aussi la concrétisation) de certains projets stratégiques structurant, ayant pour principal objet le renforcement des fondamentaux de notre banque, nous permettant ainsi de continuer à aller de l'avant pour réaliser notre vision « être la banque de référence en Algérie »

Parmi ces grands chantiers nous pouvons citer trois axes majeurs qui ont marqué cette année :

- Le premier se résume par une adaptation de notre structure et nos méthodes pour répondre aux besoins d'un marché en constante mutation et une activité en croissance fulgurante. Cette évolution avait pour but premier de parer aux risques opérationnels intrinsèques à notre métier d'une part en instaurant la Division Risk Management et d'autre part en renforçant les structures actuelles.

- Le second chantier consiste en la mise en place d'une nouvelle politique et méthodologie de gestion des Ressources humaines, axée sur le « Management par les Objectifs » et le développement du potentiel humain et technique de l'ensemble du personnel de la banque. Cette méthode innovante d'évaluation, de détermination des primes exceptionnelles et de la confection des Plan individuels de développement, met AGB à l'avant-garde des entreprises algériennes en matière de gestion des ressources humaines. Conscients que la banque c'est les hommes et les femmes qui la composent, nous souhaitons attirer les talents et les garder en leur proposant un environnement motivant et épanouissant.

- Le troisième chantier est relatif à l'alignement de nos procédures et reporting sur les meilleurs pratiques de notre groupe bancaire. Ce grand chantier qui continue en 2010, nous permet de profiter de l'expérience et du savoir faire reconnu des banques commerciales du groupe KIPCO, les adaptant à notre marché pour en faire profiter nos clients et partenaires.

2009 a vu aussi la réalisation d'une prouesse qui consiste en l'achèvement de 15 chantiers d'agences dont cinq d'entre elles sont opérationnelles depuis janvier 2010 et les dix autres en attente de recevoir leur agrément de la Banque d'Algérie.

2010 est là, ses challenges aussi ! Nous maintenons le cap de la croissance, de la rentabilité, de l'innovation et de la consolidation ! Nous continuerons le développement du Réseau d'Agence, l'enrichissement de notre gamme de produits, l'introduction d'idées nouvelles qui surprendrons plus d'un !

Enfin je voudrais vous remercier pour la confiance que vous avez placée en AGB, et remercier la grande famille de nos collaborateurs pour leur adhésion et leur persévérance. Enfin je voudrais remercier nos actionnaires pour leur support infaillible sans lequel rien de tout cela n'aura été possible.

Le Président
M. Abdelkrim A. AL KABARITI

Chiffres Clefs

2009

BILAN DZD milliers	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*
Disponibilités	1 225 632	2 262 002	2 981 229	4 077 402	16 319 274
Crédits	2 615 368	5 984 849	8 749 428	17 848 631	22 744 486
Autres Actifs	1 310 269	1 845 255	2 714 610	5 574 151	7 150 350
Total Actif	**5 151 269**	**10 092 106**	**14 545 267**	**27 500 183**	**46 214 110**
Dépôts de la clientèle	982 537	3 319 403	4 009 846	12 514 332	24 211 079
Autres Dépôts	1 529 704	1 365 218	2 200 875	815 599	619 375
Autres Passifs	2 639 028	5 407 485	8 334 546	14 170 252	21 383 656
Total Passif	**5 151 269**	**10 092 106**	**14 545 267**	**27 500 183**	**46 214 110**
Comptes de Résultats DZD milliers					
Produits Bancaires	289 972	828 337	1 219 220	2 419 222	4 026 003
Autres Produits	10 879	12 935	48 466	157 577	731 204
Charges d'exploitation	161 430	253 218	382 537	907 027	2 230 738
Produit Net Bancaire	**139 420**	**588 054**	**885 149**	**1669 772**	**2 526 469**
Provisions	(64 479)	(164 090)	(158 514)	(217 298)	(493 909)
Résultat Avant IBS	**74 941**	**432 964**	**726 635**	**1452 474**	**2 032 560**
IBS A Payer	**-**	**(90 429)**	**(203 035)**	**(374 006)**	**(570 009)**
Résultat Net de l'Exercice	**74 941**	**333 535**	**523 599**	**1 078 468**	**1 462 551**
Ratios %					
Crédit / Total Actif	50.77	59.30	60.15	64.90	49
Fonds Propres / Total Actif	31.13	26.06	22.90	16.23	22.78
Fonds Propres / Crédit	61.31	43.94	38.07	25.01	46.30
ROA (Profit Net/Total Actif)	1.45	3.30	3.60	3.92	3.16
ROE (Profit Net / Fonds Propres)	4.67	12.68	17.73	24.16	27.33
Résultats Bruts / Crédit	2.87	7.08	8.31	8.14	8.93
Résultats Bruts / Fonds Propres	4.67	16.12	21.82	32.54	37.98

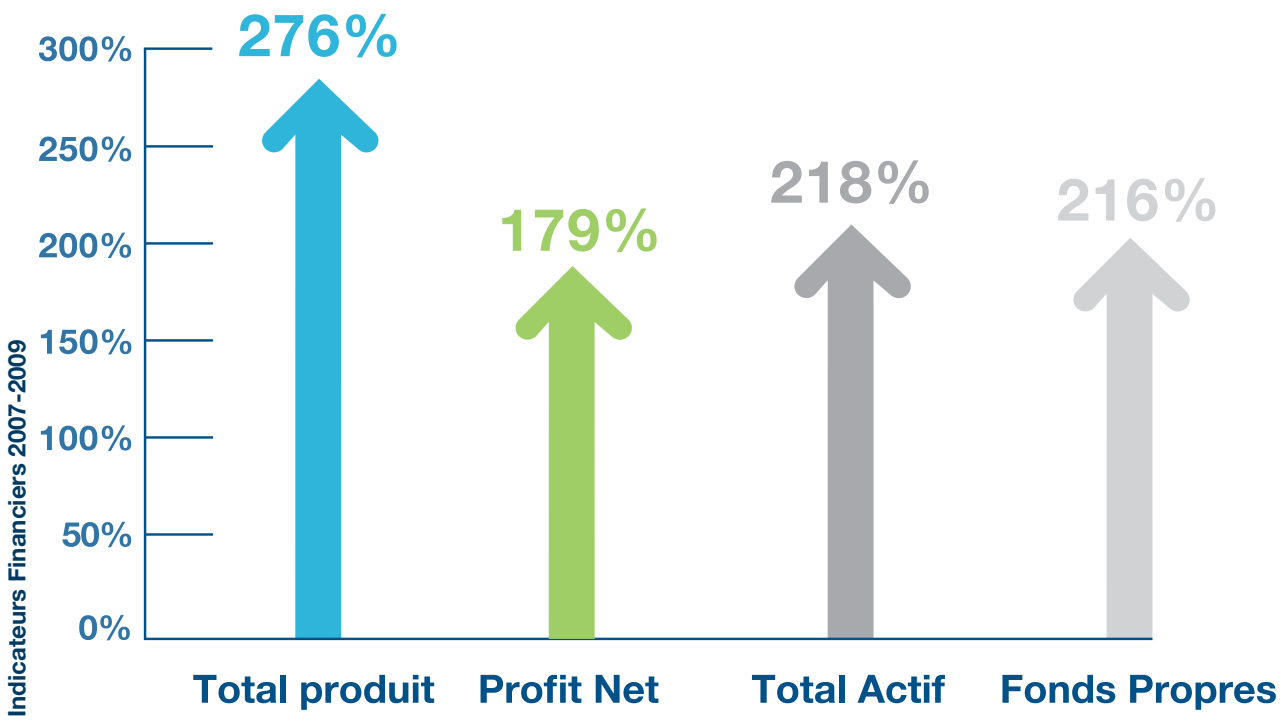

Chiffres Clefs

2009

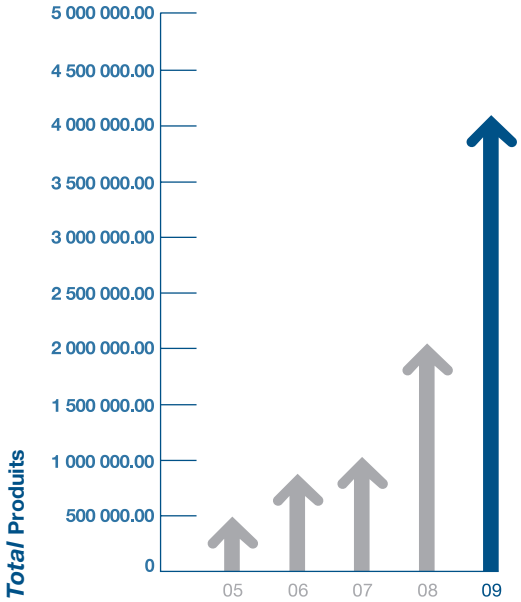

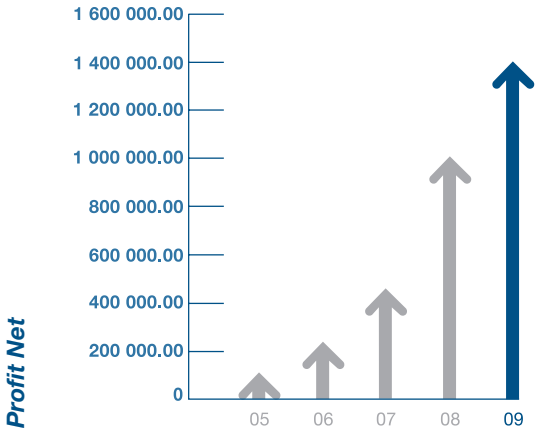

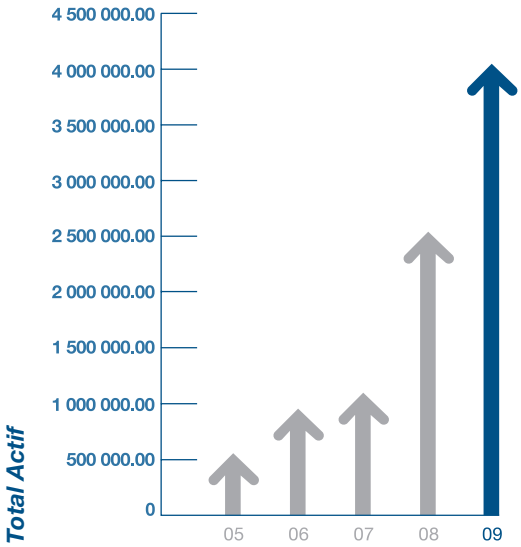

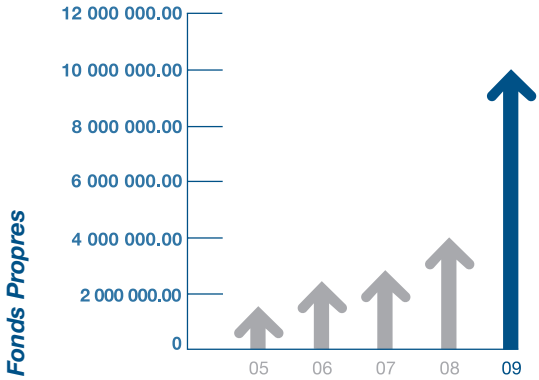

Avec la clôture de l'année 2009, Gulf Bank Algeria enregistre sa cinquième année consécutive de profit.

Le profit net en 2009 est de 1,5 milliards de DZD, avec un total produit évoluant à la hausse de 84% passant de 2,6 milliards DZD en 2008 à 4,8 milliards DZD en 2009.

L'Economie Algérienne

en 2009

Avec une exposition limitée aux marchés financiers internationaux, l'Algérie n'a pas été directement touchée par la tourmente financière mondiale. Cependant, la baisse brutale des prix du pétrole au cours du second semestre de 2008 a causé d'importantes incidences sur l'exportation et les recettes budgétaires. Malgré ce choc externe, les performances macroéconomiques restent soutenues en 2009 avec :

- Une solide position financière extérieure avec des réserves internationales d'US dollars de 148,95 milliards à fin décembre 2009, correspondant à 3 années d'importation de biens et de services ;
- Une dette extérieure faible de 3,92 milliards de dollars à fin décembre 2009 ;
- Un taux de change effectif réel autour de son niveau d'équilibre ;
- Une croissance hors hydrocarbures qui a atteint 7.6% tirée par les industries manufacturières qui ont progressé de 5.1% ;
- Une inflation endogène mesurée par l'indice national des prix à la consommation, base 2001, estimée à 6.4% (moyenne annuelle).

Les importations et les exportations

Les importations ont atteint 37,73 milliards de dollars contre 37,99 milliards de dollars en 2008, en légère diminution principalement pour les produits alimentaires et les biens de consommation, et en hausse de 14,90% pour les biens d'équipement industriel.

A l'exportation les hydrocarbures continuent à représenter l'essentiel des ventes algériennes à l'étranger avec un taux de 97.6% du volume global, soit 42 .64 milliards de dollars en recul de 44.88% par rapport à 2008.Cette baisse s'explique essentiellement par la chute du prix du baril de pétrole, notamment au cours des premiers mois de l'année.

La chute des exportations s'est répercutée sur l'excèdent de la balance des paiements qui est passée de 36,99 milliards de dollars en 2008 à seulement 3,64 milliards de dollars en 2009. Ainsi, le taux de couverture des importations par les exportations est passé à 112% en 2009, contre 201% l'année d'avant.

Masse monétaire M2

Le premier semestre 2009 s'est caractérisé par la contraction de la masse monétaire M2, reflet de l'impact du choc externe sur la situation financière des entreprises du secteur des hydrocarbures, de la contraction de 12,45% des dépôts à vue bancaires et de l'expansion de la quasi monnaie de 12,01%.

Les dépôts

La part des dépôts à vue bancaires (2 580 034 millions de DZD), relativement à la masse monétaire M2 a diminué en 2009 (35,58% à fin décembre 2009 contre 42,36% à fin 2008), en lien avec la contraction des dépôts à vue au niveau des banques publiques (14,65%) et de leur croissance significative (12,16%) auprès des banques privées. La part de la quasi monnaie (2 230 252 millions de DZD), passe de 28,62% à fin décembre 2008 à 30,75% à fin 2009.

Les dépôts collectés par les banques auprès du secteur privé (entreprises privées et ménages) ont enregistrés une expansion de 14,46%, avec une part de 67,89% pour les ménages.

Les crédits

L'agrégat crédit intérieur, principalement son composant crédit à l'économie (3 045 245 millions de DZD), émerge comme déterminant dans le processus de création monétaire. En effet, les crédits à l'économie enregistrent une augmentation de 18,51%, avec des crédits à moyen et long terme (1 764 098 millions de DZD) en accroissement de 23,65% à fin 2009, atteignant ainsi 57% du total crédit contre 52,62% à fin 2008.

La progression des crédits à court terme a été quant à elle plus modérée avec 12,30% en 2009 contre 15,91% en 2008 (hors rachat de créances non performantes).

L'Algérie 2009 en chiffres :

- PIB en hausse de 2.1% ;
- 90 000 logements réalisés ;
- 65 000 foyers raccordés au gaz ;
- 758 291 emplois crées soit une baisse à 10.2% du taux de chômage ;
- 16 925 projets d'investissement lancés ;
- 37 partenariats d'investissement lancés avec des firmes privées et étrangères ;
- 2.32 Milliards de dollars de flux net d'investissements directs étrangers.

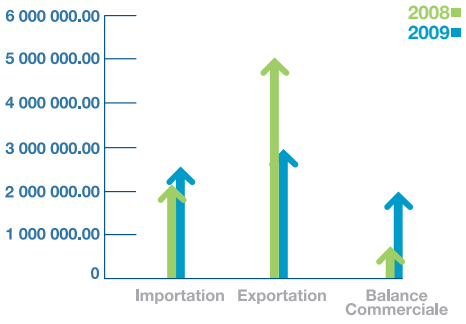

Chiffres Economie Algérienne pour 2008 et 2009

Membres du Conseil d'Administration

El KABARITI Abdulkarim
Président

HAYAT Massaoud Mahmoud Hadji Jawhar
Vice Président

FEKIH AHMED Mohamed
Membre

GHOZALI Hadj Ali
Membre

SUKKARIEH Rabi
Membre

Executive Management

Mohammed LOUHAB
Directeur Général

Mourad DAMARDJI
Directeur Général Adjoint - Administration

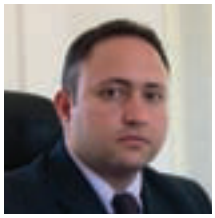

André Guy BEYROUTHI
Directeur Général Adjoint - Exploitation.

Sid Ali ASLOUN
Chef de division Administration Générale et Ressources Humaines.

Kamal BENDAMARDJI
Chef de Division Opérations - Comptabilité et Informatique.

Yassine KADDOUR
Chef de Division Crédit

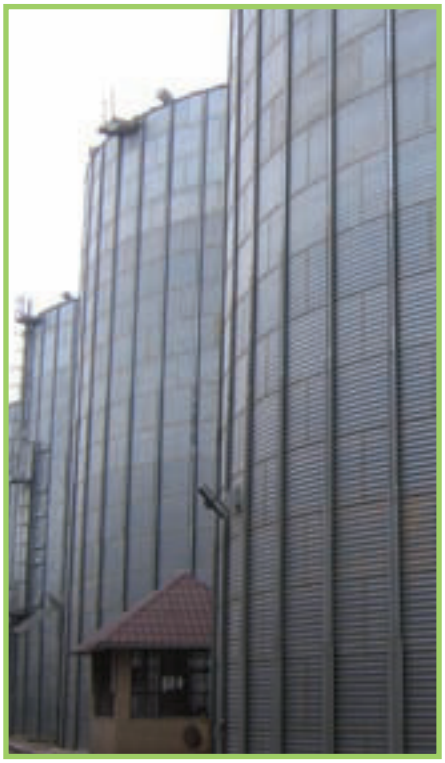

I. Les opérations interbancaires et de trésorerie

I .1 A l'Actif :

2009 s'est caractérisée par deux périodes distinctes :

La première qui s'est achevée à la fin du mois de juillet, a été marquée par quelques tensions sur la trésorerie contraignant la banque à recourir à des emprunts sur le marché monétaire.

La seconde période à l'inverse de la première a vu par contre les liquidités de la banque connaitre une évolution positive lui permettant ainsi de revenir sur le marché monétaire en qualité de prêteuse.

Les avoirs de la banque au 31/12/2009 se sont élevés à 16 319 274 183 DZD constitués de dépôts auprès de la banque centrale dont une partie, autour de 30%, représente, l'apport en numéraire de l'augmentation du capital qui est intervenue à la fin de l'exercice.

A la fin de l'année précédente le solde de cette rubrique affichait un montant de 4 077 401 700 soit une multiplication par 4 des avoirs d'une année sur l'autre.

I.2 Au Passif :

Au terme de l'année 2009 ne subsiste que 923 212 002.26 DZD d'emprunt auprès des institutions algériennes dont presque la moitié soit 423 millions de DZD représentent les refinancements auprès de la SRH (Société de Refinancement Hypothécaire).

II. Les opérations avec la clientèle

II.1 A l'Actif :

Cette rubrique a enregistré une progression de 28% part rapport à l'exercice précédent. Elle est passée de 17 848 630 944.04 DZD au 31/12/2008 à 22 744 485 671.17 DZD au 31/12/2009 (voir Tab1-graph1). Le crédit court terme représente 58,47% des engagements par caisse contre 56,23% au 31/12/2008 (voir Tab2).

Le crédit conforme aux préceptes de l'Islam représente désormais presque le quart du portefeuille total des engagements par caisse de la banque.

Le portefeuille retail a lui aussi connu une progression et se situe actuellement autour de 24% du total des crédits octroyés en 2009 (voir Tab2).

Pour rappel en 2007 soit à peine 2 ans auparavant le retail représentait moins de 1%.

Tous les produits lancés par la banque ont été déclinés sous les deux formes conventionnelles et conformes à la Charia. L'engouement pour ce type de produit est certain et a permis à la banque, par ce biais, de rallier à ses guichets d'autres clients intéressés par ce type d'opérations.

Il est évident que si cette tendance se maintienne nous pourrions considérer que dans deux années le portefeuille sera constitué pour presque moitié par les opérations conformes à la Charia.

Le rapport engagements par caisse / total bilan a enregistré une diminution de 24,61%. Il a avoisiné au 31/12/2009, 49% contre 65% en 2008.

II.2 Au Passif :

Les dépôts de la clientèle qu'ils soient à vue ou à terme totalisent à la fin de l'exercice un montant de 24.8 Milliards de DZD. La progression d'une année sur l'autre est de l'ordre de 86.27% (voir Tab3-graph2).

Toutes les natures de dépôts ont connu une progression remarquable au titre de cet exercice. Il faut cependant signaler la forte hausse des dépôts dits participatifs (placements conformes aux préceptes de l'Islam) qui ont connu une progression de l'ordre de 244% contrairement aux placements classiques qui ont, au contraire régressés de 8% comparativement à l'exercice 2008

Les dépôts à vue sont passés de 11 milliards à presque 20 Milliards grâce notamment aux dépôts de garantie (cash collatéral) constitués par la clientèle au titre des opérations d'ouverture de lettres de crédit.

Malgré la hausse substantielle des ressources à vue, les dépôts à terme améliorent leur part relative dans le total des ressources collectées pour atteindre 20,2% contre 18,54% l'année précédente (voir Tab3-graph2). Le poids des dépôts de la clientèle dans le total du bilan passe de 45,50% en 2008 à 52.39% en 2009 et cela malgré la hausse du capital durant la même année.

Les provisions constituées par la clientèle dans le cadre des opérations de commerce extérieur ont quant à elles connues une hausse de 6,8 Milliards pour atteindre en fin d'exercice un montant de 9,8 Milliards de DZD.

Année	2007	2008	2009	%2009/2008
Concours total à la clientèle (caisse)	8 824	17 849	22 744	27.42
Crédit à CT	7 618	11 552	14 366	24.35
Crédit à LMT	1 206	6 296	8 377	33.05

Tab1

Type d'engagement %	2008	2009
Crédit C.T.	56.23	58.47
Crédit M.T.	43.77	41.53
Crédit Retail	19.92	23.57
Crédit Corporate	80.08	76.43
Crédit Islamique	16.77	23.09
Crédit Classique	83.91	76.91

Tab2

Année	2007	2008	2009	%2009/2008
Dépôts de la clientèle	6 211	13 330	24 830	86.27
A vue	4 725	10 858	19 815	82.49
A terme	1 486	2 472	5 015	102.87
Devises (CV/DZD) / (réparties entre CT et LMT)	95	246	274	11.38

Tab3

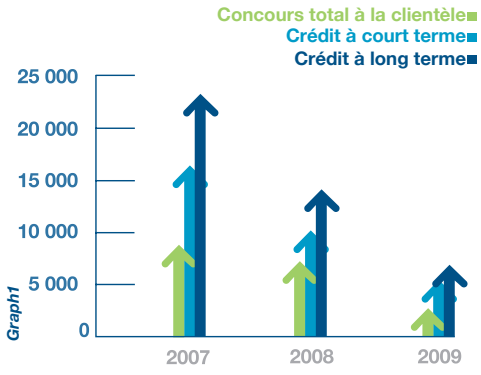

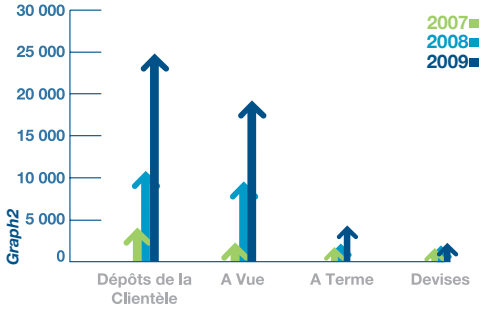

III. Les comptes des fonds propres et des valeurs immobilisées

Le montant des investissements s'affiche à 1,3 Milliard de DZD. Cette hausse est consécutive à l'accroissement de 257,16% des investissements en cours représentant les dépenses consenties au titre de l'aménagement des agences en attente d'agrément au 31/12/2009. Les travaux en cours passent de 221 Millions en 2008 à 791 millions l'année d'après.
Ce montant représentait en 2008, 3,67% du total bilan contre 1.71% en 2009.

Les fonds propres ont enregistré une hausse remarquable essentiellement le fruit de l'augmentation du capital qui s'est réalisée en grande partie par un apport des actionnaires et par une incorporation des résultats en instance.
Au 31/12/2009 les fonds propres de la banque s'élevaient à 10 531 contre 4 463 millions Dinars en 2008 soit une progression de 135.96%.

IV. De la marge bancaire

Le bénéfice dégagé par la banque au 31/12/2009 s'élève à 1 462 551 592,97 DZD soit une progression de 35.62 % par rapport à l'exercice 2008 et 168.25% par rapport à celui de 2007. Cette évolution positive est directement liée à l'augmentation des deux composantes du chiffre d'affaires de la banque en l'occurrence les intérêts et les commissions perçus. A noter cependant que la hausse a été plus marquée en ce qui concerne les commissions traduisant ainsi l'augmentation sensible des opérations de hors bilan en 2009 (voir Tab4-graph3).

L'augmentation des commissions est due, dans une large mesure au développement de l'activité de commerce extérieur qui a vu le volume des transferts vers l'étranger enregistrer une croissance 27.28% en 2009 par rapport à 2008 (1.4 milliards d'USD en 2009 contre 1.1 milliard USD en 2008).

V. Les comptes de la clientèle

Au 31/12/2009 le nombre de comptes ouverts était de 28 254, se répartissant comme suit :

- Comptes courants : 7 344 ;
- Comptes Chèques : 20 910.

Ce qui représente une augmentation de 43,5% par rapport à 2008.
Le nombre de transaction effectué par la banque s'élève à 822 252 contre 376190 en 2008 soit un accroissement de 118%.

VI. Les engagements hors bilan.

Les engagements par signature ont connus une progression de 72.5%, passants de 13 279 747 023.58 DZD au 31/12/2008 à 22 919 987 178.25 DZD au 31/12/2009.

Le tableau (Tab5) et la figure (Fig2) donne le détail des opérations de hors bilan.

Année	2007	2008	2009
Résultat Net	**544 976 065.96**	**1 078 467 691.93**	**1 462 551 592.97**
Total Charge	541 051 018.89	1 124 325 417.19	2 724 647 094.95
Total Produit	1 267 685 773.50	2 576 799 329.24	4 757 207 633.68
Résultat Brut	**726 634 754.61**	**1 452 473 912.05**	**2 032 560 538.73**
Commissions Payées	36 386 233.11	71 582 581.94	132 449 959.15
Commissions perçues	640 095 182.73	1 338 294 682.51	2 292 878 136.52
Commissions nettes	**603 708 949.62**	**1 266 712 100.57**	**2 160 428 177.37**
Intérêts payés	54 130 256.88	123 767 776.70	293 463 745.29
Intérêts perçus	561 401 281.83	1 080 927 804.91	1 733 124 612.94
Intérêts Nets	**507 271 024.95**	**957 160 028.21**	**1 436 660 866.65**

Tab4

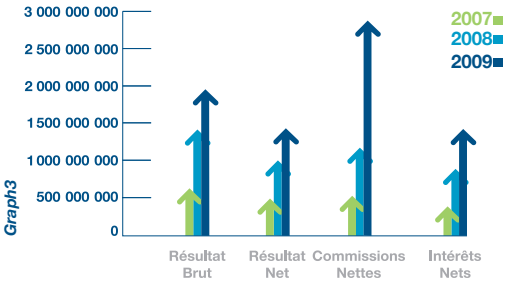

Graph3

Type d'engagement ('000 000 DZD)	2008	2009
Credocs irrévocables confirmés	10 231	20 899
Engagement de financement	89	629
Cautions & Avals	1 672	1 391

Tab5

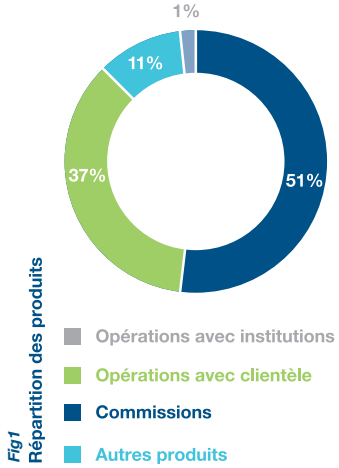

Fig1 Répartition des produits

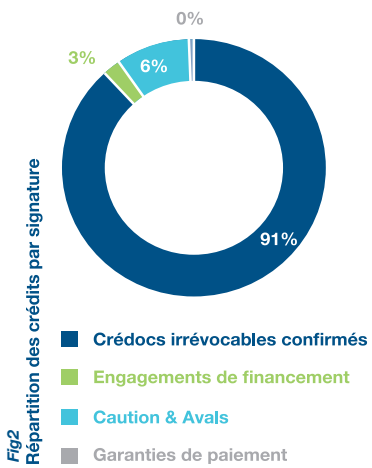

Fig2 Répartition des crédits par signature

I. Ressources Humaines

L'année 2009 s'est caractérisée par la poursuite des recrutements afin de doter la banque d'un potentiel humain en adéquation avec son ambitieux programme de développement du réseau.

I.1 Evolution des effectifs

Comparativement à l'année 2008, l'effectif de la banque, toutes Catégories socioprofessionnelles confondues, a augmenté en 2009 de 90 personnes, soit une évolution de + de 46,9 %. L'évolution a été plus importante pour le réseau commercial (51,3%) que pour les structures centrales (43,8%) (voir Tab6).

Cela s'explique par la préparation des moyens humains nécessaires au fonctionnement des nouvelles agences prévues pour cet exercice et, au niveau central, par le renforcement des structures en charge du développement de la banque et de la mise en œuvre de la nouvelle organisation adoptée au mois de juillet 2009.

La masse salariale a quant à elle doublé entre 2008 et 2009 (voir Tab7-Graph4).

Indépendamment de l'évolution des effectifs, cette augmentation des charges salariales est principalement due à la revalorisation des salaires de 20% appliquée en 2009 en application de la décision du Conseil d'Administration.

Le coût moyen par agent s'établit à 1 435 000 DA annuellement contre 1 088 000 DA en 2008 soit + 32% en 2009. Cette évolution est essentiellement due aux recrutements de cadres pour les structures centrales dont le coût est plus élevé ce qui a contribué à relever le niveau du salaire moyen de la banque.

L'année 2009 a enregistré la mise œuvre d'une véritable politique de Gestion de la Ressource Humaine qui s'appuie sur la Gestion de la performance et des compétences.

Une batterie de procédures et d'outils ont été mis en place et sa mise en œuvre a nécessité au préalable un volume de travail considérable visant à assainir la nomenclature des postes de travail, à élaborer des fiches de postes détaillées pour chaque type et nature de fonction et enfin à préparer une grille des salaires.

	Structures Centrales		Structures du Réseau		Total	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009
Cadre Supérieur	18	23	20	26	38	49
Cadre Moyen et de Maîtrise	51	79	71	104	122	183
Agent d'Exécution	9	16	23	34	32	90
Total Général	78	118	114	164	192	282

Tab6

Masse Salariale	Structures Centrales	Structures du Réseau	Total
2008	102 225 742.04	63 221 144.73	165 446 886.77
2009	191 337 399.43	148 964 418.46	340 301 817.89

Tab7

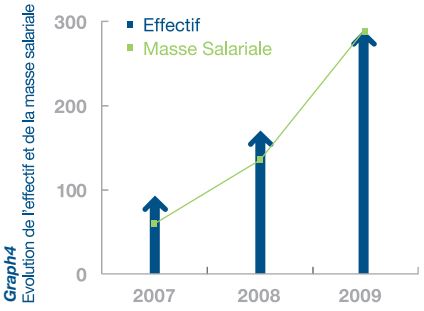

Graph4 Evolution de l'effectif et de la masse salariale

I.2 Formation

L'effort en matière de formation professionnelle au cours de l'exercice 2009 a été particulièrement notable. En effet, le montant qui lui a été consacré, s'est élevé à 25 324 754 DZD contre seulement 10 949 000 DZD en 2008.

Les formations diplômantes de cycle long, dans les métiers de la banque et qui sont destinées à préparer les futurs potentiels à l'encadrement des différentes structures notamment au niveau du réseau commercial, ont été poursuivies. Ces formations ont été réalisées avec la collaboration de la société inter bancaire de formation (SIBF) en partenariat, dans certaines disciplines (DES), avec le Centre de Formation de la Profession Bancaire de Paris (CFPB).
C'est ainsi que 53 collaborateurs de la banque ont pu suivre les formations donnant lieu à la délivrance de certificat de Conseiller Clientèle, Certificat de Directeur d'agence ainsi que de DES banque.

La banque a également engagé une série d'actions au titre de la formation courte essentiellement orientée vers un perfectionnement de ses collaborateurs dans un certain nombre de domaines parmi lesquels, le risque opérationnel, l'audit, la comptabilité, le contrôle interne…. Ces formations ont été réalisées avec l'appui entre autres de AFGES, société française spécialisée dans la formation des nouvelles techniques de la banque.
Le nombre de formations organisées par la banque en 2009 s'élève à 36 représentant l'équivalent de 660 journées de formation et 596 personnes en ont bénéficié. C'est dire l'effort consenti par l'institution pour améliorer les capacités de ses collaborateurs

En parallèle, la banque a aussi mis en œuvre une série de rencontre à l'intention de ses cadres et de ses commerciaux pour améliorer leurs connaissances des produits comme des procédures en vigueur au sein de l'institution. Ces regroupements ont touché 144 personnes.

II. Développement du réseau

La banque a poursuivi le développement de son réseau d'agences dans le cadre de son programme 2009. Douze (12) nouvelles agences ont été réceptionnées et inspectées par la Banque d'Algérie et cinq autres sont en cours de finition et seront réceptionnées incessamment.
En raison des dispositions de la loi de finances complémentaire de 2009 qui a suspendu le crédit aux particuliers, le programme d'extension prévu pour 2010 a été provisoirement gelé. Le déploiement du réseau sera revu en tenant compte de cet impératif.
Comme pour les premières agences qui sont aujourd'hui opérationnelles, le personnel destiné aux agences à ouvrir est déjà recruté est mis en formation pratique dans les agences déjà en activité.

Il est à noter que la banque a décidé de réaliser la première agence bancaire automate en Algérie. Cette agence devrait entrer en activité au cours du premier semestre 2010.

III. La gestion des archives

Durant l'année 2009, un intérêt particulier a été accordé à la gestion des archives qui constituent un élément majeur de l'histoire de l'institution.
Deux types d'actions ont été menés.
Le premier concerne d'abord l'infrastructure. C'est ainsi que la banque a aménagé un centre d'archives de la banque destiné à recueillir toutes les archives de l'institution. En appui, un centre local doté d'équipements électroniques ayant pour objectif de servir de centre intermédiaire a également été aménagé.
Le deuxième axe de prise en charge des archives de la banque concerne leur gestion et pour cela la banque s'est dotée de moyens techniques pour la numérisation de toutes les archives ainsi qu'un logiciel de gestion et de recherche de documents permettant un accès à distance à tous les documents sans recours au papier. Ceci devra permettre une meilleure conservation et sécurisation des documents.

IV. Système Informatique

La sécurité du système de gestion, des moyens de communication, des bases de données et des équipements a constitué comme l'année précédente une priorité en 2009.

Au cours de cette année, la banque a mis en service plusieurs produits qui ont nécessité la mise en place de serveurs dédiés à ces nouvelles fonctionnalités dont celui du **SMS Banking** et de **l'Email Notifier**. Ces nouveaux services ont énormément satisfaits la clientèle et ont permis à la banque d'avoir une avance sur le reste de la concurrence.
Ces actions en direction de la clientèle ont été complétées par d'autres en direction des structures de la banque pour améliorer les performances et faciliter un certain nombre de tâches. C'est ainsi qu'il y a eu l'installation du serveur **« Stimatch (swift) »** pour le rapprochement automatique des comptes des correspondants.
Il faut également citer dans le cadre de l'amélioration des performances de la banque l'installation d'une **plate forme CITRIX** qui permettra, une fois l'outil déployé, d'améliorer sensiblement le temps de réponse du système d'information en agence.

En matière de développement l'objectif fixé et réellement pris en charge par la Direction de l'informatique en 2009 portait sur trois aspects :

- Le renforcement de l'automatisation des opérations en y intégrant tous les contrôles possibles ;
- Les développements de modules prenant en charge les nouveaux produits et services lancés par la banque ;
- Les développements en matière d'automatisation de tous les reportings destinés aux organes de supervision et à l'actionnaire principal.

Il faut d'autre part noter qu'une série de transactions a fait l'objet de développement en vue d'arabiser les supports édités à cet effet et ainsi les rendre conformes aux exigences de la loi.

V. Marketing

Les opérations de communications et marketing se sont essentiellement concentrée en 2009 sur deux aspects essentiels, le premier consistant à définir la « signature » visuelle d'AGB et sa politique de communication et la seconde à promouvoir les différents produits de la banque.

Ainsi, un document de politique de communication exhaustif, prenant en compte les paramètres d'alignement sur l'actionnaire principal (Burgan Bank) a été diffusé à l'ensemble du personnel.

De même, une charte graphique définissant la signature visuelle d'AGB déclinée sur tout type de support de communication ou de bureautique a été mise en place.

Sur un autre plan, la banque a lancé une refonte totale du site institutionnel de la banque pour le rendre plus convivial et plus facile d'accès. Son implémentation a commencée et le site devra être livré au courant du premier trimestre 2010.
Par ailleurs 5 campagnes de communication intégrée (integrated communication) ont été lancées durant 2009 contre seulement 03 en 2008.

Ces campagnes ont couvert tous les produits commercialisés au courant de l'exercice (voir graph5).

VI. Support et vente

C'est une activité nouvelle pour la banque qui s'est imposée devant la nécessité d'apporter le soutien aux structures commerciales dans leurs efforts de vente.

L'activité du Département Support et Vente s'est répartie sur 2 axes :

- **Animation du Réseau d'Agence** qui a constitué un des axes prioritaires de cette fonction. Cela s'est concrétisé entre autres par la mise en place d'une structure de suivi des réalisations commerciales des agences. Des tableaux de bord détaillés et commentés ont été élaborés et ont servi de support pour l'amélioration des actions de la banque en direction de sa clientèle et de son personnel.
  L'autre élément marquant à mettre à l'actif de cette structure est la Gestion et le suivi des doléances de la clientèle (avotreecoute@agb.dz et le mailing déposé dans les troncs de doléance au niveau des agences).

- **Organisation des Formations-Produits**
  Cela a constitué un des éléments clé de l'activité au cours de l'exercice. C'est ainsi que des formations ont été assurées pour tous les produits commercialisés par la banque. Ces formations ont fait l'objet soit de regroupements au niveau de la direction générale soit sur le site des agences. Tous les commerciaux concernés par la vente des produits ont bénéficié d'une formation ad hoc suivie de l'envoi d'un argumentaire commercial, et d'un récapitulatif synthétique des procédures en vigueur.

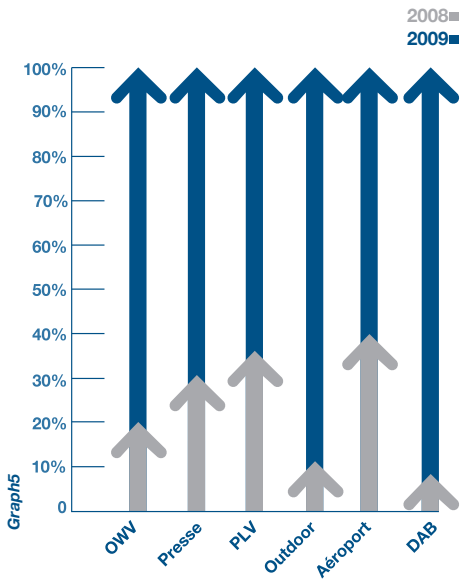

Comparatif campagnes entre 2008 & 2009

Rapport d'Activité

Emploi & Ressources

La banque a enregistré en 2009 une croissance importante tant au niveau de l'activité réalisée qu'au niveau d'évolution de son fond de commerce et ce malgré des changements structurels importants tant endogènes qu'exogènes.
Analytiquement cette année peut être « au niveau commercial » divisée en deux périodes distinctes.

La première s'est caractérisée par une trésorerie tendue, essentiellement due à une croissance importante des crédits par caisse, plus spécifiquement le crédit automobile, et un rythme de croissance des dépôts de la clientèle beaucoup plus modeste. Cette situation s'appliquait quasiment à l'ensemble des banques privées de la place et s'inscrivait dans la continuité de 2008 (voir Tab7-graph6). Elle a induit les décisions stratégiques de la part de la banque en orientant prioritairement la distribution de crédits aux entreprises entre autres.

Les dispositions de la LFC2009 ayant limité le financement des ménages (particuliers) au seul prêt logement et le commerce international aux seules lettres de crédit, l'impact sur notre activité et notre organisation a été considérable.

La deuxième période a vu donc le lancement de BAYTI en remplacement des crédits véhicules et une modification de la stratégie de crédit visant à faciliter la mise en place des crédits par caisse aux entreprises.

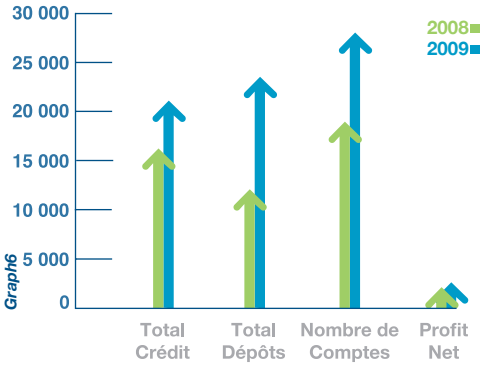

Graph6

Année ('000 000 DZD)	2007	2008	2009	%2009/2008
Total Crédit	8 824	17 849	22 744	27.42
Total Dépôts	6 211	13 330	24 830	86.27
Nombre de Comptes	-	19 696	28 254	43.45
Profit Net	524	1 078	1 462	35.62

Tab7

I. Le Crédit

Le montant des concours à la clientèle par caisse au 31/12/2009 s'élève à 22 743 524 560.08 DZD soit une progression de plus de 27.4% par rapport au 31/12/2008. Il se répartit comme suit (voir Tab8-graph7).

Ces chiffres reflètent bien la volonté de la banque d'axer son action commerciale « corporate » sur les financements à CT, essentiellement le refinancement de lettre de crédit et les escomptes de papier commercial. Ceci caractérise les 09 premiers mois d'activités durant lesquels la trésorerie étant serrée, le choix du court terme s'imposait et est conforme aux recommandations de l'Administration de la banque.

L'évolution du retail (+ 54%) ne représente que 7 mois effectifs de production, essentiellement au titre du prêt SAYARATI alors que BAYTI n'est effectivement lancé qu'en fin d'année. Aussi il est à noter que la production de SAYARATI a été volontairement freinée à partir de mars 2009 pour des raisons de gestion de trésorerie.

La progression des financements conforme à la Charia est une tendance qui se confirme en 2009. En effet nous notons une évolution des financements islamiques CT de 57.2% contre 20.9% pour les financements CT classiques. Cette différence est encore plus parlante pour les financements à moyen terme (essentiellement SAYARATI) : +78.1% pour les financements conformes à la charia, pour seulement +10.85% pour les solutions classiques (voir Tab9-Graph8).

Ce constat a amené la banque à lancer la conception d'un produit de crédit-bail immobilier qui sera la version islamique de BAYTI. Ce produit devra être lancé durant 2010 confirmant la différenciation d'AGB par rapport aux autres banques de la place.

Les engagements par signature en faveur de la clientèle s'élèvent quant à eux en 2009 à 22 919 987 178.25 DZD contre 13 279 747 023.58 DZD en 2008, soit une évolution de 72.5% (voir Tab10-graph9).

Les opérations de hors bilan représentent environ 50% de la masse totale des engagements de la banque. Ceci confirme la structure des engagements et partant de ses produits. Les mesures de la dernière Loi des finances ont conforté davantage notre stratégie en matière commerciale.

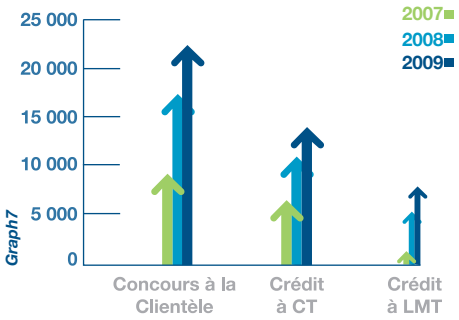

Graph7

Année ('000 000 DZD)	2007	2008	2009	%2009/2008
Concours à la clientèle	**8 824**	**17 849**	**22 744**	**27.42**
Crédit à CT	**7 618**	**11 552**	**14 367**	**24.36**
Corporate	7 618	11 528	14 335	24.35
Retail	-	24	32	33.33
Crédit à LMT	**1 206**	**5 989**	**8 377**	**39.86**
Corporate	1 130	2 499	2 827	13.12
Retail	76	3 487	5 374	54.11
Prêts financiers	-	310	175	-43.54

Tab8

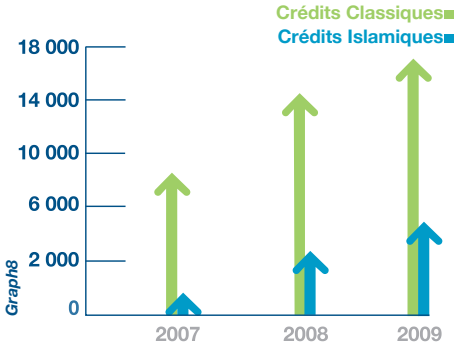

Graph8

Année ('000 000 DZD)	2007	2008	2009	%2009/2008
Concours à la clientèle (caisse)	**8 824**	**17 849**	**22 744**	**27.42**
Crédit à CT	**7 618**	**11 552**	**14 367**	**24.36**
Classique	7 608	10 464	12 656	20.94
Islamique	10	1 088	1 711	57.26
Crédit à LMT	**1 206**	**6 296**	**8 377**	**33.03**
Classique	1 139	4 220	4 678	10.85
Islamique	67	2 076	3 699	78.13

Tab9

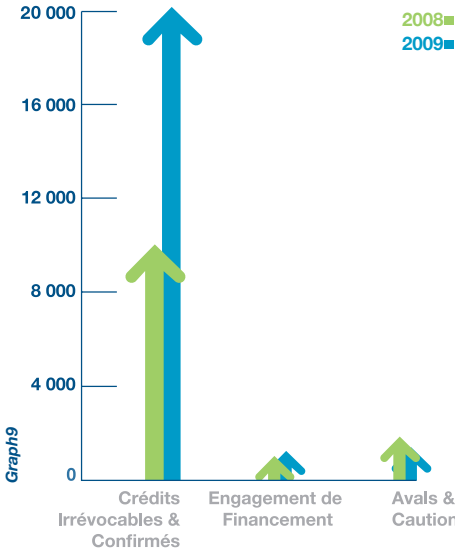

Graph9

Type d'engagement ('000 000 DZD)	2008	2009
Credocs irrévocables confirmés	10 231	20 899
Engagement de financement	89	29
Cautions & Avals	1 672	1 391

Tab10

II. Les ressources.

L'évolution des dépôts de la clientèle continue sa croissance positive (voir Tab11-graph10).
En valeur absolue les dépôts ont évolué de + 11.7 milliards DZD contre + 8.5 milliards DZD pour 2008. Cette croissance est expliquée par une hausse de 6.75 milliards DZD des dépôts en couverture des opérations de commerce extérieur (pour atteindre en fin d'année un montant de 9.77 milliards) mais aussi par une croissance importante des autres types de dépôts tant à terme qu'à vue de la clientèle.
Ceci reflète la confiance croissante de la clientèle algérienne dans le capital marque AGB.

Aussi, durant 2009 l'accent a été mis, tant en objectifs assignés aux commerciaux, qu'en animations commerciales diverses sur l'accroissement des « ressources » générant cette importante évolution des livrets d'épargne (+ 91.3%) et des Dépôts à terme (+104.2%).

Cette augmentation sensible de l'épargne assure un ratio de couverture des engagements de 106% en 2009 contre seulement 74.6% en 2008.

Par ailleurs, le poids des dépôts de la clientèle dans le bilan est également en nette amélioration : il passe de 45,50% en 2008 à 52.38% en 2009 et ce malgré l'augmentation du capital qui a été multiplié par 5 durant cette année.

III. Les Comptes de clientèle.

Un des objectifs majeurs fixé aux agences en 2009 était la conquête de parts de marchés, tant au niveau de la clientèle d'entreprises que de particuliers.
L'évolution des comptes clients pour 2009 se présente comme suit (hors livrets d'épargne) (voir Tab12-13-fig3).
La production de comptes chèques a été ralentie (755 comptes / mois pour 7 mois d'activité retail en 2009, contre 841 comptes / mois pour 10 mois d'activité retail en 2008). Ceci est principalement dû au frein apporté à la distribution des crédits aux particuliers.

A contrario, la croissance du nombre de compte courant d'entreprises s'est accélérée due à la notoriété croissante d'AGB en termes de qualité de service. En effet la banque a démontré une capacité d'adaptation intéressante lors de l'avènement de la LFC lui permettant de maintenir son niveau de qualité de service en matière de Trade Finance, malgré une montée en cadence impressionnante du nombre de LC traitées. Ce surcroit d'activité non programmé a bien entendu eu un impact considérable sur l'organisation de la direction des opérations de commerce extérieur.

Le nombre de transactions enregistré par la banque à lui aussi connu une augmentation de l'ordre de 118.6% (822252 opérations en 2009 contre seulement 376190 opérations en 2008). Dans le même temps, le taux d'annulation qui représente le nombre d'erreurs enregistré par les employés, passe de 0,38% à 0.12% en 2009. En valeur absolue le nombre d'annulations est passé de 1423 à 1015 en 2009. Ceci traduit non seulement une montée en puissance commerciale, le portefeuille rallié en 2008 commençant à être beaucoup mieux exploité, mais aussi une bonne maitrise de l'outil informatique par les exploitants.

Année ('000 000 DZD)	2007	2008	2009	%2009/2008
Concours à la clientèle	**6 211**	**13 330**	**24 830**	**86.27**
A vue	**4 725**	**10 858**	**19 815**	**82.49**
Dépôts à vue	4 725	10 076	18 319	81.80
Comptes épargne	-	782	1 496	91.43
A terme	**1 486**	**2 473**	**5 014**	**102.74**
D.A.T	864	669	2 152	221.67
Bon de caisse	622	1 803	2 862	58.73
Devises (cv/DZD) (réparties entre CT et LMT)	**95**	**246**	**274**	**11.38**

Tab11

	Réalisations 2008	Réalisations 2009	%2009/2008
Total production de comptes	11 256	9 158	-18.63
Production de comptes courants	1 381	1 766	27.87
Production de comptes chéques	8 415	5 282	-37.23
Autres comptes	1 460	2 110	44.52

Tab12

	Stock 2008	Stock 2009	%2009/2008
Total Comptes	19 696	28 254	43.45
Nombre de comptes courants	3 403	5 169	51.89
Nombre de comptes chéques	15 628	20 910	33.79
Autres comptes	665	2 775	317.29

Tab13

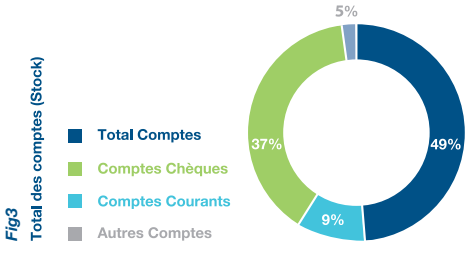

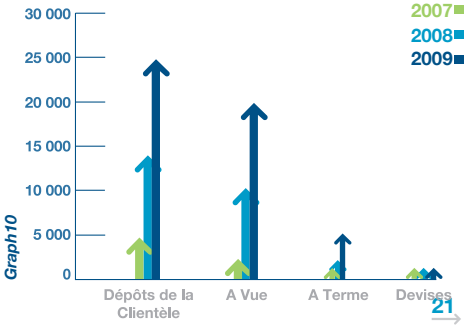

IV. Opérations de commerce extérieur.

L'activité se rapportant aux opérations de commerce extérieur, au titre de l'exercice 2009, a été marquée, pour la 4ème année consécutive, par une forte progression, tant au plan du volume des opérations traitées, qu'en valeur absolue. En valeur relative, l'activité a progressé de 112 %.

Les dispositions de la loi des finances ont eu un impact certain sur le volume et le nombre de lettres de crédit traités par la banque. A titre d'information et pour mesurer la progression de l'activité engendrée par ces mesures, le nombre moyen d'ouvertures de LC jusqu'au mois de juillet se situait autour de 73 par mois pour atteindre 550 par mois pour les 5 derniers mois de l'année. Pour le seul mois de novembre, 762 LC ont été ouvertes constituant ainsi un record pour la banque.

Les crédits documentaires bien que très variés restent encore largement dominés par les importations de :

- Véhicules de tourisme et des véhicules industriels ;
- Les aciers et les matériaux de construction ;
- Les produits agricoles.

Les transferts libres et remises documentaires ont connu une augmentation importante jusqu'à l'interdiction de ces deux modes de règlements par la loi de finance complémentaire 2009. Malgré cette interdiction, la progression enregistrée est de 50%.

Les profits générés par l'activité commerce extérieur en 2009, avoisinent 2 004 milliards de dinars contre 1 063 milliards dinars au cours de l'année 2008, soit presque 100% de progression en valeur relative.

Extrait du Procès Verbal de l'Assemblée Générale

Tenue le 29 mars 2010

L'an deux mille dix et le 29 mars au siège de Gulf Bank Algeria, société par actions, au capital de 10.000.000.000,00 DA, sis à Haouch Kaouch, Route de Chéraga , Dely Ibrahim, Alger, et à partir de dix heure et demi du matin, s'est tenue une réunion de l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

Il a été dressé une feuille de présence, signée par les actionnaires présents et ceux représentés regroupant 999.999 actions soit l'équivalent de 99,99% du capital social de la banque.

Etaient également présent Messieurs ;
- Meguellati InCha allah
- Khedouci Bechala .

En leur qualité de commissaire aux comptes.

L'Assemblée a procédé à l'élection de son bureau présidé par Monsieur Abdelkrim A. AL-KABARITI, président du conseil d'administration, assisté de Messieurs Massaoud Mahmoud Hadji Djawhar HAYAT et Mohamed EL FEKIH.

Monsieur Mohamed LOUHAB, Directeur Général est désigné en qualité de secrétaire de séance.

Le bureau certifie véritable et exacte la feuille de présence qui est annexée au présent procès verbal.

Le Président s'assure que suivant la feuille de présence l'Assemblée Générale Ordinaire est substituée Légalement.

Le président déclare que le nombre d'actions exigées par loi pour permettre à l'Assemblée Générale Ordinaire de délibérer valablement est atteint dans la mesure où les actionnaires présents et représentés possèdent 999.999 actions soit 99,99%.

Le président met alors à la disposition des membres de l'Assemblée Générale Ordinaire les documents ci-dessous désignés :
- Les copies des convocations adressées aux actionnaires ;
- La feuille de présence, signée par les membres présents ;
- Les procurations des actionnaires représentés ;
- Le rapport de gestion de l'exercice 2009 ;
- Le rapport des commissaires aux comptes ;
- La situation financière de l'exercice 2009 ;
- Le projet des résolutions.

Ainsi que l'ordre du jour comportant les points suivants :
1- Approbation du rapport de gestion;
2- Approbation des comptes de l'exercice 2009.

De ce fait, l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, après avoir exposé et examiné tous les points et sujets à débattre décide, après présentation et lecture du rapport de gestion, d'adopter la résolution suivante :

RESOLUTION N° 01 : Approbation du rapport de gestion.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, réunie le 29 mars 2010, approuve le rapport de gestion de l'exercice 2009.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité

Après avoir pris connaissance du rapport de certification des comptes de la banque, présentés par les commissaires aux comptes et reçu les explications nécessaires, l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires adopte les deux résolutions suivantes.

RESOLUTION N°02 : Approbation des comptes de la banque - Exercice 2009.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de la banque, réunie le 29/03/2010, approuve les comptes de la banque pour l'exercice 2009.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité

Extrait du Procès Verbal de l'Assemblée Générale

Tenue le 29 mars 2010

RESOLUTION N°03 : Approbation de la répartition du résultat net.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, réunie le 29 mars 2010, décide de répartir le résultat net soit 1.462.551.592,97 DA comme suit :

- Réserves légales : 5% soit un montant de 73.127.579,65 DA
- Dividendes à distribuer aux actionnaires : 863.529.411,76 DA
- Provision pour tantièmes : 18.959.477,12 DA
- Report à nouveau : 506.935.124,43DA

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°04 : Rémunération des commissaires aux comptes pour l'exercice 2010.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, réunie le 29 mars 2010 décide de fixer les honoraires des Commissaires aux Comptes pour l'exercice 2010.

Cette résolution a été adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°05 : Tantièmes alloués au conseil d'administration.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, réunie le 29 mars 2010 décide d'allouer au conseil d'administration une somme fixe de 110.000,00 DA par jeton de présence.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N° 06 : Election d'un nouvel administrateur.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, réunie le 29 mars 2010 a procédé à l'élection de Monsieur RABIH ZUHAIR SOUKARIEH en qualité d'administrateur qui sera admis au conseil d'administration de AGB.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N° 07 : Exécution des résolutions.
L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de Gulf Bank Algeria, tenue le 29 Mars 2010 confère à Monsieur le directeur Général, porteur des originaux ou de copies certifiées de l'ensemble des résolutions adoptées durant sa séance, tous pouvoirs nécessaires pour qu'il effectue toutes les procédures légalement requises.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

Plus rien n'étant à l'ordre du jour, la séance est levée à douze heures trente.

Le Président

Le Secrétaire

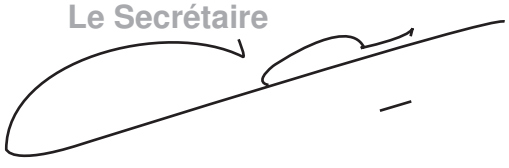

Rapport du Commissaire aux Comptes

2009

Messieurs ;

Dans le cadre de notre mission de Commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers dont copie ci- jointe au présent rapport, établis par Gulf Bank Algeria pour l'exercice clos, le 31 décembre 2009 et comprenant le bilan, les comptes du hors bilan ainsi que le tableau des comptes du résultats.
Les comptes de la Banque ont été arrêtés par le Conseil d'Administration avec un total de bilan de (46 214 109 858 DA) et un résultat bénéficiaire net de (1 462 551 593DA).

Opinion sur les comptes annuels :
Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession. Celles-ci requièrent la mise en œuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit consiste à examiner, par sondage, les éléments probants justifiant les données contenus dans les comptes.

Il consiste également à apprécier les principes comptables appliqués et les estimations significatives retenus par la Direction pour l'arrêté des comptes ainsi que la présentation des états financiers dans leur ensemble.

Dans le cadre de nos travaux, nous avons effectué les vérifications d'audit que nous avons jugées nécessaires pour l'accomplissement des normes de la profession et l'expression de notre opinion.

Les résultats de nos travaux et investigations effectuées constituent une base raisonnable pour exprimer une opinion sur les comptes arrêtés au 31/12/2009.

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les règles de la profession, nous estimons être en mesure de certifier que les comptes annuels de Gulf Bank Algeria apparaissant au bilan, aux comptes du hors bilan ainsi que du tableau des comptes de résultats, sont réguliers et sincères et donnent une image fidele de la situation financière de la Banque au 31/12/2009.

Nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par la loi et règlements en vigueur.

Nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la concordance sur les comptes annuels, et informations financières données dans le rapport de gestion et présenté par le Conseil d'Administration.

B.KHEDDOUCI

E.MEGUELLATI

ETATS FINANCIERS

Etats Financiers

Bilan arrêté
au 31/12/2009

En dinars

ACTIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Caisses, Banques Centrales, CCP et Trésor Public	1	**16 308 104 632**	3 319 343 341
Créances sur les Institutions Financières	2	**187 130 662**	1 068 052 804
A vue	2	11 169 551	758 058 359
A terme	2	175 961 111	309 994 444
Créances sur la Clientèle	3	**22 568 524 560**	17 538 636 500
Créances commerciales	3	329 487 661	406 140 327
Autres concours à la clientèle	3	12 865 643 226	15 441 665 073
Comptes débiteurs	3	1 172 008 081	1 690 831 100
Créances sur clientèle MLT	3	8 201 385 591	
Participations dans les entreprises liées	4	**15 675 000**	15 675 000
Immobilisations incorporelles	5	**99 660 069**	133 445 709
Immobilisations corporelles	6	**1 271 367 062**	696 834 778
Autres actifs	7	**5 566 357 507**	4 587 556 862
Comptes de régularisation	8	**197 290 366**	140 638 463
TOTAL DE L'ACTIF		**46 214 109 858**	27 500 183 457

Etats Financiers

Bilan arrêté
au 31/12/2009

En dinars

PASSIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Dettes envers les Institutions Financières	**9**	**923 212 002**	**1 520 834 230**
A vue	9	-	11 518 642
A terme	9	923 212 002	1 509 315 588
Comptes créditeurs de la clientèle	**10**	**21 968 097 454**	**11 526 864 183**
Comptes d'épargne	10	1 496 366 254	781 685 400
A vue	10	1 496 366 254	781 685 400
Autres dettes		20 471 731 201	10 745 178 784
A vue	10	18 319 522 856	10 075 401 379
A terme	10	2 152 208 345	669 777 404
Dettes représentées par des titres	**11**	**2 862 357 031**	**1 803 067 061**
Bons de caisse	11	2 862 357 031	1 803 067 061
Autres Passifs	12	8 252 685 138	8 091 723 330
Comptes de régularisation	**13**	**98 651 232**	**78 803 170**
Provisions pour risques et charges	**14**	**7 819 319**	
Provisions réglementées	**14**	**543 807 516**	**359 918 604**
Fonds pour risques bancaires généraux	**14**	**543 807 516**	**359 918 604**
Capital Social	**15**	**10 000 000 000**	**2 500 000 000**
Réserves	**16**	**93 667 697**	**39 744 312**
Report à nouveau	**16**	**1 260 875**	**500 760 875**
Résultat de l'exercice	**16**	**1 462 551 593**	**1 078 467 692**
TOTAL DU PASSIF		**46 214 109 858**	**27 500 183 457**

Etats Financiers

Hors Bilan arrêté
au 31/12/2009

En dinars

ENGAGEMENTS	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Engagements donnés	**17**	**23 352 121 986**	**14 667 461 585**
Engagements de financement en faveur de la clientèle		22 290 425 905	10 320 377 936
Engagements de garantie d'ordre des Institutions Financières		432 134 808	1 387 714 562
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		-	2 959 369 087
Autres engagements donnés		629 561 273	-
Engagements reçus	**17**	**3 408 619 033**	**3 861 014 474**
Engagements de garantie clientèle		-	-
Engagements de garantie reçus des Institutions financières		1 614 205 033	2 598 293 365
Autres engagements reçus - nantissement titres		1 794 414 000	1 262 721 109

Etats Financiers

Comptes de Résultats
arrêtés au 31/12/2009

En dinars

CHARGES	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
A - Charges d'exploitation Bancaire	**18**	**425 913 704**	**195 350 358**
Intérêts et charges assimilés		293 463 745	123 767 776
Sur opérations avec Institutions Financières		79 201 910	18 141 462
Sur opérations avec la Clientèle		214 261 835	105 626 314
Commissions		132 449 959	71 582 582
B - Charges d'exploitation générale		**2 298 733 390**	**928 975 059**
Charges d'exploitation générale		1 184 566 858	513 620 238
Services		409 114 615	215 871 339
Frais de Personnel et cotisations sociales		421 955 076	235 424 594
Impôts et taxes		109 380 264	57 300 493
Charges diverses		8 278 075	5 023 812
Dotations aux Amortissements		113 283 322	85 721 571
Charges exceptionnelles		122 555 506	112 335 279
Dotations aux provisions		1 114 166 532	217 297 969
Totaux charges		2 724 647 094	1 124 325 417
Impôt sur le Bénéfice des Sociétés		570 008 946	374 006 220
Résultat de l'exercice		1 462 551 593	1 078 467 692
TOTAUX CHARGES		**4 757 207 634**	**2 576 799 329**
PRODUITS			
A - Produits d'exploitation bancaire	**19**	**4 026 002 749**	**2 419 222 487**
Intérêts et produits assimilés		1 733 124 613	1 080 927 805
Sur opérations avec Institutions Financières		32 284 003	27 491 571
Sur Opérations avec la Clientèle		1 700 840 610	1 053 436 234
Commissions		2 292 878 137	1 338 294 683
B- Autres produits d'exploitation bancaire		**731 204 884**	**157 576 842**
Reprises de provisions		656 800 105	102 563 846
Reprises sur exercice antérieur		65 921 933	37 018 531
Divers		8 482 846	17 994 465
TOTAUX PRODUITS		**4 757 207 634**	**2 576 799 329**

NOTES EXPLICATIVES & COMMENTAIRES

Principes et Méthodes Comptables

Principales politiques comptables

1.Principes comptables :

Les normes et les principes comptables définis par les règlements de la Banque d'Algérie notamment le plan de comptes sectoriel, sont respectés par l'AGB ; les comptes de l'exercice 2009 ont été établis selon les mêmes bases que celles utilisées lors de l'exercice précédent. (Art 717 du code de commerce).

2.Intangibilité du bilan d'ouverture :

Le bilan d'ouverture au 01/01/2009 correspond au bilan de clôture de l'exercice 2008.

3.Continuité d'exploitation et coût historique :

La comptabilité des agences et du siège est centralisée et a été élaborée conformément au principe de la continuité d'exploitation. Les actifs immobilisés sont évalués à leur date d'entrée dans le patrimoine au coût d'acquisition (coût historique).

4.Conversion des devises :

L'AGB tient les comptabilités pluri-monétaires des opérations effectuées en devises qui sont comptabilisées dans leur monnaie d'origine au cours du jour. Pour les besoins de la clôture et de la consolidation en Dinars Algériens, les soldes des comptes sont valorisés au cours moyen à la date de chaque clôture (trimestrielle et annuelle).

5.Comptes « position de change » :

Les comptes « position de change » sont ouverts dans chacune des monnaies pour l'enregistrement des opérations en devises /dinars, et dinars/devises, la différence résultant des soldes comptes « de position de change » est constatée en dinars dans les comptes de résultats (en charges ou en produits).

6.Les amortissements :

Les amortissements sont calculés mensuellement par le système suivant la méthode du taux linéaire appliqué en fonction de la durée de vie du bien ;

Libellé	Durée de vie	Taux
Logiciels et progiciels d'exploitation	5	20
Mobilier et équipement ménager	5	20
Coffres-forts	10	10
Matériels informatiques	5	20
Autres matériels de bureau	10	10
Mobilier de bureau	10	10
Matériels de transport	5	20
Télésurveillance	10	10
Aménagements et installations	10	10

Tableau des taux utilisés par AGB pour les amortissements

7.Les provisions pour créances douteuses :

Les provisions pour créances douteuses sont constituées trimestriellement sur la base d'un procès-verbal de réunion de la Commission de classification des créances et ce, conformément aux règles prudentielles de la Banque d'Algérie.

8.Provision pour risques bancaires généraux :

Conformément aux règles prudentielles AGB constitue, une provision pour risques bancaires généraux de 1%, cette provision est réintégrée fiscalement pour le calcul de l'IBS.

Principes et Méthodes Comptables

Suite

9.Réserves :
Conformément à l'article 717 du code de commerce et aux statuts de la Banque, il est constitué un fonds de réserve légale sur les bénéfices réalisés de 5% jusqu'à concurrence de 10% du capital. Les statuts de la Banque autorisent l'AGO à affecter une partie du bénéfice net après déduction de la réserve légale, aux comptes des réserves facultatives.

10.Réalisation des produits et marges :
Les produits et marges générés pour les opérations de financement sont calculés à la date du contrat ; ces produits sont déterminés d'avance et comptabilisés dans des comptes rattachés et constatés en produits au fur et à mesure de leurs échéances.

Les commissions prélevées sur les crédits documentaires sont calculées dés leurs ouvertures et à l'application des conditions de banque en vigueur.

11.Investissements en cours :
Les dépenses relatives aux projets d'ouverture d'agences quelle que soit leur nature (investissements ou charges : loyers, salaires du personnel, hôtel, restaurant etc.) sont comptabilisées par le siège en investissement en cours. A l'ouverture de l'agence, ces dépenses sont imputées aux comptes correspondants (frais préliminaires ou investissements) ouverts au niveau de la nouvelle agence.

12. Frais préliminaires :
Les dépenses antérieures au démarrage des agences initialement comptabilisées en investissements en cours sont imputées aux comptes frais préliminaires. Ces frais sont résorbés sur une durée de trois à cinq ans.

13.Réserves obligatoires ;
Conformément à l'Instruction de la Banque d'Algérie N° 02/04 du 13/05/2004 relative au régime des réserves obligatoires, Gulf Bank Algeria détermine mensuellement, le montant de cette réserve en extra comptable. Cette réserve est calculée au taux de 8% sur le montant cumulé des dépôts en dinars.

Notes Explicatives

Note explicative N°01

▪ CAISSES, BANQUES CENTRALES, CCP et TRESOR PUBLIC

En KDA

RUBRIQUES	31/12/2009	31/12/2008
Billets et Monnaies DA	132 613	437 728
Billets et Monnaies détenus à l'extérieur	602 200	102 200
Billets et Monnaies Devises	134 991	52 549
Banque d'Algérie DA	15 102 789	2 421 992
Banque d'Algérie devises AGB	38 051	17 964
Banque d'Algérie devises clientèle	170 973	218 039
Intérêts à récupérer (DA et devises)	6 867	4 487
Compte Courant Postal	13 325	12 617
Trésor Public	93 741	31 198
Impayés chèques rejetés télé compensation	12 555	20 569
TOTAUX	**16 308 105**	**3 319 343**

Les disponibilités immédiates de la Banque résultent, de l'augmentation des ressources commerciales de la clientèle ainsi que des fonds provenant de l'augmentation du capital opérée en fin d'exercice.

En effet, les postes de trésorerie de la Banque enregistrent une augmentation de 12 989 millions de DA (soit+391%).

Note explicative N°02

▪ CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES

1. Récapitulatif

En KDA

RUBRIQUES	31 12 2009	31 12 2008
Correspondants locaux	2 920	9 244
Prêts financiers	175 000	309 994
Correspondants étrangers	9 211	748 815
TOTAUX	**187 131**	**1 068 053**

C'est les avoirs en devise détenus auprès de correspondants locaux et étrangers ainsi qu'un prêt accordé à une institution financière en Algérie.

Notes Explicatives

Note explicative N°03

1. Récapitulation

		En KDA
Types de Financement	au 31/12/2009	au 31/12/2008
Créances commerciales	329 488	406 140
Financements à Court Terme	10 705 343	8 565 750
Financements à Moyen et Long Terme	8 122 775	5 956 601
Comptes débiteurs	1 172 008	1 690 831
Créances rattachées	89 642	34 767
Sous Totaux 1	20 419 256	16 654 089
Impayés	1 615 710	463 822
Créances douteuses	883 859	526 348
Provisions pour créances douteuses	- 350 300	-105 723
Sous Totaux 2	2 149 269	884 447
TOTAUX GENERAUX	**22 568 525**	**17 538 536**

Les créances commerciales sont constituées par l'escompte d'effets commerciaux.

		En KDA
Type de financement	31/12/2009	31/12/2008
Mobilisation de créances à l'exportation	8 863	4 000
Avances en comptes courants	7 160 549	5 799 585
Avances sur titres et BDC	81 160	147 000
Avances sur stocks	-	18 980
Avances sur factures	689 257	773 744
Avances sur situations signées non visées	12 500	35 000
Avances sur situations signées et visées	117 676	-
Financement Mourabaha	1 463 932	860 700
Financement Salam à CT	15 000	-
Financement Salam à tempérament	210 000	222 471
Créances rattachées sur Mourabaha/Salam (CT)	11 032	4 917
Chèques à crédit immédiat	753 359	699 352
Refinancement crédoc clientèle	182 015	-
TOTAL	**10 705 343**	**8 565 750**

Les financements à Court Terme s'inscrivent à 10 705 343 milliers de DA et se répartissent entre différentes natures de concours accordés à la clientèle selon le détail ci-dessus.

Les financements à Moyen et Long terme représentent 36% de l'encours global des financements à fin 2009. Ils représentent l'ensemble des crédits d'investissement accordés aux corporate et professionnels. Ils regroupent également les crédits à terme accordés au segment Rétail.

Les créances douteuses détenues sur la clientèle commerciale affichent un montant, au 31 décembre 2009, de 859 543 milliers de DA.

Notes Explicatives

Note explicative N°04

▪ PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DU PORTEFEUILLE

Les montants inscrits dans ce chapitre concernent des participations de la Banque dans le capital de la Société de Garantie des Dépôts Bancaires et du Centre de Pré-compensation Interbancaire.

Note explicative N°05

▪ IMMOBLISATIONS INCORPORELLES

En KDA

Désignation	31/12/2009	31/12/2008
Frais Préliminaires	133 516	133 364
Logiciels Informatiques	67 246	61 882
valeurs brutes	200 762	195 246
Résorption des frais d'établissement	42 475	15 776
Amortissements Logiciels Informatiques	58 627	46 024
Totaux amortissements	101 102	61 800
Valeurs nettes	99 660	133 446

Note explicative N°06

▪ IMMOBILISATIONS CORPORELLES

En KDA

Immobilisations corporelles	31/12/2009	31/12/2008
Mobilier et matériel de bureau	96 283	89 666
Coffres-forts	8 626	7 307
Matériels informatiques	96 464	76 491
Matériel de transport	45 364	38 466
Matériel de sécurité	11 641	11 086
Agencements et Aménagements	396 069	352 487
Mobilier et équipements sociaux	639	618
Divers et aménagements sociaux	1 436	1 436
Investissements en cours	791 022	221 473
Valeurs brutes	**1 447 544**	**799 031**
Amortissements	**176 177**	**102 196**
Valeurs nettes	**1 271 367**	**696 835**

Dans « les investissements en cours » sont enregistrées, pour l'essentiel, les dépenses aussi bien, d'investissement que de fonctionnement, se rapportant aux projets de nouvelles agences.

Notes Explicatives

Note explicative N°07

▪ AUTRES ACTIFS

Pour l'essentiel les opérations suivantes sont enregistrées dans ce chapitre :

		En KDA
RUBRIQUES	**31/12/2009**	31/12/2008
Comptes exigibles après encaissement	**11 346**	259 465
Valeurs en recouvrement	**3 625**	40 140
Compensation et Télé compensation	**1 828 393**	998 995
Effets remdocs	**2 085 160**	3 010 933
Impôts et Taxes	**349 620**	208 382
Avances et prêts au personnel	**12 781**	3 740
Avances aux fournisseurs	**83 022**	37 876
Dépenses en attente d'imputation	**754 758**	26 488
Cautionnements versés	**61 080**	-
Comptes contre - valeur position de Change	**16 314**	-
Règlement Crédoc en attente de refinancement	**349 862**	-

1. Le compte télé compensation renferme des valeurs confiées à la Banque au cours des derniers jours du mois de Décembre 2009 aux fins d'encaissement ;

2. Les remises documentaires reçues des correspondants étrangers pour encaissement représentent le solde restant des opérations de cette nature au 31décembre 2009 ;

3. La rubrique « Impôts et Taxes » enregistre les trois acomptes versés par la Banque, au titre de l'IBS conformément à la réglementation fiscale, en vigueur. En outre, cette même rubrique abrite, la Taxe sur Valeur ajoutée (TVA) devant être récupérée ;

4. Le solde du compte « dépenses en attente d'imputation » est constitué par la remise au Notaire d'un chèque représentant 20% du montant de l'augmentation du capital. Ce montant figure au passif du bilan compte (Voir Chapitre Autres Passifs) ;

Note explicative N°08

COMPTES DE REGULARISATION

		En KDA
Rubriques	**31/12/2009**	31/12/2008
Charges constatées d'avance	**197 290**	140 638

Ce chapitre enregistre intégralement, les charges de fonctionnement (loyers et assurances multirisques) payées d'avance concernant l'exercice 2010.

Note explicative N°09

▪ DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES

En KDA

DESIGNATION	31/12/2009	31/12/2008
Dettes envers les Institutions financières	923 212	1 520 834
A vue	-	11 519
A terme	923 212	1 509 315

C'est pour l'essentiel l'encours de valeurs données en pensions adossées à des conventions conclues avec la Société de Refinancement Hypothécaire.

Note explicative N°10

▪ COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE

En KDA

Nature des dépôts	31/12/2009	31/12/2008
Comptes d'épargne	1 496 366	781 685
Dépôts à vue	7 932 609	6 243 008
Autres dépôts et sommes dues à la clientèle	10 386 913	3 832 393
Dépôts à terme et dettes rattachées	2 152 208	669 777
Totaux	**21 968 097**	**11 526 864**

Les dépôts de la clientèle toutes natures confondues ont connu une progression de l'ordre de 90.58%

1. Dépôts à vue et autres sommes dues à la clientèle :

En KDA

Dépôts à vue	31/12/2009	31/12/2008
Comptes de la clientèle	7 719 368	6 001 481
Fonds reçus en faveur de la clientèle	11 825	48 241
Comptes devises	201 417	193 287
Dépôts préalables à l'importation	9 767 538	3 016 793
Provisions bloquées	619 375	815 599
TOTAUX	**18 319 523**	**10 075 401**

La hausse significative enregistrée dans la rubrique « dépôts préalables à l'importation » est corrélative à l'évolution des engagements en ouvertures de crédits documentaires.

2. Dépôts à terme :

En KDA

	31/12/2009	31/12/2008
Dépôts à terme Devises	72 470	52 740
Dépôts à terme Participatifs	352 000	2 000
Dépôts à terme Dinars	1 708 000	605 500
Dettes rattachées – DAT	11 065	9 537
Dettes rattachées – D.A.T. Participatifs	8 673	-
TOTAUX	**2 152 208**	**669 777**

Notes Explicatives

Note explicative N°11

▪ DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE

En KDA

Formes de Bons de Caisse	31/12/2009	31/12/2008
Bons de caisse	1 209 800	1 314 100
Bons de caisse participatifs	1 603 600	465 100
Dettes rattachées	48 957	23 867
TOTAUX	**2 862 357**	**1 803 067**

La part des placements conformes à la Chariâa devient plus importante que celle relative aux placements conventionnels .

Note explicative N°12

▪ AUTRES PASSIFS

En KDA

Désignation	31/12/2009	31/12/2008
Chèques remis à l'encaissement	915 191	804 157
Remises documentaires à encaisser	2 085 160	3 010 933
Provisions pour chèques de banque	1 812 062	1 533 438
Refinancement Credoc (Correspondants étrangers)	531 877	-
Provisions pour achats devises et transferts	292 549	1 304 454
Opérations en attente de règlement	751 072	77 408
Provisions sur créances douteuses	-	9 646
Transferts en attente d'exécution	170 740	-
Effets au recouvrement	19 946	-
Chèques au recouvrement	753 359	699 352
Administration fiscale	657 591	443 896
Organisme social	9 853	5 964
Cautionnements reçus et retenue de garanties	27 614	18 186
Compensation	7 965	65
Succursale et agences	-	9 700
Comptes courants créditeurs des associés	60 542	-
Oeuvres sociales	19 565	217
Assurance prêt véhicule	3 422	51 208
Suspens Informatiques	-	12 576
Charges à payer	98 225	46 972
Caisse de garantie des dépôts bancaires	31 216	18 786
Comptes de liaisons	-	44 168
Divers	4 734	595
TOTAUX	**8 252 685**	**8 091 723**

Ce compte abrite pour l'essentiel l'encours des crédits documentaires ayant fait l'objet de refinancement ainsi que les montants d'une part de l'impôt sur les bénéfices de l'exercice 2009 et d'autre part de la TVA à reverser.
Le chapitre « charges à payer » comprend quant à lui les dépenses de fonctionnement à payer imputables à l'exercice 2009 ainsi que les congés dus au personnel.

Notes Explicatives

Note explicative N°13

▪ COMPTES DE REGULARISATION

Ce poste enregistre les intérêts perçus d'avance sur les crédits consentis sous forme d'avances ainsi que les intérêts perçus sur les effets commerciaux escomptés. Il comprend également les intérêts capitalisés.

Note explicative N°14

▪ PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES

Dans ce chapitre est enregistrée, la provision au taux de 50%, soit 7 819 milliers de DA, constituée sur les engagements devenus douteux.

▪ PROVISIONS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX

Ce poste a connu un accroissement de 183 888 milliers de DA par référence à fin 2008 (soit + 51%). Par rapport à l'encours cumulé des engagements, toutes natures confondues, au 31/12/2009, le montant de la provision pour risques bancaires généraux représente 1.18% contre 1.12% à fin 2008.

Par type d'engagements, la provision pour risques bancaires généraux, s'établit comme suit :

		En KDA
Nature des engagements	**31/12/2009**	31/12/ 2008
Provision sur CMT	**132 323**	75 640
Provision sur financements CT	**170 842**	139 332
Provision sur engagements par signature	**240 642**	144 947
TOTAUX	**543 807**	359 919

Note explicative N°15

▪ CAPITAL

		En KDA
POSTE	**31/12/2009**	31/12/2008
Capital	**10 000 000**	2 500 000

L'augmentation enregistrée par ce poste, soit 7,5 milliards de DA, s'explique ainsi :

A. En application de la résolution n°1 de l'Assemblée Générale Extraordinaire du 09 juillet 2008 portant le capital social à 6.5 milliards de dinars, l'augmentation s'est réalisée :

- Par incorporation des résultats bénéficiaires reportés pour un montant de 499 500 000.00 DA ;
- Par apports en numéraires d'une somme globale de 3 500 500 000 DA.

B. Conformément aux dispositions réglementaires édictées par la Banque d'Algérie fixant à 10 milliards de DA, le montant minimum du capital des Banques, les actionnaires de la banque ont procédé à un apport en numéraire de l'ordre de 3.5 milliards de DA.

La répartition du capital s'établit dès lors ainsi :

• Burgan Bank :	59.995%	=	5 999 950 000 DA
• Tunis International Bank :	30%	=	1 950 000 000 DA
• Jordan Kuwait Bank :	10%	=	650 000 000 DA
• Mr Kebariti Abdelkrim :	0.001% (1 action)	=	10 000 DA
• Mr Nabahane Abdelaziz :	0.001% (1 action)	=	10 000 DA
• MR Hayat Massaud :	0.001% (1 action)	=	10 000 DA
• Mr William Lukens :	0.001% (1 action)	=	10 000 DA
• Mr Fekih Mohamed :	0.001% (1 action)	=	10 000 DA

Notes Explicatives

Note explicative N°16

▪ RESERVE LEGALE ET REPORT A NOUVEAU

		En KDA
Postes	31/12/2009	31/12/2008
Réserve légale	93 668	39 744
Report à nouveau	1 261	500 761

L'augmentation du poste « réserve légale » a été réalisé par la Banque en application de la résolution n°2 de l'Assemblée Générale Ordinaire relative à l'approbation des comptes de l'exercice 2008.

La diminution du chapitre « report à nouveau » résulte de l'incorporation au capital d'une partie du montant enregistré au 31/12/2008 et ceci en conformité avec la résolution de l'AGEX du 09/07/2008.

Note explicative N°17

▪ ENGAGEMENTS DU HORS BILAN

	En KDA
Engagements donnés	**23 352 122**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**22 919 987**
Crédocs irrévocables et confirmés	20 899 245
Engagements de financements	629 561
Cautions de soumissions	331 436
Garanties de paiement	25 038
Avals sur effets de commerce	114 184
Cautions de bonne exécution	697 179
Cautions sur approvisionnements	60 497
Cautions douanes	162 847
Engagements de garantie d'ordre des Institutions Financières	**432 135**
Cautions de garanties	432 135
Engagements reçus	**3 408 619**

Les engagements de financement donnés en faveur de la clientèle, sont dominés essentiellement par les « ouvertures de crédits documentaires » qui connaissent une augmentation, par référence à fin 2008, Le taux de couverture de cette forme d'engagement par les dépôts s'y rapportant est de 47%.

Les engagements reçus sont constitués d'une part, des garanties délivrées par les Banques étrangères au profit de la Banque, en couverture des engagements de sa clientèle, et d'autre part, des garanties financières recueillies par la Banque auprès de sa clientèle commerciale.

Note explicative N°18

▪ TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
A. COMPTES DE CHARGES :

		En KDA
CHARGES	**31/12/2009**	**31/12/2008**
Charges d'exploitation bancaire	**425 914**	**195 350**
Opérations avec Institutions Financières	79 202	18 141
Opérations avec la clientèle	214 262	105 626
Commissions	132 450	71 583
Charges d'exploitation générale	**1 184 567**	**711 677**
Services	409 115	215 871
Frais de personnel	348 901	207 471
Impôts et taxes et cotisations sociales	182 435	85 254
Autres charges diverses	8 278	5 024
Charges exceptionnelles	122 555	112 335
Dotation aux amortissements / immobilisations	113 283	85 722
Provisions réglementées	**1 114 167**	**217 298**
Dotation aux provisions réglementées	591 730	55 372
Dotation primes de garantie dépôts clients	28 528	18 786
Provision pour risques et charges	-	7 450
Dotation pour créances douteuses	493 909	135 690
TOTAL CHARGES	**2 724 647 095**	**1 124 325 417**

Les charges marquent une progression, par référence à l'exercice 2008, directement liée à la hausse de l'activité en 2009. Elles sont aussi en partie dues à la mise en œuvre des structures de la banque et au renforcement de son effectif.

A.1 Les charges d'exploitation bancaire :

La répartition des charges d'exploitation bancaire s'établit ainsi :

	En KDA
Sur opérations avec les Institutions Financières	79 202
Sur opérations avec la clientèle	214 262
Commissions	132 450
Total charges bancaires	425 914

Notes Explicatives

A.2 Les charges de fonctionnement :

- Les dépenses de fonctionnement connaissent un accroissement de 472 890 milliers de DA ;
- Elles sont constituées essentiellement par les Services, (34%) les charges du personnel (29%) et les impôts et taxes, (15%) ;
- S'agissant des charges inhérentes aux « services » elles sont composées principalement par les rubriques suivantes :

SERVICES :

	En KDA
Services	**389 310**
Loyers et charges locatives	84 190
Frais de voyage / Mission/ Réceptions	40 414
Frais de transport de fonds AMNAL	6 532
Honoraires Notaires/Consultants/frais d'assistance	106 591
Frais de publicité	42 465
Redevances Téléphoniques	48 101
Consommables et Fournitures de bureaux	24 221
Frais consommation eau, gaz /électricité	3 775
Frais de gardiennage	19 929
Frais entretien des locaux et Matériel	13 092

Les hausses significatives en 2009 sont dues principalement aux honoraires versés aux notaires à la suite des différentes augmentations de capital.

Les frais relatifs aux consultants externes (Avocats, cabinet conseil…) ont également contribués à la hausse du chapitre « services ».

IMPOTS ET TAXES :

Les charges liées aux impôts, taxes et cotisations sociales, se composent ainsi :

	En KDA
Impôts et taxes et cotisations sociales	**182 435**
Cotisations sociales charge employeur	61 851
Contribution employeur au fonds des œuvres sociales	11 203
Taxe Activité Professionnelle	80 961
Droit d'enregistrement	5 804
Autres charges fiscales	22 616

Les autres charges fiscales soit 22 573 milliers de DA sont essentiellement constituées par la taxe sur la formation professionnelle et d'apprentissage.

LES CHARGES EXCEPTIONNELLES sont constituées notamment par :

- Les pertes sur opérations de change et de la réévaluation des encaisses devises = 45 637 milliers de DA;
- Autres charges des exercices antérieurs = 43 243 milliers de DA.

LA DOTATION AUX AMORTISSEMENTS sont constitués au titre de la dotation de l'exercice 2009.
Les montants enregistrés sont en corrélation avec l'augmentation des immobilisations d'une part, et de la mise en exploitation au cours de l'année 2009, des biens qui étaient en investissements en cours d'autre part.

LES PROVISIONS REGLEMENTEES

Les dotations aux provisions constituées au titre de l'exercice 2009, se répartissent comme suit :

	En KDA
PROVISIONS	1 114 167
Dotation aux provisions sur créances douteuses	493 909
Dotation aux provisions risques généraux	591 730
Prime de garantie dépôts clientèle	28 528

Note explicative N°19

B. COMPTES DE PRODUITS

		En KDA
PRODUITS	31/12/2009	31/12/2008
Produits d'exploitation bancaire	**4 026 003**	2 419 222
Opération avec Institutions Financiers	32 284	27 492
Opérations avec la clientèle	1 700 841	1 053 436
Commissions	2 292 878	1 338 295
Autres produits	**731 205**	157 577
TOTAL PRODUITS	**4 757 208**	2 576 799
Bénéfice avant impôt sur les sociétés	2 032 561	1 452 474
IBS fiscal	570 009	374 006
Bénéfice net	**1 462 552**	1 078 468

B.1 PRODUITS S/INSTITUTIONS FINANCIERES :

Ces produits représentent 1% du total des produits bancaires et sont composés ainsi :

- Intérêts sur réserves obligatoires = 7 971 milliers de DA ;
- Intérêts sur facilités de dépôts = 8 603 milliers de DA ;
- Intérêts sur prêts financiers = 15 710 milliers de DA.

Notes Explicatives

B.2 OPERATIONS AVEC LA CLIENTELE :

Les intérêts et marges se rapportant aux opérations effectuées avec la clientèle, constituent 35.75% du total des produits et se répartissent comme suit :

	En KDA
Sur opérations avec la clientèle	**1 700 842**
Intérêts sur escompte commercial	30 624
Marge sur financements SALAM CT.	14 607
Marge sur financements MOURABAHA CT.	107 430
Intérêts sur avances comptes courants	595 059
Intérêts sur avances sur factures	57 667
Intérêts autres crédits de trésorerie	8 791
Intérêts sur crédit à moyen terme	206 627
Intérêts sur autres crédits	3 000
Intérêts sur prêts hypothécaires	25 173
Intérêts sur crédit « mourabaha »	235 740
Intérêts sur crédit « auto » aux particuliers	106 832
Intérêts sur autres crédits à la consommation	7 526
Intérêts sur prêts au Personnel AGB	122
Intérêts sur comptes courants	206 375
Intérêts sur Comptes particuliers	1 141
Intérêts de retard	9 428

B.2 LES COMMISSIONS :

Elles interviennent à hauteur de 48.20% de l'ensemble des produits réalisés au titre de l'exercice 2009 et sont constituées essentiellement par les rubriques suivantes :

- Commissions sur transferts = 378 510 milliers de DA ;
- Commissions d'engagements credoc = 662 633 milliers de DA ;
- Gains sur opérations en devises = 807 801 milliers de DA.

4/ LES AUTRES PRODUITS :

Ils s'inscrivent à **731 205 milliers de DA**, et sont composés principalement, par les reprises de provisions soit 649 349 milliers de DA) .

La ventilation des « autres produits » s'établit ainsi :

	En KDA
Autres produits	731 205
Reprise de provisions créances douteuses	241 508
Reprise de charges exercices antérieurs	59 310
Reprise de provisions pour Fonds pour Risques Bancaires Généraux	407 841
Reprise de provisions pour risques et charges	7 451
Intérêts sur exercices antérieurs	3 562
Autres produits des exercices antérieurs	3 050
Autres produits exceptionnels (remboursement sinistre)	8483

B.5 REPRISE S/EXERCICES ANTERIEURS :

Elle s'explique essentiellement par :

- L'annulation de la provision pour congés payés, constituée à fin 2008 ;
- La reprise des frais d'assistance technique UGB ;
- Diverses opérations de régularisation et notamment des intérêts sur bons de caisse.

B.6 Le Résultat Net enregistré au titre de l'exercice 2009, après déduction de l'Impôt sur le Bénéfice des Sociétés soit **570 009 milliers de DA**) et la réintégration des éléments non déductibles, s'élève à **1 462 551 592 DA.** Il connait une augmentation de 384 083 900 DA, ce par référence à l'exercice 2008.

RESEAU D'AGENCES

Réseau d'Agences

2009

DELY IBRAHIM

Adresse : Route de Chéraga, BP n°26 bis, Dély Ibrahim, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 91 03 08
Tél.: +213 (0) 21 91 00 31
Fax: +213 (0) 21 91 07 95
Email : dely.ibrahim@agb.dz

EL MOURADIA

Adresse : 14, Avenue de Pékin, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 60 35 83
Tél.: +213 (0) 21 60 35 84
Fax: +213 (0) 21 60 36 07
Email : elmouradia@agb.dz

LES SOURCES

Adresse : 02, Rue de Guy De Maupassant, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 44 93 23
Fax: +213 (0) 21 44 92 77
Email : lessources@agb.dz

BABA HASSEN

Adresse : 30, Rue Messahel Mohamed, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 31 13 48
Tél.: +213 (0) 21 31 13 49
Fax: +213 (0) 21 31 13 51
Email : baba.hassen@agb.dz

BLIDA

Adresse : 91, Avenue Kritli Mokhtar, Blida.
Tél.: +213 (0) 25 32 22 13
Tél.: +213 (0) 25 32 13 23
Fax: +213 (0) 21 91 07 95
Email : blida@agb.dz

BOUSMAIL

Adresse : Rue du 1er Novembre, Tipaza.
Tél.: +213 (0) 24 46 74 07
Tél.: +213 (0) 24 46 74 56
Fax: +213 (0) 24 46 73 97
Email : bousmail@agb.dz

TIXRAINE

Adresse : 09, Rue El Quadous, Tixraine, Bir Khadem, Alger.
Tél.: +213 (0) 770 27 48 49
Tél.: +213 (0) 770 27 48 50
Email : tixraine@agb.dz

BAINEM

Adresse : 54, Route Nationale N°11, Bainem Falaises, Alger.
Tél.: +213 (0) 21 95 91 16
Tél.: +213 (0) 21 95 91 00
Fax: +213 (0) 21 95 90 95
Email : bainem@agb.dz

BAB EL OUED

Adresse : 22, Avenue du 1er Novembre, Casbah, Alger
Tél.: +213 (0) 21 74 43 25
Tél.: +213 (0) 21 74 43 27
Fax: +213 (0) 21 74 43 29
Email : babeloued@agb.dz

ROUIBA

Adresse : N°79, rue du 1er Novembre, Rouiba, Alger
Tél.: +213 (0) 21 81 53 03
Tél.: +213 (0) 21 81 53 04
Fax: +213 (0) 21 81 53 05
Email : rouiba@agb.dz

SETIF

Adresse : 14, Boulevard des entrepreneurs, Sétif.
Tél.: +213 (0) 36 92 70 43
Tél.: +213 (0) 36 92 62 44
Fax: +213 (0) 36 92 37 08
Email : setif@agb.dz

SKIKDA

Adresse : 133B, Allée du 20 Août 1955, Skikda.
Tél.: +213 (0) 38 70 79 70
Tél.: +213 (0) 38 70 79 71
Fax: +213 (0) 38 70 79 46
Email : skikda@agb.dz

Réseau d'Agences

2010

ANNABA

Adresse : Boulevard du 1er Novembre, Annaba.
Tél.: +213 (0) 38 86 69 82
Fax: +213 (0) 38 86 69 83
Email : annaba@agb.dz

BATNA

Adresse : Lotissement Abdessemed route de Biskra, Batna.
Tél.: +213 (0) 33 86 81 35
Tél.: +213 (0) 33 86 80 49
Fax: +213 (0) 33 81 96 43
E mail : batna@agb.dz

AKBOU

Adresse : Z'hun Akbou, Béjaia
Tél.: +213 (0) 34 35 74 94
Tél.: +213 (0) 34 35 74 97
Fax: +213 (0) 34.35.76.51
E mail : akbou@agb.dz

ORAN

Adresse : 19, Avenue Sidi Chahmi, Oran.
Tél.: +213 (0) 41 45 27 07
Tél.: +213 (0) 41 45 31 76
Fax: +213 (0) 41 45 15 80
Email : oran@agb.dz

CHLEF

Adresse : 46, Boulevard des Martyrs
Tél.: +213 (0) 27 77 51 02
Tél.: +213 (0) 27 77 51 61
Fax: +213 (0) 27 77 51 06
Email : chlef@agb.dz

TLEMCEN

Adresse : 5, bd Mohammed V, Hai Bab El Khemis, Tlemcen
Tél.: +213 (0) 43 38 35 86
Tél.: +213 (0) 43 38 35 87
Fax: +213 (0) 43 38 35 89
Email : tlemcen@agb.dz

Prochaines Ouvertures

- Bordj El Bahri
- Béjaia
- El Eulma
- Bordj Bou Arréridj
- Biskra
- Sidi Belabbes
- Birtouta
- Constantine
- Bois des Cars – Dély Ibrahim
- Kouba
- Mostaganem
- Oran - Gambetta

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
Member of the KIPCO Group

Comment Obtenir le rapport annuel 2009 ?

- **En Contactant le Département Marketing & Communication de Gulf Bank Algeria au numéro suivant : +213 (0) 21 910 308. Postes : 166-167**

Ou

- **En téléchargeant une copie de ce rapport sur notre site internet dans la rubrique rapports annuels : www.ag-bank.com**

Pour de plus amples informations sur le rapport annuel 2009 ou pour avoir de nouvelles copies de ce même rapport, merci de nous contacter par téléphone ou par email.

Route de Chéraga, BP N°26 bis,
Dély Ibrahim, Alger - Algérie.
Tél.: +213(0)21 910 308
+213(0)5 55 623 066
Fax: +213(0)21 910 264
avotreecoute@agb.dz

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Universelle Algérie

Rapport annuel 2008

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
AGB

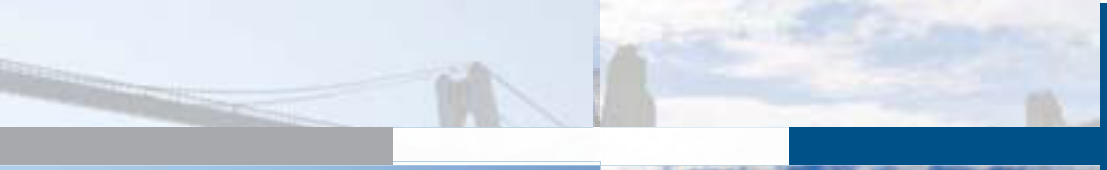

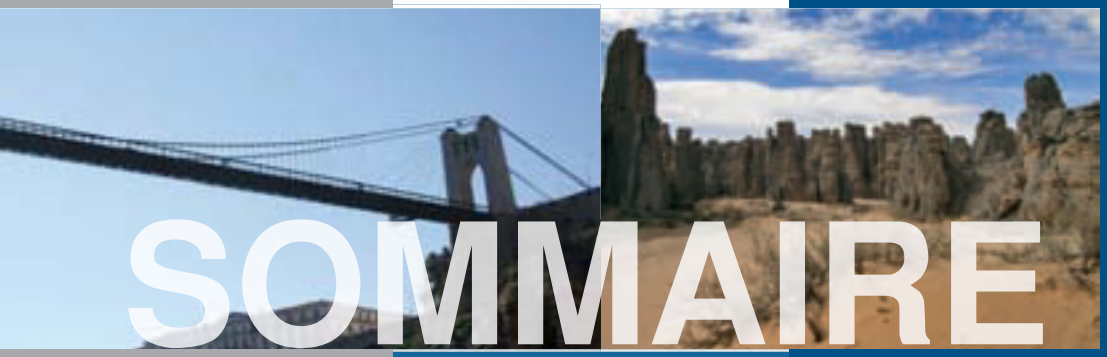

SOMMAIRE

CHIFFRES CLES DE LA BANQUE 04

LA BANQUE EN 2008 06

ORGANISATION 07

- Membres du Conseil d'Administration
- Membres de la Direction Générale
- Commissaires aux Comptes

CONJONTURE ECONOMIQUE NATIONALE 2008 08

ACTIVITE COMMERCIALE ET STRUCTURES DE LA BANQUE 10

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES 17

EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DE L'ASSEMBLEE GÉNÉRALE ORDINAIRE 18

ÉTATS FINANCIERS DE LA BANQUE 20

- BILANS COMPARES 2008/2007
- ACTIF
- PASSIF
- TABLEAUX DES COMPTES DE RESULTATS COMPARES 2008/2007
- CHARGES
- PRODUITS

HORS BILANS COMPARES 2008/2007 24

PRINCIPES ET METHODES COMPTABLES 25

NOTES AUX ÉTATS FINANCIERS 27

RÉSEAU D'AGENCES 38

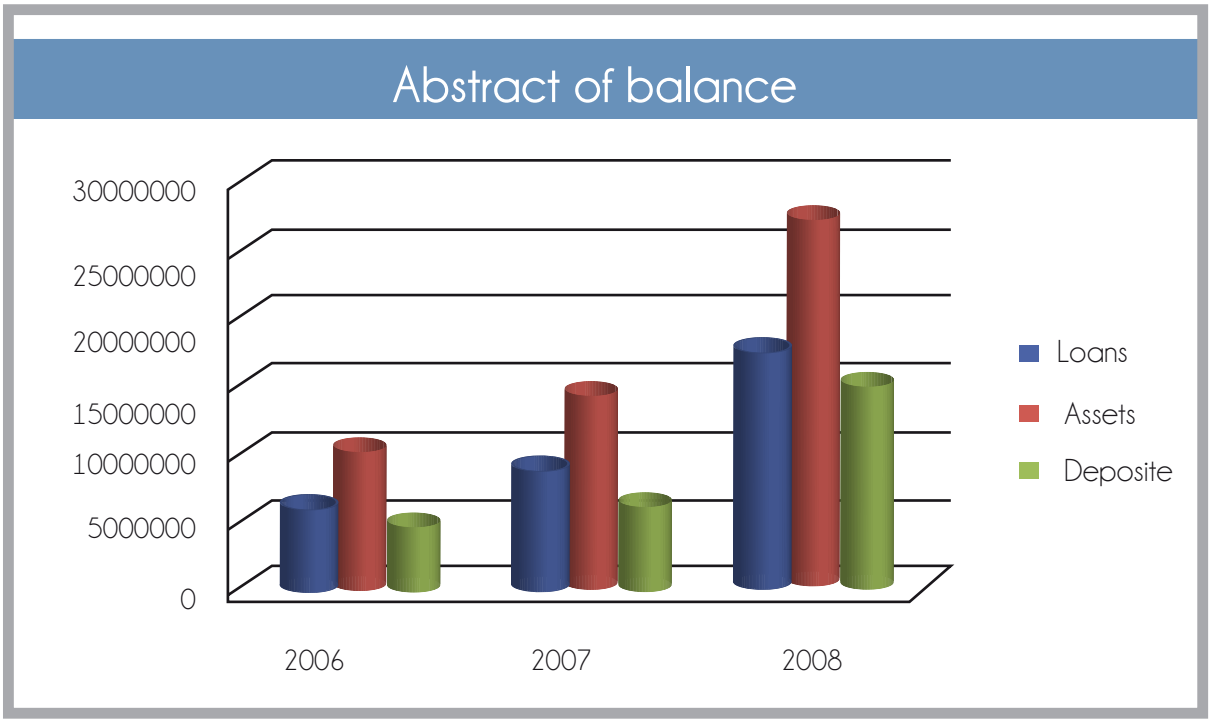
Abstract of balance
30000000
25000000
20000000
15000000
10000000
5000000
0
2006
2007
2008
Loans
Assets
Deposite

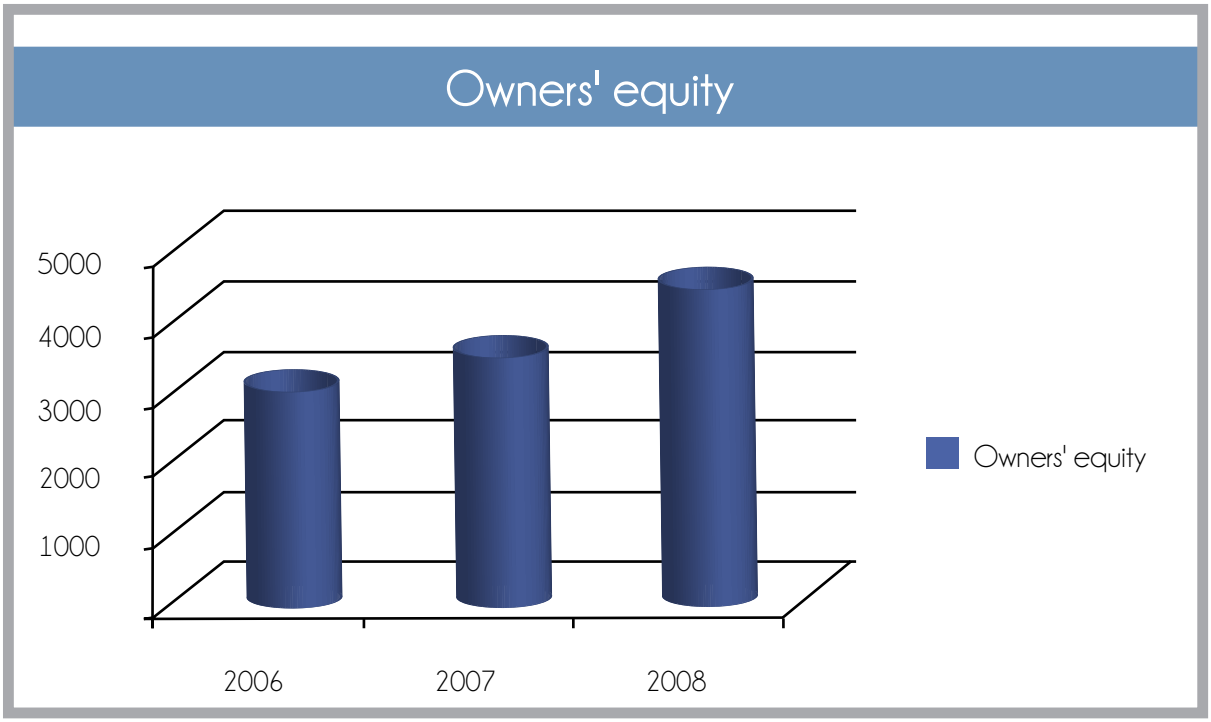
Owners' equity
5000
4000
3000
2000
1000
2006
2007
2008
Owners' equity

Chiffres clés de l'activité de la banque

BILAN	2006	2007	2008
Disponibilités	2 262 002	2 981 229	4 077 402
Crédits	5 984 849	8 749 428	17 848 631
Autres actifs	1 845 255	2 714 610	5 574 151
Total Actif	**10 092 106**	**14 545 267**	**27 500 183**
Dépôts clientèle	3 319 403	4 009 846	13 329 931
Autres dépôts	1 365 218	2 200 875	1 520 834
Autres passifs	5 407 485	8 334 546	12 649 418
Total Passif	**10 092 106**	**14 545 267**	**27 500 183**

COMPTES DE RESULTATS	2006	2007	2008
Produits bancaires	828 337	1 219 220	2 419 222
Autres produits	12 935	48 466	157 577
Charges d'exploitation	253 218	382 537	907 027
Produit Net Bancaire	**588 054**	**885 149**	**1 669 772**
Provisions	(164 090)	(158 514)	(217 298)
Résultat Avant IBS	**423 964**	**726 635**	**1 452 474**
IBS à Payer	(90 429)	(203 035)	(374 006)
Résultat Net de l'exercice	**333 535**	**523 599**	**1 078 468**

Fonds propres	2006	2007	2008
	2 866 128	3 330 900	4 478 890

Ratios	2006	2007	2008
Crédit / total actif	59.3%	60.15%	64.79%
Fonds propres/ total actif	28.4 %	22.90%	16.26%
Fonds propres/ crédit	47.9 %	38.07%	25.09%
ROA (profit net/ total actif)	3.3 %	3.60%	3.91%
ROE (profit net/fonds propres)	11.6 %	15.73%	24%
Résultats bruts/ crédit	7.1 %	8.31%	8.13%
Résultats bruts / fonds propres	14.8 %	21.82%	32.42%

LA BANQUE EN 2008

L'année 2008 a été, pour la Gulf Bank Algeria riche en événements et en succès.

L'exercice 2008 a vu le lancement des produits aux particuliers sous leurs deux formes : classique et conforme aux préceptes de la charia. Cette nouvelle activité consacre ainsi l'entrée de la banque dans le marché du particulier et traduit de ce fait la volonté de AGB à couvrir l'ensemble des segments du marché par une offre large et variée de produits sous les deux dimensions : conventionnelle et conforme aux préceptes de la charia .

Le deuxième événement, lié au premier, concerne l'ouverture d'agences dans les principales villes de l'Algérie. On peut dès lors consacrer 2008 comme celle de l'édification du réseau d'agences de la banque. En effet, pas moins de 12 agences ont ouvert leur porte à la clientèle durant la seule année 2008.
Par cette extension du réseau, la banque a concrétisé ainsi le deuxième volet de ses objectifs celui de se rapprocher de sa clientèle.

D'autres agences seront opérationnelles au courant de l'exercice 2009 renforçant ainsi la présence de la banque sur le marché.

Ces deux réalisations, parmi tant d'autres, ont permis à AGB de consolider ses parts de marché et d'affirmer sa position aussi bien dans le segment des entreprises que dans celui des ménages.

Cela se vérifie d'ailleurs à travers les principaux agrégats de la banque qui ont connu une hausse significative.
La Gulf Bank Algeria a enregistré ainsi un bénéfice net en hausse de 106 % par rapport à celui réalisé en 2007, et un ROE de plus de 24%.

La clientèle, qui constitue le partenaire de la banque, a elle aussi bénéficié de cette dynamique qui s'est traduite d'une part, par une réduction significative des taux d'intérêts et des marges décomptées respectivement sur les prêts traditionnels et sur les financements conformes aux préceptes de la charia, et d'autre part, par un relèvement important des profits évolutifs servis sur les dépôts et qui sont parmi les plus intéressants de la place.

L'année 2009 verra la poursuite de l'expansion du réseau de la banque sur le territoire national; pas moins de 16 nouvelles agences sont en cours d'ouverture.
En parallèle et pour soutenir le développement de Gulf Bank Algeria un nouveau système d'information sera mis en live au courant du prochain exercice.
En outre et dans la continuité de nos efforts à offrir de nouveaux produits à notre clientèle, de nouveaux services seront mis en place tout au long de l'année.

La banque entame enfin l'exercice 2009, avec la mise en place d'une restructuration de son organisation pour faire face aussi bien à son expansion et au développement de son activité qu'à la satisfaction de sa clientèle et au soutien de ses structures décentralisées.
L'année 2009 sera également consacrée à la modernisation de la gestion de ses ressources humaines par l'implémentation d'un nouveau système de gestion des performances et des compétences.

ORGANISATION

Conseil d'Administration

Abdulkarim El KABARITI: Président
Masaud Jawhar HAYAT : Vice Président
William Lukens KHOURY : Membre
Mohamed FEKIH AHMED: Membre
Hadj Ali GHOZALI : Membre

Management Executif

Mohamed LOUHAB
Directeur Général

Mourad DAMARDJI
Directeur Général Adjoint
Administration, Finance & Opérations

André Guy BEYROUTHI
Directeur Général Adjoint
Crédit, Réseau, Marketing & Développement

Management

Yassine KADDOUR
Assistant Général Manager
Crédit

Kamal BENDAMARDJI
Assistant Général Manager
Organisation, Système d'Information, Opérations & Comptabilité

Abdelmouneim OTHMANI
Directeur des Opérations

Ahcene CHAABANE
Chef de Département Développement

Djamila DALI
Chef de Département Monétique

Fatma MEROUANI
Chef de Département Administration du Crédit

Hadhami KHATIR
Chef de Département Support et Vente

Hamid OUIKENE
Responsable de la Cellule Audit

Kamel HAMADOU
Chef de Département Système, Réseau et Sécurité Informatique

Mohamed LAHLOU
Chargé de Mission

Nadia YACEF
Chef de Département Recouvrement

Rabia NECIB
Chef de département Juridique

Samir REZAK
Chef de Département Comptabilité

Smail GUELLALA
Chef de Département Crédit aux Particuliers

Toumi GUERMACHE
Responsable Ressources Humaines et Administration Générale

Wahiba GHANEM
Chef de Département Contrôle interne

CONJONCTURE ECONOMIQUE NATIONALE ANNEE 2008

En volume, les fondamentaux économiques de l'année 2008 nous renseignent sur la continuité de la croissance. Ainsi le produit intérieur brut (PIB) progresse de 2.4% contre 3% en 2007, l'excédent budgétaire croit de 83% soit 835.9 milliards de dinars, la balance des paiements dégage quant à elle un solde global de 36.99 milliards de dollars, en hausse de 25.2% et le chômage enregistre un recul de 0.5 point à 11.3% de la population active, mais demeure cependant élevé.

En 2008 le secteur hors hydrocarbure enregistre une croissance de 6.1% représentant ainsi 55% du PIB total, ceci est du à l'important programme d'investissement public qui continue à soutenir l'activité dans le Tertiaire et la Construction.

Production industrielle en hausse de 2,2%

Avec une progression de 4.4% à 483 milliards de dinars contre 0.8% en 2007, le secteur industriel enregistre en l'an 2008 une croissance supérieure à celle du produit intérieur brut et rompt ainsi avec une tendance déclinante de deux décennies.

Cela a par ailleurs permis à la filière agroalimentaire publique d'enregistrer son premier résultat positif après cinq années de baisse, soit une progression de 6.8%.

L'investissement en chiffres

Les investissements enregistrés en 2008 auprès de l'Agence nationale de développement de l'investissement (Andi) ont atteint 2.402 milliards de dinars avec 16 925 projets, en hausse de 158%, par rapport à 2007.

Les investissements directs étrangers (IDE), ont totalisé un montant de 525 milliards de DA en 2008 contre 51,45 milliards de DA en 2007, soit une hausse de 920%. Ces projets, qui devraient créer 6.000 postes d'emploi, portent essentiellement sur des projets dans les secteurs de l'industrie et le tourisme.

L'inflation

L'inflation est l'une des plus faibles de la région, elle était en moyenne de 4,4% durant l'année 2008 contre 3,9 % en 2007.

Cette variation est due notamment à une hausse importante des prix des biens alimentaires (+7,4).

Balance des paiements et dette extérieure

L'année 2008 a vu une accumulation soutenue et un niveau record des réserves officielles de change ainsi qu'un niveau très bas de la dette extérieure à moyen et long terme.

La balance courante enregistre quant à elle un excédent de 34.45 milliards de dollars pour toute l'année 2008, soit 20.2% du produit intérieur brut.

Au plan des importations, l'an 2008 voit une envolée des importations des biens et services totalisant 37.99 milliards de dollars.

La dette extérieure à moyen et long terme ainsi que le ratio encours de la dette/PIB continuent leur recul pour atteindre respectivement 4,282 milliards de dollars et 2.51% en fin 2008 contre 4.889 milliards et 3.62% en 2007.

L'économie algérienne a commencé à subir, à partir du quatrième trimestre 2008, le choc externe inhérent à la chute des prix des hydrocarbures, cependant le faible niveau de la dette extérieure et le bas niveau du service de la dette extérieure, seulement 1.03% des exportations

des biens et services en 2008, témoignent clairement de la viabilité à moyen terme de la position financière extérieure de l'Algérie.

Activité des banques

Le système bancaire, à l'instar des autres années, continue à enregistrer une prédominance des banques publiques avec une part relative du total actif de 90.8% contre 9.1% pour les banques privées.

a-Les Ressources

En 2008 la collecte des ressources hors dépôts préalables à l'importation connait une croissance de 14.3% contre 27.1% en 2007. Ainsi la croissance des dépôts à vue a atteint 15.1%, alors que les dépôts à terme enregistre 13.1%.

Les banques privées améliorent leur part de marché qui passe de 6.9% en 2007 à 7.8% en 2008.

b-Les Crédits

Les crédits à l'économie ont enregistré une forte hausse de 18,60% pour s'établir à 2614 ,1 milliards avec une part de 12.5% allouée par les banques privées.

L'Algérie en "bonne posture" pour faire face aux effets de la crise financière

L'Algérie se trouve en bonne position pour faire face aux répercussions de la crise financière internationale.

C'est sur la base du résultat performant, du montant des réserves de change de l'ordre de 143 milliards de dollars à la fin du mois de décembre 2008, que la BM a conclu, au fait, que l'Algérie est en mesure de surmonter et de pallier la crise financière qui secoue le monde entier.

Le PIB nominal de l'Algérie, toujours selon la BM, «a connu une grande hausse en passant de 101,8 milliards de dollars en 2005 à 175,9 milliards de dollars en 2008.
Le PIB par habitant a connu, lui aussi, une forte augmentation, passant de 3 098,1dollars/habitant en 2005 pour atteindre 5 097 dollars/habitant en 2008».

Dans son dernier rapport sur les perspectives économiques mondiales (global economic survey), le FMI fait part «de perspectives favorables pour l'économie algérienne notamment dans les agrégats macroéconomiques relatifs à la croissance économique, à l'inflation et à la balance des paiements». Un taux de croissance de +4,5% pour l'année 2009 et de +5,2% en 2013 est prévu pour l'Algérie. Pour ce qui est de la dette, le FMI souligne que, grâce à une politique de remboursement anticipé, «l'Algérie est classée parmi les rares pays créanciers nets sur le continent africain en particulier et les pays en développement en général». Les tendances macroéconomiques et financières de l'Algérie sont positives, a conclu le FMI, et met en évidence «la nécessité de diversifier l'économie algérienne, encore très dépendante du secteur des hydrocarbures».

le déambulatoire du Baptistére

L'ACTIVITE COMMERCIALE ET STRUCTURES DE LA BANQUE

Les opérations avec la clientèle

Progression de plus de 102%

Le montant des concours à la clientèle par caisse au 31/12/2008 s'élève à 17 848 630 944.54 DZD soit une progression de plus de 102% par rapport au 31/12/2007.

A titre de comparaison la hausse du crédit dans le secteur bancaire pour 2008 est de l'ordre de 18,6%. Le total des crédits accordés par le secteur bancaire privé a quant à lui progressé de prés de 30%.

Les performances enregistrées comparativement au secteur mettent en évidence le renforcement des positions de la banque et lui permettent par là même de progresser en terme de parts de marché.

Les emplois au 31 décembre ont atteint la somme de 31 128 millions de dinars avec 43% de crédit par signature et 57% de crédit par caisse.

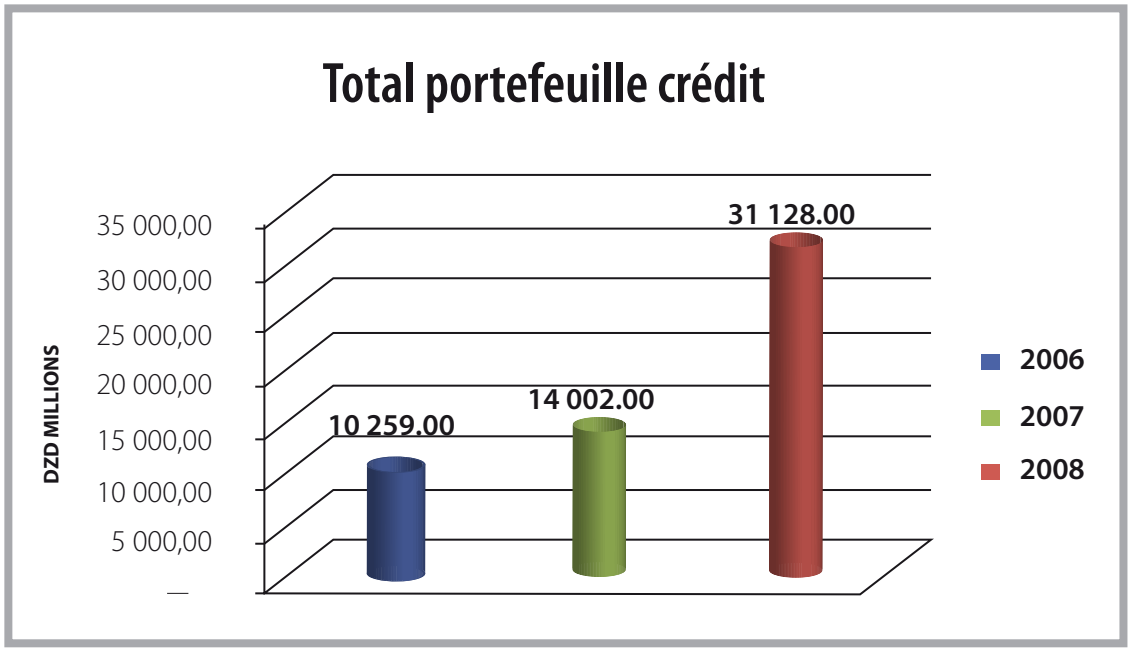

En comparaison avec l'exercice 2007, 2008 enregistre une hausse de 49.3% de crédit de trésorerie à court terme pour 121% à moyen terme.

Les engagements par signature ont quant à eux atteint la somme de 13 279 millions de dinars, avec 77% accordés dans le cadre des opérations de commerce extérieur par le biais essentiellement de mise en place de lignes d'ouverture de lettres de crédit. Le reste des engagements soit 23% est représenté par des lettres de garantie.

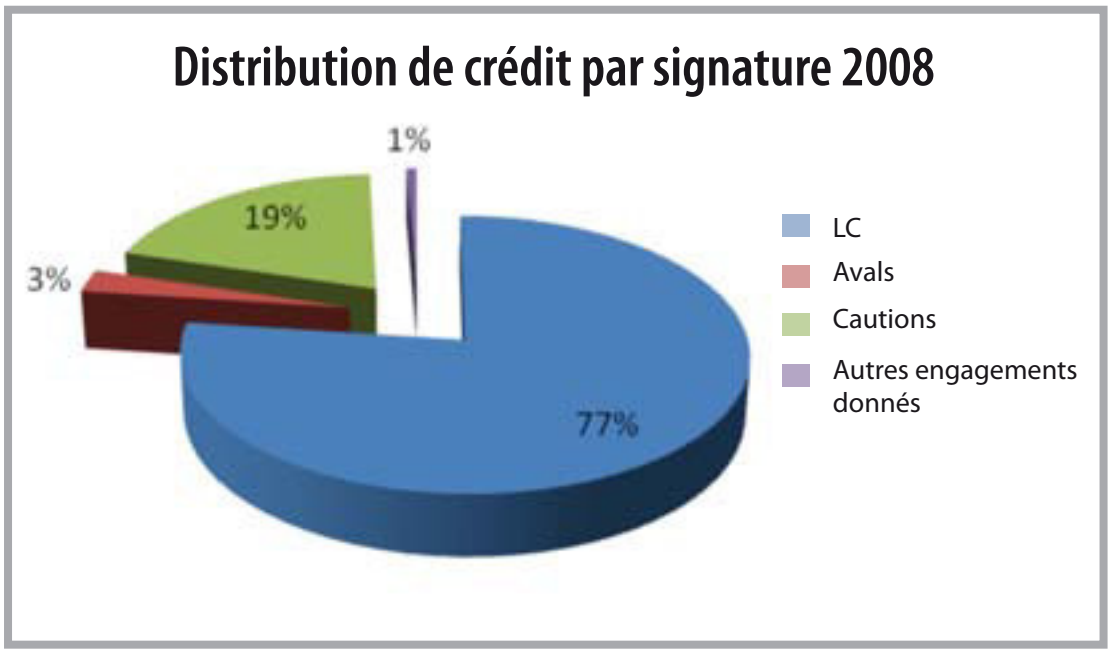

Opérations de commerce extérieur

Augmentation de 83,87 %

L'année 2008 enregistre une continuité dans la croissance des opérations de commerce extérieur. Comparativement à l'année précédente l'augmentation est de l'ordre de 46% en volume et de 83,87% en valeur.

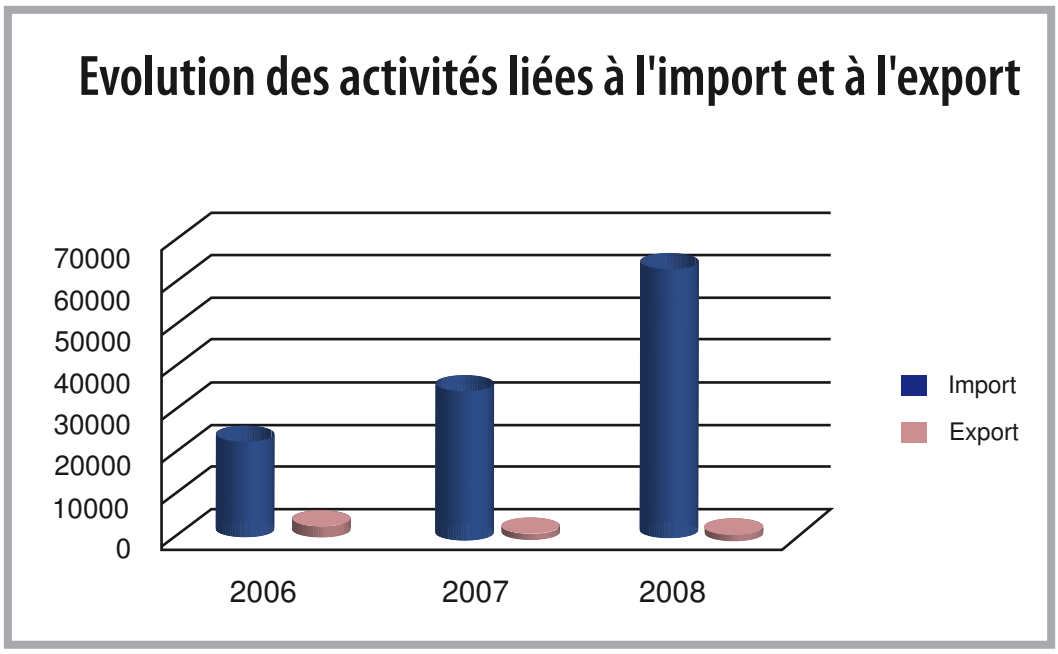

Les opérations à l'import ont connu une nette amélioration par rapport à l'année précédente avec une évolution de 86.43% en valeur, les opérations à l'export quant à elles enregistrent un léger progrès par rapport à l'année précédente avec une évolution de 65% en nombre et 8% en valeur.

Montant en Milliers de DZD

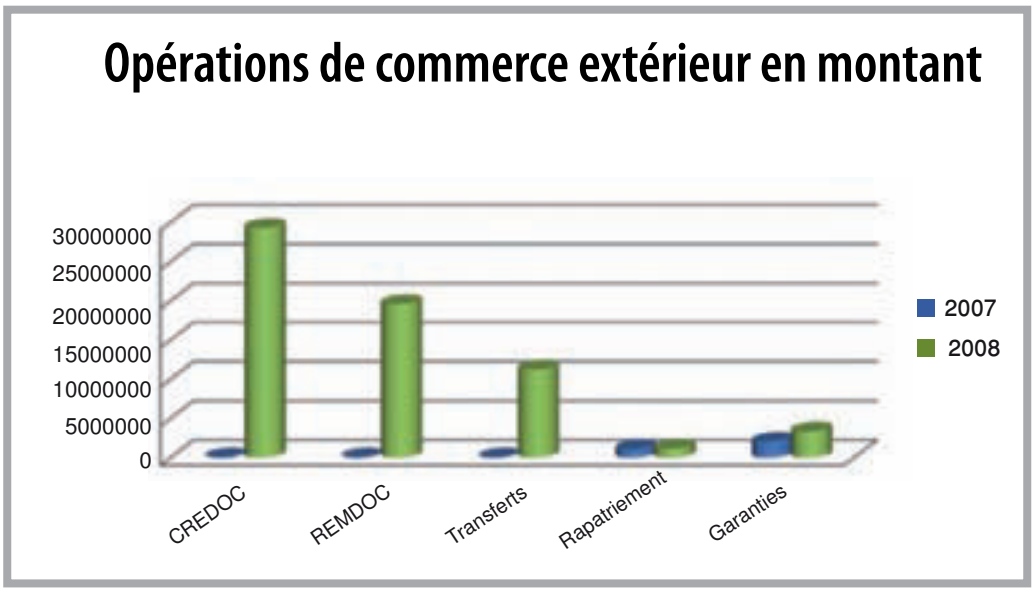

Crédit aux particuliers

ils représentent 59 % du total des crédits à moyen terme

2008 a vu le lancement des premiers produits à destination des particuliers.
Ceci explique en partie d'ailleurs la progression importante qu'a connu le portefeuille crédit à terme de la banque. C'est ainsi que la part des crédits de cette nature accordés aux particuliers représente 59% du total des crédits à moyen terme.

En effet, le financement du particulier a enregistré une nette progression il ne représentait que 0,86 % du total engagements au 31/12/2007 contre 19,67% au 31/12/2008, cela est principalement du au lancement du crédit auto. Ainsi le prêt véhicule SAYARATI, s'est rapidement imposé sur le marché et la banque a enregistré depuis son lancement 5762 prêts pour un montant de 3 215 millions de dinars, avec une prédominance (63.5%) des prêts conformes aux préceptes de la charia (MOURABAHA AUTO).

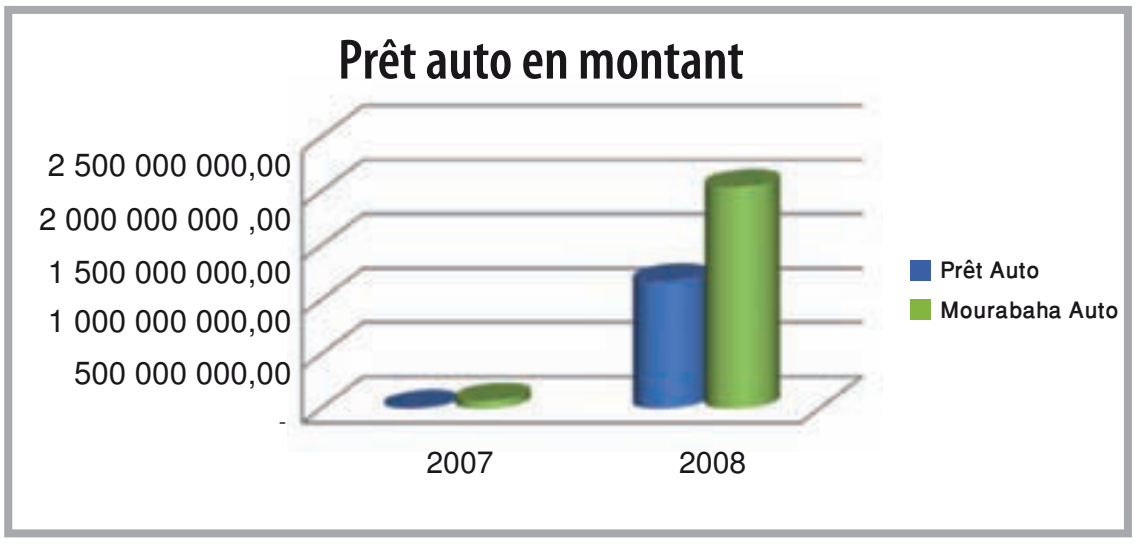

La situation des impayés au titre des crédits aux particuliers, pour l'exercice 2008 représente un taux très faible par rapport au total des engagements, soit 0,08%.

La commercialisation du produit BAYTI, crédit immobilier, a démarré en fin d'année.

Les produits conformes aux préceptes de la charia

Fort engouement

Le lancement de produits conformes à la charia a contribué de son coté à l'augmentation du volume des engagements de la banque de façon très significative. C'est ainsi qu'au 31/12/2008, les produits conformes aux préceptes de la Charia représentaient 17,71% des engagements par caisse alors qu'ils avoisinaient à peine 0,89% en 2007.

Ce type de crédit connait en effet un engouement certain aussi bien auprès des entreprises que des particuliers.

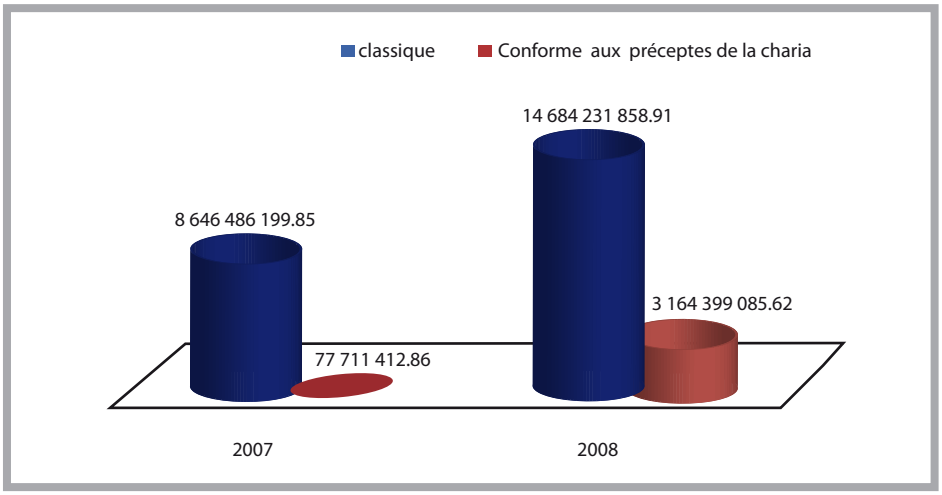

Dépôts de la clientèle

Progression de 232,47 %

Les dépôts de la clientèle atteignent au 31/12/2008 DZD 13 329 931 244 ,27 soit une progression de 232,47% par rapport à 2007. Le total des dépôts collectés par le secteur bancaire Algérien en 2008 a connu une hausse de seulement 14,3%. Ceci donne la mesure de la progression que connait AGB dans ce domaine.

S'agissant des dépôts à vue ils sont passés de 2,4 milliards à 10,7 soit une progression de 339% et cela grâce notamment aux comptes d'épargne qui en l'espace de sept mois ont enregistré un montant de 781 685 399.90 de DZD.

Les ressources à terme représentaient en 2007, 37% des ressources collectées, contre seulement 18% en 2008 bien que ces dernières ont augmenté en valeur absolue de 62,8% par rapport à 2007.

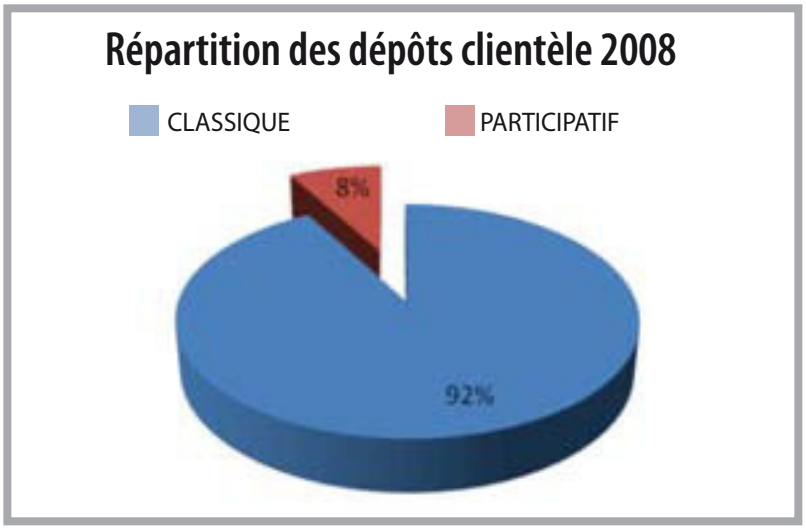

Les comptes de la clientèle

Augmentation de 320 %

Au 31/12/2008 le nombre de comptes ouverts était de 13718, se répartissant comme suit :
Comptes courants Dinar : 2149
Comptes Chèques Dinar : 10 613

Ce qui représente une augmentation de 320% par rapport à 2007, portant ainsi le nombre de transaction à 375 318 contre 158 786 en 2007 soit un accroissement de 136.36%.

Cette hausse trouve son origine aussi bien dans l'élargissement de notre réseau d'agence que dans le lancement de notre activité en direction des particuliers qui a fait évoluer sensiblement le nombre d'ouverture de comptes.

Les comptes des fonds propres et des valeurs Immobilisées

Augmentation des investissements de 70,62%

Le montant des investissements consentis par la banque durant 2008 s'élève à 434 752 013,45 DZD soit une progression de 70,62%.

Cette augmentation est essentiellement due à l'extension du réseau de la banque (ouverture de 12 agences en 2008).

Ce montant représentait en 2007, 5,70% du total bilan contre 3 ,67% en 2008.

Les fonds propres ont quant à eux enregistré une nette évolution puisque ils s'élèvent au 31/12/2007 à 3 493 millions Dinars contre 4 463 millions Dinars en 2008 soit une progression de 27.76%.

Cette progression est la conséquence de l'amélioration des résultats de la banque.

La marge bancaire

Progression du bénéfice de 105,7%

Le bénéfice dégagé par la banque au 31/12/2008 s'élève à 1 078 467 691.93 DZD soit une progression de 105.7 % par rapport à l'exercice précédent. Cette évolution positive est directement liée à l'augmentation des deux composantes du chiffre d'affaires de la banque en l'occurrence les intérêts et les commissions perçus. A noter cependant que la hausse a été plus marquée en ce qui concerne les commissions traduisant ainsi l'augmentation sensible des opérations de hors bilan en 2008.

L'augmentation des commissions est due, dans une large mesure au développement de l'activité de commerce extérieur qui a vu le volume des transferts vers l'étranger pratiquement doubler en 2008 par rapport à 2007 (1.1 milliards d'USD en 2008 contre 0,55 milliard USD en 2007).

Développement du réseau

Ouverture de 12 agences en 2008

L'année 2008 a été l'année de l'extension du réseau de Gulf Bank Algeria. En effet depuis l'obtention de son agrément et son entrée en activité en 2004, la banque a exercé son activité avec une seule agence. C'est ainsi que dès le début de l'exercice, trois (03) agences ont ouvert leur porte au public.

Au terme de l'année, la banque s'est trouvée dotée de pas moins de treize (12) agences opérationnelles réparties à travers tout le territoire national.

Ressources Humaines

Evolution de 71%

En parfaite adéquation avec l'extension du réseau de la banque, la ressource humaine connait un accroissement continu.

Comparativement à l'année 2007, l'exercice 2008 enregistre une évolution d'effectif de 66% en structures centrales et 75% en réseau soit au total une évolution de 71%.
En 2008 la banque affiche un effectif qui s'élève à 192 personnes dont 67% d'entre elles détiennent des diplômes universitaires.

Formation

Cération du centre de formation AGB

Le plan de formation engagé par la banque en 2008 présente une grande diversité en type et en contenu. Les actions menées se sont agencées principalement autour de deux axes:

• Les formations diplomantes orientées exclusivement sur les techniques bancaires.

• Journées d'études ou séminaires traitant de sujets d'actualité Bancaire.

La création du centre de formation de la banque à la fin de l'exercice va permettre de démultiplier les actions de formation en direction des cadres de l'institution en vue de parfaire leurs connaissances et permettre ainsi de mieux répondre aux sollicitations de la clientèle.

Rapport de commissariat aux comptes – Exercice 2008

Noureddine BELHIMER
Nouredine BOUGUEHAM
Commissaires aux comptes

Messieurs les membres de l'Assemblée Générale Ordinaire

Objet : Rapport de certification des comptes de l'exercice clos au 31/12/2008

En exécution de la mission que vous nous avez confiée, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de certification.

Nous avons procédé à l'examen des comptes de la banque **ALGERIA GULF BANK** concernant l'exercice clos le 31.12.2008.

Les comptes de la Banque ont été arrêtés par le conseil d'Administration avec un total du bilan de 27 500 183 457,09 DA et un résultat bénéficiaire de 1 078 467 691,93DA.

Opinion sur les comptes annuels :
Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession. Ces normes requièrent la mise en œuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalies significatives. Un audit consiste à examiner par sondage les éléments probants justifiant les données contenues dans les comptes. Il consiste également à apprécier les principes comptables suivis et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes et à apprécier leur présentation d'ensemble.

Dans le cadre de nos travaux de contrôle, nous avons effectué les vérifications d'audit que nous avons jugées nécessaires pour l'accomplissement des normes de la profession et l'expression de notre opinion.

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les règles de la profession, nous estimons être en mesure de certifier que les comptes annuels apparaissant au bilan, ses annexes et au tableau des comptes de résultats sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle de la situation patrimoniale de votre banque au 31/12/2008.

EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DE L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE

ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE
DU 26 MAI 2009

EXTRAIT DES RESOLUTIONS ADOPTEES

Résolution 1 :

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA ; réunie le 26 Mai 2009, après examen du rapport de Gestion de l'exercice 2008, a décidé de donner quitus aux membres du Conseil d'administration pour leur gestion durant l'exercice 2008.

Résolution 2 :

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA après avoir entendu lecture du rapport des commissaires aux comptes certifiant les comptes pour l'année 2008 a décidé de valider les comptes de la banque pour l'exercice clôt au 31décembre 2008.

A décidé également d'affecter le résultat net positif de 1 078 467 691.93 DZD (Un Milliard Soixante Dix Huit Millions Quatre Cent Soixante Sept Mille Six Cent Quatre Vingt et Onze Dinars et Quatre Vingt Treize Centimes) comme suit :

5% au titre des réserves légales soit 53 923 384,60 DZD (Cinquante Trois Millions Neuf Cent Vingt Trois Mille Trois Cent Quatre Vingt Quatre Dinars et Soixante Centimes) ;
Un montant de 1 010 804 307.33 DZD (Un Milliard Dix Millions Huit Cent Quatre Mille Trois Cent Sept Dinars et Trente Trois Centimes) au titre des bénéfices à distribuer aux actionnaires;

Une somme globale représentant 13 740 000.00 DZD (Treize Millions Sept cent Quarante Mille Dinars) comme tantième au titre de l'exercice écoulé, à distribuer aux membres du conseil d'Administration ;

Résolution 3 :

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA , réunie le 26 mai 2009 a décidé de fixer les honoraires des commissaires aux comptes pour l'exercice 2008 comme fixé en 2007.

Résolution 4 :

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA, réunie le 26 Mai 2009, a décidé de conférer au président du conseil d'administration le droit de désigner un nouveau commissaire aux comptes.

Résolution 5 :

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA, réunie le 26 Mai 2009, a décidé la réélection des membres du conseil d'administration pour une durée de 6 ans. Comme elle a procédé à la désignation de la Burgan Bank comme nouveau membre au conseil d'administration en remplacement de Monsieur William LUKENS KHOURI, et a demandé à la Burgan Bank de désigner une personne physique pour la représenter conformément à l'article 612 du code de commerce algérien.

Résolution 6 :

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires de GULF BANK ALGERIA, réunie le 26 Mai 2009, a décidé de conférer à Monsieur le Directeur Général de la banque, porteur d'exemplaires originaux ou de copies conformes à l'original tous pouvoirs à l'effet d'effectuer, par lui-même ou par toute personne qu'il désignera, toutes procédures légalement et réglementairement requises.

ÉTATS FINANCIERS DE LA BANQUE

Bilans comparés 2008-2007

ACTIF	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
1-Caisses, Banque centrale ; centre des chéques postaux	1	3 319 343	2 487 790	33%
2-Effets publics et valeurs assimilées				-
3-Créances sur les institutions financières	2	1 068 053	493 439	116%
- A vue		758 058	393 419	93%
- A terme		309 994	100 020	210%
4-Créances sur la clientèle	3	17 538 637	8 749 428	100%
- Créances commerciales		406 140	160 863	152%
- Autres concours à la clientèle		15 441 665	7 715 496	100%
- Comptes ordinaires débiteurs		1 690 831	873 069	94%
5-Obligations et autres titres à revenu fixe				-
6-Actions et autres titres à revenu variable				-
7-Particiations et activités de portefeuille	4	15 675	15 675	0%
8-Parts dans les entreprises liées				-
9-Crédit-bail et opérations assimilées				-
10-Location simple				-
11-Immobilisations incorporelles	5	133 446	131 587	1%
12-Immobilisations corporelles	6	696 835	366 381	90%
13-Autres actions				-
14-Capital souscrit non versé				-
15-Autres actifs	7	4 587 557	2 256 532	103%
16-Comptes de régularistion	8	140 638	44 435	217%
Total Actif		**27 500 183**	**14 545 267**	**89%**

Bilans comparés 2008-2007

PASSIF	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
1-Banque centrale ; centre des chèques postaux		-	-	
2-Dettes envers les institutions financières	9	1 520 834	1 453	104 544%
- A vue		11 519	1 453	693%
- A terme		1 509 316	-	100%
3-Comptes créditeurs de la clientèle	10	11 526 864	5 579 858	107%
- Comptes d'épargne		781 685	-	100%
- A vue		781 685	-	100%
- A terme				-
- Autres dettes		10 745 179	5 579 858	93%
- A vue		10 075 401	4 695 767	115%
- A terme		669 777	884 090	- 24%
4-Dettes représentées par un titre	11	1 803 067	630 863	186%
- Bons de caisse		1 803 067	630 863	186%
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables				-
- Emprunts obligataires				-
- Autres dettes représentées par un titre				-
5-Autres passifs	12	8 091 723	4 807 188	68%
6-Comptes de régularisation	13	78 803	46 862	68%
7-Provisions pour risques et charges				-
8-Provisions réglementées				-
9-Fonds pour risques bancaires généraux	14	359 919	306 210	18%
10-Subventions d'investissements				-
11-Dettes subordonnées				-
12-Capital social	15	2 500 000	2 500 000	0%
13-Primes liées au capital				-
14-Réserves	16	39 744	13 564	193%
15-Ecart de réévaluation				-
16-Report à nouveau	17	500 761	135 668	269%
17-Résultat de l'exercice	18	1 078 468	523 599	106%
Total PASSIF		**27 500 183**	**14 545 267**	**89%**

Tableaux des Comptes de Résultats Comparés 2008-2007

CHARGES	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
A-Charges d'exploitation bancaire	19	195 350.36	90 738.89	115%
1-Intérêts et charges assimilées:		123 767.78	54 352.65	128%
- Sur opérations avec les institutions financières		18 141.46	222.40	8057%
- Sur opérations avec la clientèle		105 626.31	54 130.26	95%
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe		-	-	-
- Autres intérêts et charges assimilées		-	-	-
2 - Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées		-	-	-
3 - Charges sur opérations de location simple		-	-	-
4 - Commissions		71 582.58	36 386.23	97%
5 - Autres charges d'exploitation bancaire		-	-	-
B-Autres charges	20	1 302 981.28	653 347.44	99%
6 - Charges d'exploitation générale		513 620.24	251 597.13	104%
- Services		215 871.34	81 885.18	164%
- Frais de personnel		207 471.21	120 475.69	72%
- Impôts et taxes		85 253.88	47 853.23	78%
- Charges diverses		5 023.81	1 383.02	263%
7 - Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables		217 297.97	158 514.02	37%
8 - Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles		85 721.57	26 904.64	219%
9 - Charges exceptionnelles		112 335.28	13 296.34	745%
10 - Impôts sur les bénéfices		374 006.22	203 035.31	84%
11 - Bénéfice de l'exercice		1 078 467.69	523 599.45	106%

Tableaux Des Comptes De Résultats Comparés 2008-2007

PRODUITS	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
A-Produits d'exploitation bancaire	21	2 419 222.49	1 219 220.18	98%
1-Intérêts et produits assimilés		1 080 927.80	579 124.99	87%
- sur opérations avec les institutions financières		27 491.57	17 723.71	55%
- sur opérations avec la clientèle		1 053 436.23	561 401.28	88%
- sur obligations et autres titres à revenu fixe		-	-	-
- autres intérêts et produits assimilés		-	-	-
2-Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées		-	-	-
3-Produits sur opérations de location simple		-	-	-
4-Produits des titres à revenu variable		-	-	-
5-Commissions		1 338 294.68	640 095.18	109%
6-Autres produits d'exploitation bancaire		-	-	-
B-Autres produits	22	157 576.84	48 465.60	225%
7-Produits divers		7 133.60	48 465.60	-85%
8-Reprise de provisions et récupérations sur créances amorties		102 563.85	-	-
9-Produits exceptionnels		47 879.40	-	-
10-Perte de l'exercice				

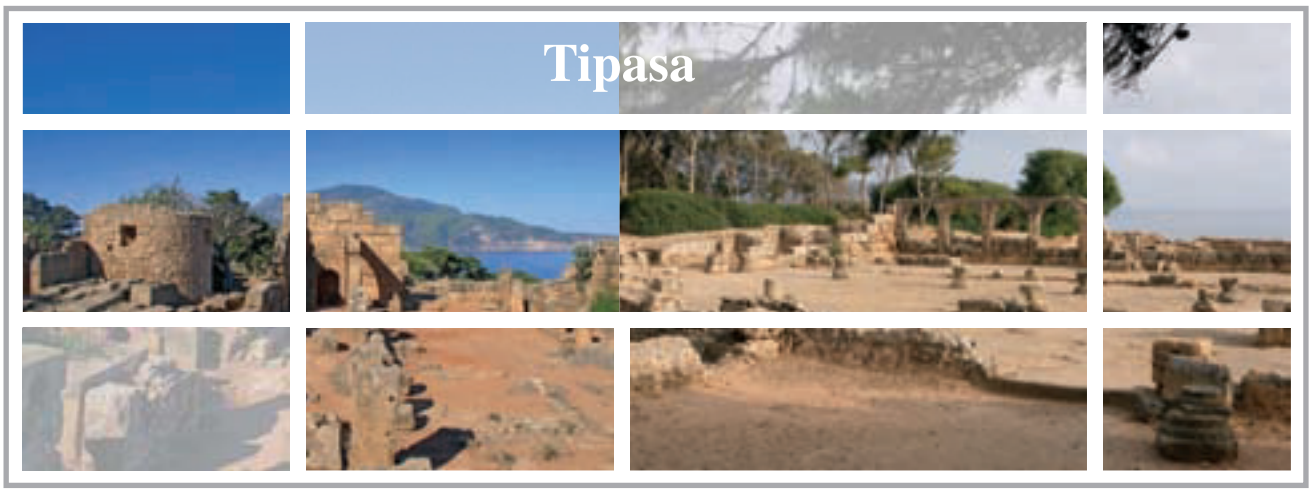

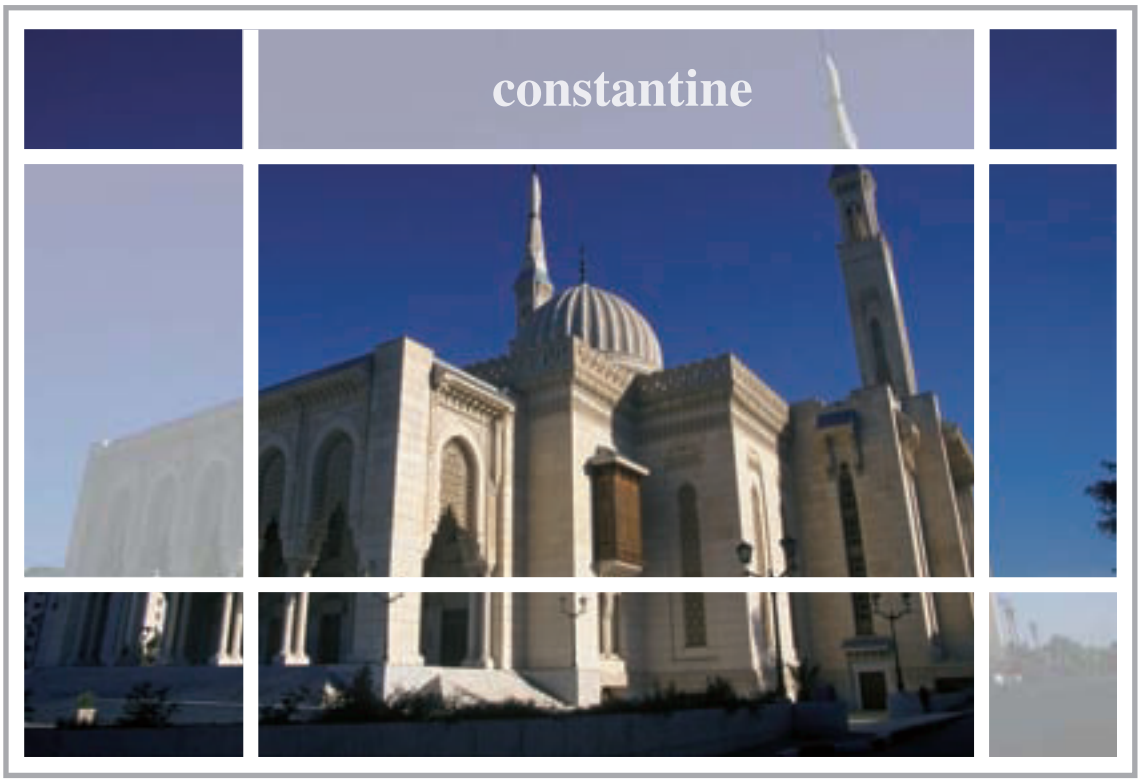

Mosquée "amir abdelkader"

Hors Bilans Comparés 2008-2007

ENGAGEMENTS	Note	En Milliers DA 2008	2007	%
ENGAGEMENTS DONNES :	23	14 667 461.59	6 809 366.63	115%
1-Engagement de financement en faveur des Institutions Financières		0.00	0.00	-
2-Engagement de financement en faveur de la clientèle		13 279 747.02	5 914 034.01	125%
3-Engagement de garantie d'ordre des institutions financières		1 387 714.56	895 332.62	55%
4-Engagement de garantie d'ordre de la clientèle		0.00	0.00	-
5-Autres engagements donnés		0.00	0.00	-
ENGAGEMENTS REÇUS :	24	3 861 014.47	1 850 009.74	109%
6-Engagements de financement reçus des institutions financières		0.00	0.00	-
7-Engagements de garantie reçus des institutions financières		1 262 721.11	398 689.60	217%
8-Autres engagements reçus		2 598 293.36	1 451 320.14	79%
Total Hors Bilan:		18 528 476.06	8 659 376.37	114%

PRINCIPES ET METHODES COMPTABLES

Les états financiers ont été élaborés selon les principes et les normes comptables internationaux ainsi que ceux édictés par la Banque d'Algérie, notamment les règlements N° 92/08 et N° 92/09 du 17 novembre 1992 relatifs, respectivement au plan de comptes bancaires, aux règles comptables applicables aux banques et institutions financières, à l'établissement et à la publication des comptes individuels annuels des banques et établissements financiers.

Les Immobilisations (note 5 & 6) :

Les immobilisations ont été enregistrées au coût d'achat historique (prix d'achat augmenté des droits de douane et frais annexes), conformément au principe universel retenu par le plan comptable national de 1975, objet de l'ordonnance N° 75/35 du 19 Avril 1975.

Les immobilisations corporelles et le logiciel d'exploitation bancaire ont fait l'objet d'amortissements calculés au prorata-temporis aux taux admis dans la profession, et ce conformément aux dispositions y afférentes du code des impôts directs et taxes assimilées.

Les Crédits à la Clientèle (note 3) :

Les crédits à la clientèle sont inscrits au bilan, selon leur nature, dans les rubriques appropriées, à leurs valeurs nominales augmentées de leurs créances rattachées respectives (Intérêts courus et non échus).

Les Dépôts de la Clientèle (note 10 & 11) :

Les dépôts de la clientèle sont inscrits au bilan à leur valeur nominale augmentée, pour ceux rémunérés, de leurs dettes rattachées respectives (Intérêts courus et non échus).

Baptistére et quartier chrétien

Les Risques sur les Engagements en Faveur de la Clientèle (note 14) :

Les risques de crédit ont été appréciés selon les normes et principes définis dans l'instruction N° 74/94 de la Banque d'Algérie relative à la mise en application du règlement N° 91/09 de la même institution.

Conformément à l'article 17 de l'instruction suscitée, une provision pour risques bancaires généraux de crédit a été constituée sur le montant total des engagements figurant sur la balance au 31 décembre 2008.

Les Opérations en Devises :

Les opérations en devises ont été enregistrées selon les normes et principes édictés dans le règlement de la Banque d'Algérie N° 94/18 du 25 Novembre 1994, relatif à la comptabilisation des opérations en devises des banques et établissements financiers.

Les soldes au 31 décembre 2003 de tous les comptes en devises ont été évalués aux cours de change officiel de fin de période.

Les Charges et les Produits (note 19 & 20) :

Les charges et les produits ont été enregistrés en respectant le principe de la séparation des exercices.

Les intérêts (débiteurs ou créditeurs) ou commissions (à la charge ou au profit de la Banque) ont été comptabilisés pour leurs montants courus constatés au prorata-temporis.

Les commissions ont été enregistrées aux dates de réalisation des services.

Impôt sur le Bénéfice des Sociétés :

Conformément à la réglementation fiscale en vigueur, l'Impôt sur le Bénéfice des Sociétés (IBS) a été calculé selon le taux exigé par le code des impôts sur les sociétés à savoir 25%.

NOTES AUX ÉTATS FINANCIERS

La masse bilancielle du sixième exercice social de la Gulf Bank Algeria s'élève à DZD Milliers 27 500 183, 48. Elle est en augmentation, par rapport à son niveau du 31 décembre 2007, de 89 %.

Actif

L'actif est constitué des chapitres énumérés et analysés ci-après :

Note 1

Caisse, Banque d'Algérie, Centre des Chèques Postaux

Ce chapitre se compose des éléments détaillés dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
Caisse Dinar	539 928.41	233 499.35	306 429.06	131%
Caisse Devises	52 548.62	15 902.27	36 646.35	230%
Banque d'Algérie Dinar	2 442 561.22	2 125 078.51	317 482.71	15%
Banque d'Algérie Devises	240 489.70	107 937.38	132 552.32	123%
Trésor	31 197.93	4 049.22	27 148.70	670%
Centre de Chèques Postaux	12 617.48	1 323.35	11 294.12	853%
Total	3 319 343.34	2 487 790.08	831 553.26	33%

Le total de ce chapitre s'élève à DZD Milliers 3 319 343,34 au 31 décembre 2008, en accroissement de 33 % par rapport à l'exercice 2007.

lol-Caesarea

Note 2

Créances sur les Institutions Financières

Les éléments de ce chapitre ainsi que leurs évolutions respectives, sont indiqués dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
Comptes ordin/confr	9 243.19	3 374.98	5 868.22	174%
Comptes correspondants	748 815.17	390 044.15	358 771.02	92%
Prêt Financier	308 333.33	100 000.00	208 333.33	208%
Créances rattach.prêt Financier	1 661.11	19.80	1 641.32	8 293%
Total	1 068 052,80	493 438.91	574 613.88	116%

Ce chapitre représente les créances détenues par la Banque sur les Institutions Financières. Il est ventilé au bilan, en créances à vue à hauteur de DZD Milliers 758 058,36 et à terme pour DZD Milliers 309 994,44. En montant global, il s'élève à DZD Milliers 1 068 052,80 au 31 décembre 2008, soit une progression de 116 % par rapport à l'exercice précédent.

Les différents éléments constitutifs de ce chapitre s'analysent comme suit :

a – Créances ordinaires : Pour un montant de DZD Milliers 9 243,19 sur les confrères et DZD Milliers 748 815,17 sur les Correspondants étrangers représentant les montants des couvertures des paiements à l'étranger de la dernière journée de l'exercice 2008.

b – Les prêts sur le marché monétaire : Ce poste représente un prêt consenti à une Institution financière ainsi que les créances rattachées y afférentes. Son montant s'élève au 31 décembre 2008 à DZD Milliers 309 994,44 et se répartit comme suit :

b.1 – Prêts à terme : DZD Milliers 308 333,33, ce montant représente l'encours d'un prêt d'une durée de 03 années;

b.2 – Créances rattachées : Pour un montant de DZD Milliers 1 661,11. Elles représentent les intérêts courus et non échus au 31 décembre 2008 relatifs au prêt susmentionné.

Note 3

Créances sur la Clientèle

Les éléments de ce chapitre ainsi que leurs évolutions sont indiqués dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
Créances commerciales	406 140.33	160 862.70	245 277.63	152%
Autres concours client	15 441 665.07	7 715 496.10	7 726 168.98	100%
Ctpes ordin.débiteurs	1 690 831.10	873 069.43	817 761.67	94%
Total du chapitre	17 538 636.50	8 749 428.23	8 789 208.28	100%

Ce chapitre regroupe les créances ou crédits par caisse détenus sur la clientèle. au 31 décembre 2008, son encours global s'élève à DZD Milliers 17 538 636,50 en progression de 100 % par rapport à l'exercice 2007.

Les créances douteuses s'élèvent à DZD Milliers 526 347,63.

Le classement des créances et leurs provisionnements respectifs est effectué conformément à l'instruction N° 74/94 de la Banque d'Algérie du 29 novembre 1994 portant classification des créances.

Note 5

Immobilisations Incorporelles

Ce chapitre s'élève, au 31 décembre 2008, à DZD Milliers 133 445,71 et représente les frais d'établissement ainsi que les droits de concession des licences des logiciels et progiciels d'exploitation.

Note 6

Immobilisations Corporelles

Les montants, en valeurs nettes d'amortissement, ainsi que les éléments constituant ce chapitre sont illustrés dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007
Mobilier et équipement ménager	411.94	72.70
Coffres forts	5 809.62	1 962.88
Aménagements sociaux	484.17	191.33
Matériel informatique	44 648.30	26 138.50
Autres matériels de bureau	45 237.95	6 616.62
Mobilier de bureau	29 500.41	10 064.43
Matériel de transport	25 741.03	10 493.86
Télésurveillance	8 286.69	3 021.32
Aménagements	315 241.74	19 625.40
Immobilisations en cours	221 472.96	288 194.05
Total	696 834.77	366 381.10

Note 7

Autres Actifs

Ce chapitre enregistre un montant de DZD Milliers 4 514 779,86 au 31 décembre 2008 en évolution de 106% par rapport à l'exercice 2007. Il se compose des principaux postes suivants :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
Remises documentaires	3 010 932.82	1 613 440.68	1 397 492.13	87%
Télé compensation	996 307.09	469 036.81	527 270.28	112%
Valeurs en portefeuille	299 158.35	21 581.62	277 576.73	1286%
Acomptes IBS et TVA à recupérer	208 381.60	85 643.62	122 737.99	143%
Total	4 514 779.86	2 189 702.29	2 325 077.12	106%

Note 8

Comptes de Régularisation (Actif)

Ce chapitre abrite les sommes des charges constatées d'avance pour un montant de DZD Milliers 140 638,46 en progression de 217% en comparaison avec l'exercice précédent. Cette situation s'explique par l'extension du réseau de la banque et les besoins de développement de l'activité de l'institution.

Note 9

Dettes Envers les Institutions Financières

Classées au bilan selon leur degré d'exigibilité, les dettes envers les institutions financières s'élèvent à DZD Milliers 1 520 834,23 au 31 décembre 2008.
Elles se décomposent en :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
Dettes à vue	11 518.64	1 453.35	10 065.30	693 %
Dettes à terme	1 509 315.59	-	1 509 315.59	100 %
Total	1 520 834.23	1 453.35	1 519 380.88	104544 %

a – Dettes à vue :

Pour un montant de DZD Milliers 11 518,64. Ce poste est constitué essentiellement de dettes relatives aux frais d'assistance technique apportée par la banque mère.

b – Dettes à terme :

Cette rubrique est constituée de deux emprunts, sur le marché monétaire pour une durée de 60 jours.

Note 10

Comptes Créditeurs de la Clientèle

Ce chapitre recouvre les dépôts de la clientèle, ventilés au passif du bilan en dépôts à vue et à terme. Il enregistre un montant de DZD Milliers 11 526 864,18 au 31 décembre 2008. Il est en augmentation de 107 %, par rapport à son encours au 31 décembre 2007.

Le détail des évolutions est donné dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008	2007	Evolution	
			Montants	%
comptes d'épargne	781 685.40	-	781 685.40	100%
Autres dettes	10 745 178.78	5 579 857.82	5 165 320.97	93%
Dettes à vue	10 075 401.38	4 695 767.45	5 379 633.93	115%
Dettes à terme	669 777.40	884 090.37	- 214 312.97	-24%
Total	11 526 864.18	5 579 857.82	5 947 006.37	107%

a – Les comptes d'épargne : sous leur forme traditionnelle et conforme aux préceptes de la charia, les comptes épargne AGB lancés en 2008 ont permis la collecte d'un montant de DZD Milliers 781 685,40 soit 7% des dépôts de la clientèle.

b – Les dépôts à vue :

Immédiatement exigibles et, non rémunérés pour leur majorité, les dépôts à vue se répartissent comme suit :

b.1– Comptes courants dinars de la clientèle : Pour un montant de DZD Milliers 6 049 721,76 cette rubrique représente 60% du total des dépôts de la clientèle.

b.2– Comptes courants devises de la clientèle : Cette rubrique concerne les comptes devises de la clientèle pour une contre valeur de DZD Milliers 193 286,75.

b.3 – Dépôts préalables à l'import : Ils sont constitués à l'occasion d'ouverture de lettres de crédits documentaires import. Ces dépôts garantissent, partiellement ou totalement, les engagements irrévocables de paiement donnés par la Banque en faveur de sa clientèle pour DZD Milliers 3 016 793,48.

c – Les dépôts à terme :

Les dépôts à terme dont le montant s'élève à DZD Milliers 669 777,40 au 31 décembre 2008, ont connu une baisse de 24 %. Ils se répartissent en :

c.1 – Dépôts à terme dinars : Pour un montant de DZD Milliers 607 500,00 incluant les dettes rattachées pour DZD Milliers 9 537,16. Ces dépôts sont souscrits pour différentes périodes et rémunérés conformément aux conditions de banque en vigueur.

c.2 – Dépôts à terme devises : Ces dépôts dont la contre-valeur s'élève à DZD Milliers 52 740,24 sont gérés par la Banque pour le compte de la Banque d'Algérie.

Note 11

Les Dettes Représentées par un Titre

Ce chapitre abrite les montants des bons de caisse souscrits par la clientèle. Il a enregistré au 31 décembre 2008, un montant de DZD Milliers 1 803 067 060.82, soit une hausse de 186 %. Il se subdivise en :

• Bons de caisse nominatifs : DZD Milliers 125 500,00;
• Bons de caisse anonymes : DZD Milliers 1 653 700,00.

Les dettes rattachées à ce poste sont de l'ordre de DZD Milliers 23 867, 06.

Le tableau ci-après fait ressortir le détail de ce poste par échéance :

DZD Milliers

Echéances	2008	
	Montant Total	%
≤ 6 mois	188 400	11%
> 6 mois ≤ 1 an	10 500	1%
> 1an	1 580 300	88 %
Total	1 779 200	100

Note 12

Autres Passifs

Ce chapitre comporte principalement les dettes à l'égard des tiers, d'un montant de DZD Milliers 8 091 723, 33. Il est en hausse de 68 %. Il concerne les postes contenus dans le tableau ci-après :

DZD Milliers

Désignation	2008
Portefeuille exigible aprés encaissement	3 815 090.29
Autre créditeurs divers	3 808 586.98
Impôts et cotisations dus	449 860.39
Cautionnements reçus	18 185.67
Total	**8 091 723.33**

Note 13

Comptes de Régularisation

Ce chapitre abrite les produits perçus d'avance pour un montant DZD Milliers 78 803,17 en progression de 68% par rapport à l'année 2007. Cette situation s'explique par l'augmentation du volume des engagements à moyen et long terme.

Note 14

Fonds pour Risques Bancaires Généraux

Ce chapitre abrite la provision pour risques bancaires généraux calculée conformément à l'instruction N° 74/94 du 29/11/1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et Etablissements Financiers. Son montant s'élève à DZD Milliers 359 918,60.

Note 15

Le Capital Social

Ce chapitre correspond à la valeur nominale des actions composant le capital social de la Banque, soit DZD Milliers 2 500 000,00, réparti entre :

DZD Milliers

Désignation	%	Montants
United Gulf Bank	60	1 499 950.00
Jordan Gulf Bank	10	250 000.00
Tunis International Bank	30	750 000.00
Personnes Physiques	0	50.00
Total	100	2 500 000.00

Note 16

Réserves

Pour un montant de DZD Milliers 39 744,31 constituées conformément à l'article 721 du Code de Commerce.

Note 17

Report à nouveau

Pour un montant de DZD Milliers 500 760.87, ce dernier représente le report des résultats bénéficiaires des exercices précédents.

Note 18

Le Résultat de l'Exercice

Le résultat de l'exercice 2008 s'élève à DZD Milliers 1 078 467,69 en progression de 106% par rapport au résultat de l'année 2007.

Porte de la mosquée de Mansourah
(XIII - XIV siécles)

Le compte de résultat

Les Charges :

Le total des charges arrêté au 31 décembre 2008, s'élève à DZD Milliers 1 124 325 en évolution de 108 % par rapport à son niveau de 2007, soit:

• 17 % : Charges d'exploitation bancaire ;
• 83 % : Autres charges.

Note 19

Les Charges d'exploitation bancaire

Le poste «Charges d'exploitation bancaire », totalise au 31 décembre 2008 un montant de DZD Milliers 195 350,36 en progression de 128% par rapport à leur niveau de 2007. Ces charges sont en relation directe avec le volume d'affaires réalisé en 2008.

Note 20

Autres Charges

Le poste «Autres Charge », totalise au 31 décembre 2008 un montant de DZD Milliers 928 975,36 en progression de 106% par rapport à leur niveau de 2007. Cette hausse trouve son origine principalement dans les charges induites par l'ouverture d'une douzaine d'agences au courant de l'exercice.

Les Produits :

Le total des produits, arrêté au 31 décembre 2008, s'élève à DZD Milliers 2 576 799,33 en augmentation de 103% par rapport à son niveau de 2007. Il est constitué dans sa quasi-totalité (94 %) de produits d'exploitation bancaire.

Note 21

Les Produits d'exploitation bancaire

Le poste « Produits d'exploitation bancaire » a enregistré, au 31 décembre 2008, un montant de DZD 2 419 222,49 en hausse de 98% par rapport à son niveau de l'exercice précédent.

Note 22

Autres Produits

Ce poste totalise au 31 décembre 2008 un montant de DZD Milliers 157 576,84 en progression de 225% par rapport à 2007.

Le Hors bilan

Le hors bilan de l'institution affiche un montant total de DZD 18 528 476, 06 en hausse de 114% par rapport à l'exercice précédent.

Note 23

Les Engagements Donnés

Ce chapitre est composé de :

a – Engagements de financement en faveur de la clientèle :

Le montant de ce chapitre est de DZD Milliers 13 279 747,024 représentant ainsi 91% des engagements données. Il se décompose comme suit :

• Ouvertures Crédits Documentaires : pour un montant de DZD Milliers 10 231 421.68 représentant la contre valeur des crédits documentaires import ordonnés par la clientèle et dont 52% sont libellés en US.

• Cautions et avals : pour un montant de DZD Milliers 3 048 325,35, ils représentent essentiellement l'encours des engagements en faveur de la clientèle pour les titulaires de marchés publics et cautions douanes.

b - Engagements de garanties d'ordre des institutions financières :

Le montant de ce chapitre s'élève à DZD Milliers 1 387 714,56 en hausse de 55% par rapport à son niveau de 2007. Il représente les garanties données d'ordre des correspondants étrangers en faveur des clients locaux.

Note 24

Les Engagements Reçus

Ce chapitre est composé de :

a – Engagements de garanties d'ordre de la clientèle :

Leur montant, au 31 décembre 2008 s'élève à DZD Milliers 1 262 721,11 en augmentation de 217% par rapport au niveau enregistré au titre de l'exercice 2007.

b – Autres engagements donnés :

Pour un montant de DZD Milliers 2 598 293,36 ce chapitre concerne les nantissements des titres de placements reçus de la clientèle en couverture des crédits accordés.

RÉSEAU D'AGENCES GULF BANK ALGERIA

Région centre :

DELY IBRAHIM (agence principale): Route de Cheraga-BP n°26 bis, Alger
Tel : +213 (0) 21 91 08 76
+213 (0) 21 91 00 31
+213 (0) 21 91 03 08
Fax : +213 (0) 21 91 02 64
+213 (0) 21 91 02 37
Email : dely.ibrahim@agb.dz

EL MOURADIA : 14, avenue de Pékin, Alger
Tel : +213 (0) 21 60 35 83
+213 (0) 21 60 35 84
Fax : +213 (0) 21 60 36 07
Email : elmouradia@agb.dz

LES SOURCES : 2, rue Guy De Maupassant, Alger
Tel : +213 (0) 21 44 93 01
+213 (0) 21 44 93 23
Fax : +213 (0) 21 44 92 77
Email : lessources@agb.dz

BAINEM : 54, route nationale N°11 Bainem Falaises, Alger
Tel : +213 (0) 21 95 91 16
+213 (0) 21 95 91 00
Fax : +213 (0) 21 95 90 95
Email : bainem@agb.dz

BABA HASSEN : 30, rue Messahel Mohamed, Alger
Tel : +213 (0) 21 31 13 48
+213 (0) 21 31 13 49
Fax: +213 (0) 21 31 13 51
Email : baba.hassen@agb.dz

BOUSMAIL : Rue du 1er Novembre, Wilaya Tipaza
Tel : +213 (0) 24 46 74 07
+213 (0) 24 46 74 56
Fax : +213 (0) 24 46 73 97
Email : bousmail@agb.dz

BLIDA : 61 ter, avenue Kritli Mokhtar
Tel : +213 (0) 25 32 13 22
+213 (0) 25 32 13 23
Fax : +213 (0) 25 32 13 20
Email : blida@agb.dz

TIXRAINE : 9, Rue El Quadous Tixraine, Birkhadem, Alger
Tel : +213 (0) 770 27 48 49
+213 (0) 770 27 48 50
Email : tixraine@agb.dz

Région Ouest :

ORAN : 19, avenue Sidi Chahmi
Tel : +213 (0) 41 45 27 07
+213 (0) 41 45 31 76
Fax : +213 (0) 41 45 15 80
Email : oran@agb.dz

CHLEF : 46, boulevard des Martyrs
Tel : +213 (0) 27 77 51 02
+213 (0) 27 77 51 61
Fax : +213 (0) 27 77 51 06
Email : chlef@agb.dz

Région Est :

SKIKDA : 133B, Allée du 20 Août 1955
Tel : +213 (0) 38 70 79 70
+213 (0) 38 70 79 71
Fax : +213 (0) 38 70 79 46
Email : skikda@agb.dz

ANNABA : Boulevard du 1er Novembre
Tel : +213 (0) 38 86 69 83
+213 (0) 38 86 69 82
Fax : +213 (0) 38 86 69 83
Email : annaba@agb.dz

SETIF : 14, Boulevard des entrepreneurs
Tel : +213 (0) 36 92 70 43
+213 (0) 36 92 62 44
Fax : +213 (0) 36 92 37 08
Email : setif@agb.dz

PROCHAINES OUVERTURES D'AGENCES

- Bab El Oued
- Rouiba
- Bordj El Bahri
- Bejaia
- Birtouta
- Kouba
- Bois des cars
- Akbou

- Oran - Gambetta
- Mostaghanem
- Sidi Belabbes
- Tlemcen

- Bordj Bou Arreridj
- Canstantine
- El Eulma
- Batna
- Biskra

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Rapport annuel 2008

GULF BANK ALGERIA, Société par Actions au Capital Social de 6 500 000 000.00 DZD
Siège Social : Route de Chéraga, Dély Ibrahim BP N°26 - Alger- Algérie
Tél : +213(0) 21 91 03 08 / 21 91 00 31
Fax : +213(0) 21 91 02 64
Site web : www.ag-bank.com
Mail : info@agb.dz

Etats Financiers 2012

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
Member of the KIPCO Group

Simplifions la banque

www.ag-bank.com

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012 **Milliers de DA**

	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782	21 013 680
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351	21 163
5	Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392	44 622 412
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impot courant Actif	882 001	658 704
8	Impot différe Actif	48 593	
9	Autres actifs	133 628	5 854 505
10	Comptes de régularisation	3 166 571	160 302
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	4 205 129	2 830 037
14	Immobilisations incorporelles	98 143	35 004
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2012 **Milliers de DA**

	PASSIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions Financières	135 816	235 163
3	Dettes envers la clientèle	65 459 325	43 726 586
4	Dettes représentées par un titre	10 304 827	6 263 544
5	Impôts courants Passif	1 796 690	1 120 793
6	Impots Différés Passif		
7	Autres Passifs	5 766 180	8 864 210
8	Comptes de régularisation	4 365 969	545 945
9	Provisions pour risques et charges	279 725	61 016
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 435 535	913 129
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	397 913	268 348
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	1 298 205	621 452
19	Résultat de l'exercice	3 999 080	2 591 296
	TOTAL PASSIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2012 **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	31/12/2012	31/12/2011
A	**A - Engagements Donnés**	**67 409 124**	**40 471 445**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle	52 132 806	39 834 104
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	2 520 127	595 731
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	12 756 191	
5	Autres engagements donnés		
6	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		
7	Engagements douteux		41 610
B	**B - Engagements Reçus**	**10 337 557**	**8 740 441**
8	Engagements de Financements reçus des institutions financières		
9	Cautions et Avals d'ordre institutions Financières	4 847 367	5 376 015
10	Engagements de Garanties reçus des institutions Financières		
11	Engagements de garantie reçus de la clientèle	5 490 190	3 364 426

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2012	31/12/2011
1	Intérêts et produits assimilés	4 195 108	2 706 119
2	Intérêts et charges assimilés	- 781 927	- 609 960
3	Commissions	6 377 520	4 341 264
4	Charges/Commissions	- 286 914	- 181 007
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	59 164	65 804
8	Charges des autres activités		- 1 287
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**9 562 951**	**6 320 933**
10	Charges générales d'exploitation	- 2 684 028	- 1 840 790
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 246 976	- 177 595
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 631 947**	**4 302 548**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 2 735 998	- 1 515 002
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	1 611 799	741 283
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 507 748**	**3 528 828**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**	**5 507 748**	**3 528 828**
20	Impots sur les résultats et assimilés	- 1 508 668	- 937 533
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**3 999 080**	**2 591 296**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 3 TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2012

En milliers DA

	31/12/2012	31/12/2011
Résultat avant impôts	**5 507 748**	**3 528 829**
.+/- Dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	224 923	177 963
.+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations.		
Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	1 173 468	774 059
.+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement		
.+/- Produits /charges des activités de financement		
.+/- Autres mouvements		
Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)	1 398 391	952 022
.+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	- 99 348	- 99 658
.+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	4 839 611	- 6 934 775
.+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers		
.+/-Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	3 611 680	463 751
.+/-Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers		
.-Impôts versés	- 1 104 661	- 842 431
.=Diminution /(augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléménts 9 à 13)	**7 247 282**	**- 7 413 113**
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLES (Total des éléments 18 et 14) (A)	**14 153 421**	**- 2 932 262**
.+/- Flux aux actifs financiers y compris les participations		
.+/- Flux liés aux immeubles de placement		
.+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	- 1 663 153	- 432 056
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)	**- 1 663 153**	**- 432 056**
.+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	- 1 784 978	- 1 510 471
.+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)	**- 1 784 978**	**- 1 510 471**
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)		
AUGMENTATION /(DIMUNITION)NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	**10 705 290**	**- 4 874 789**
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	14 153 421	- 2 932 262
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	- 1 663 153	- 432 056
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	**-1 784 978**	-1 510 471
Effet de variation des taux de change sur la trésorerie et équivalant de trésorerie (D)	-	-

ANNEXE N° 3 TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2012 (suite)

TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE		
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**21 034 843**	**25 909 632**
Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)	21 013 680	25 806 750
Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	21 163	102 882
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)	**31 740 133**	**21 034 843**
Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)	31 721 782	21 013 680
Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	18 351	21 163
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	**10 705 290**	**- 4 874 789**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°04 TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES **En milliers DA**

INTITULÉ	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2010	**10 000 000**				**2 394 796**
Impact des changements de méthode comptable					5 475
Impact des corrections d'erreur significatives					-
Solde au 31/12/2011 Corrigé	**10 000 000**				**2 400 271**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-1 510 471
Opération en capital					
Résultat net de l'exercice 2011 N-1					2 591 296
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**				**3 481 096**
Impact des changements de méthode comptable					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31/12/2011 corrigé	**10 000 000**				**3 481 096**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-1 784 979
Opérations en capital					
Résultat net de l'exercice 2012					3 999 080
SOLDE AU 31/12/2012	**10 000 000**				**5 695 197**

بنك الخليج الجزائر

Gulf Bank Algeria

AGB

Simplifions la banque

SPA au capital de 10 000 000 000.00 DA - RC N° 03 B 21041 / Route de Chéraga, BP N° 26 bis, Alger / Tél : +213 (0) 21 910 876 / +213 (0) 21 910 875 - Fax : +213 (0) 21 910 264

www.ag-bank.com

Rapport Annuel 2012

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
Member of the KIPCO Group

INDEX

Overview: 2012 en bref
- Evènements marquants AGB
- Gulf Bank Algeria en 2012
- Activité des actionnaires de Gulf Bank Algeria
- Synthèse de l'activité de Gulf Bank Algeria
- Synthèse financière de fin d'exercice

Activité Commerciale
- Performance commerciale globale
- Activité RETAIL
- Activité CORPORATE

Activité de support
- Marketing & C ommunication
- Ressources humaines
- Comptabilité et contrôle de gestion
- Contrôle Interne

Approbation des résultats 2012
- Extrait du Procès-Verbal de l'Assemblée Générale
- Rapport de certification 2012

Etats financiers
- Principes comptables
- Le bilan
- Le TCR
- Tableau des flux

Membres du Conseil d'Administration

El KABARITI Abdulkarim
Président

HAYAT Massaoud Mahmoud Hadji Jawhar
Vice Président
Président du CE et du BAC

FEKIH AHMED Mohamed
Membre

SUKKARIEH Rabi
Membre

GHOZALI Hadj Ali
Membre

Executive Management

Mohamed LOUHAB
Directeur Général

Mourad DAMARDJI
Directeur Général Adjoint - Exploitation

José Carlos RODRIGUES PESTANA TEIXEIRA
Directeur Général Adjoint - Administration

Kamal BENDAMARDJI
Chef de Division Opérations Comptabilité et Informatique

Yassine KADDOUR
Chef de Division Risque Management

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Overview : 2012 en bref

Evènements marquants AGB

2003

Création de la banque par 03 banques du groupe KIPCO du Kuweit (Burgan bank, JKB, TIB)

Obtention de l'agrément Banque d'Algérie en décembre 2003

2004

Ouverture de la première agence de Dely Ibrahim Orientée vers la clientèle du Coprorate

2007

Elargissement du champ d'action à la clientèle de "particuliers" par une gamme variée de produits

2008

Gulf Bank Algeria se rapproche de ses clients par le début de l'extension de son réseau sur le territoire national

2011

Réorganisation des activités du crédit et du Risque Management

2012

L'ouverture de la première agence Self Banking en Algérie et tous les ATM de la banque acceptent les cartes VISA et MasterCard.

Gulf Bank Algeria en 2012

47 327	Clients
33	Agences
551	Collaborateurs
1.5	Mds $ Total Bilan
23.3%	Return on equity

Activité des actionnaires de Gulf Bank Algeria

Gulf Bank Algeria a été créée le 15 décembre 2003, par l'apport de trois banques, leaders sur leurs marchés, appartenant au groupe KUWEIT PROJECT COMPANY. Ce dernier fut Créé en 1975 et constitue l'un des plus grand groupes du moyen Orient. Très diversifié, il est présent dans 24 pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord en détenant des actifs de plus de 27 milliards USD.

KIPCO détient des intérêts dans plus de 60 sociétés, principalement dans les pays arabes et employant plus de 8000 personnes à travers le monde. Ses principaux domaines d'activité sont concentrés sur les services financiers (banques et assurance) et les médias. KIPCO détient également des intérêts directs et indirects dans les secteurs de la santé, du tourisme, de l'industrie, du conseil et de l'immobilier.

Burgan Bank

2012 fut une année riche de bonnes performances pour l'actionnaire majoritaire d'AGB, qui ont conduit à la croissance positive des principaux indicateurs financiers.

Les revenus et bénéfices sont consolidés aboutissant à un taux de rendement maximisés de 20% des capitaux propres tangibles.

Aussi, un total bilan de 6 Mds de Dinar du Kuweit.

Le bilan global de l'activité présente une bonne performance avec des niveaux de capitalisation et de liquidités idéales; le ratio de solvabilité s'établit à 18,5% avec une meilleure qualité de crédit et un faible taux des créances classées.

Equity	1.753
Total Assets	21.345
Operating Revenue	679
Net Profit	198
Return on Equity	12.4%
Number of Branches	24

Tunis International Bank

Tunis International Bank fournit une approche globale de gamme de services financiers internationaux pour les entreprises, institutions financières, des particuliers et les gouvernements en Tunisie et à l'étranger.

Malgré les conditions économiques serrées et la baisse du taux d'intérêt, Tunis International Bank a maintenu un bilan solide et enregistré une croissance de 6,7% en dépôts des clients et 5,7% des actifs.

En 2012, Tunis International Bank a reçu de la part de l'international Business Initiative Directions (BID), le prix d'or international de l'Europe, de la qualité et de la technologie.

Equity	106
Total Assets	563
Operating Revenue	283
Net Profit	186
Return on Equity	21.17%
Number of Branches	2

Jordan Kuwait Bank

Actionnaire pour 10% dans le capital d'AGB, est considérée comme la plus importante filiale de Burgan Bank. En dépit d'une période difficile de l'économie de la Jordanie en 2012 avec l'escalade des tensions politiques dans la région, le chiffre d'affaires a progressé de 5.5% pour atteindre 117.584 KD Jordanien pour un bénéfice net de 46.356 KD Jordanien, en hausse de 17% contre 13.42% pour les crédits. JKB participe pour 24% dans le revenu global du Burgan Bank. En 2012, elle a reçu de la part du Global Banking & Finance Review trois récompenses dont celles de meilleure banque en Jordanie et sa carte de crédit, meilleure co-brandée.

Equity	527
Total Assets	3394
Operating Revenue	166
Net Profit	66
Return on Equity	12.75 %
Number of Branches	67

En MUSD

Synthèse des activités majeures de Gulf Bank Algeria

L'année 2012 a connu des turbulences multiples dans différents points du monde sur le plan politique et économique.
Ces turbulences ont épargné l'Algérie qui a enregistré plusieurs évènements positifs tant sur le plan économique, dans le cadre du plan quinquennal 2010/2014 portant sur de nombreux projets structurants, que politique avec la mise en place des nouvelles assemblées nationales et locales issues des élections organisées dans le cadre de la nouvelle loi régissant les partis politiques dans le pays.

A la faveur d'une politique macroéconomique prudente, les indicateurs affichent des résultats appréciables en bénéficiant de comptes externes largement excédentaires pour 190 Mds USD et des comptes publics relativement équilibrés dont le faible déficit a été financé par le recours aux recettes de la fiscalité pétrolière cumulées dans le fonds de régulation des recettes pour l'équivalent de 71 mds USD.

Gulf Bank Algeria a poursuivi sa stratégie de banque universelle à réseau étendu, dans le but de se rapprocher davantage de sa clientèle et couvrir tous les segments de clientèle.

Elle s'est assignée comme objectifs majeurs pour 2012 de :

- Développer son fonds de commerce ;
- Offrir aux clients une meilleure qualité de services ;
- Se démarquer comme une banque de référence sur le plan de l'innovation technologique ;
- Jouer un rôle actif dans le financement de l'économie du pays.

Plusieurs faits marquants ont à ce titre été enregistrés en 2012 comme :

- Le réseau d'agence enregistre pour cette année une autre extension par 04 nouvelles agences dans les villes de l'intérieur. Il s'agit de Tebessa, Ain Mlila, Tizi Ouzou et Annaba 2. Onze autres agences sont en cours d'aménagement en attente d'agrément de la Banque d'Algérie.

- Comme première en Algérie, ouverture sur le boulevard principal du centre d'Alger d'une agence Self Banking totalement automatisée, offrant ainsi aux clients de plus en plus de services technologiques innovants de haute qualité.

- Elargissement de l'offre produits et services, notamment dans le domaine de la monétique en devenant le premier émetteur en Algérie de la carte VISA Platinium et MasterCard.

L'ensemble des opérations de la clientèle effectuées par les cartes en devises seront autorisées en temps réel en 2013 par l'application DHI/front office acquise par la banque. Dans la même continuité de la diversification des services, tous les ATM et POS de la banque acceptent désormais les cartes Visa et MasterCard.

Aussi, comme complémentarité, le E-commerce national, va connaitre une avancée et une concrétisation sur le terrain suite à la certification de l'interface AGB, pour l'utilisation des cartes CIB permettant de faire des achats sur le net.

- Une facilitation et révision des conditions tarifaires du prêt immobilier BAYTI, sachant l'importance que revêt pour nos clients, l'acquisition ou l'amélioration d'un bien destiné à l'habitation.

- Le lancement d'un projet structurant et innovant portant sur la mise en place d'un système de Work-flow pour une refonte totale de la gestion automatisée des processus de traitement des opérations de la clientèle.

Synthèse financière de fin d'exercice

Libellé	2010	2011	2012
Total Actif	57 308.76	75 211.48	105 239.27
Total Crédit	26 424.53	44 627.92	64 967.74
Produit Net Bancaire	4 644.34	6 320.93	9 562.95
Résultat Brut d'exploitation	3 000.88	4 302.55	6 631.95
Résultat net	2 031.05	2 591.30	3 999.08

Libellé	2010	2011	2012
Crédit / Total actif	46%	59%	62%
Fond propres / Total actif	20%	17%	15%
Fond propres / Crédit	44%	28%	24%
ROA	4%	3%	4%
ROE	18%	21%	23%
Résultat brut / Crédit	11%	10%	10%
Résultat brut / fond propre	26%	34%	43%
Ratio de solvabilité	43%	26%	18%

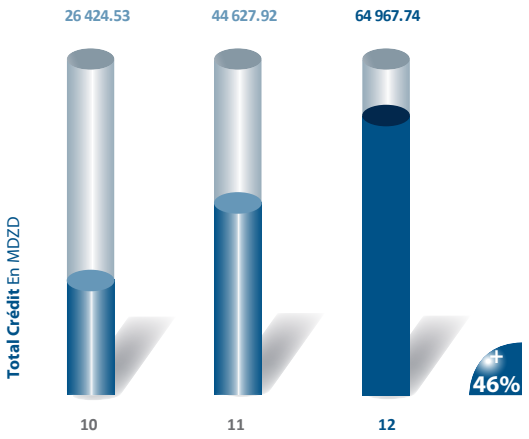

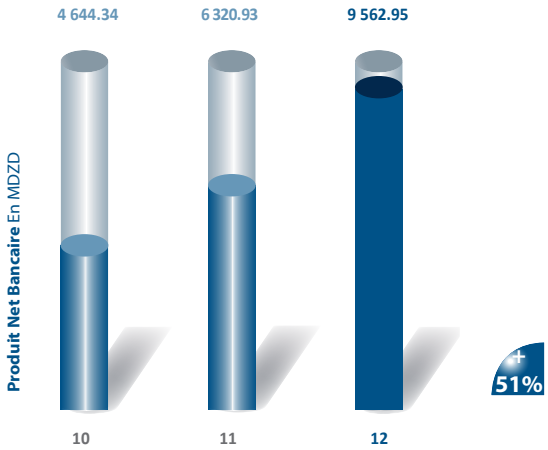

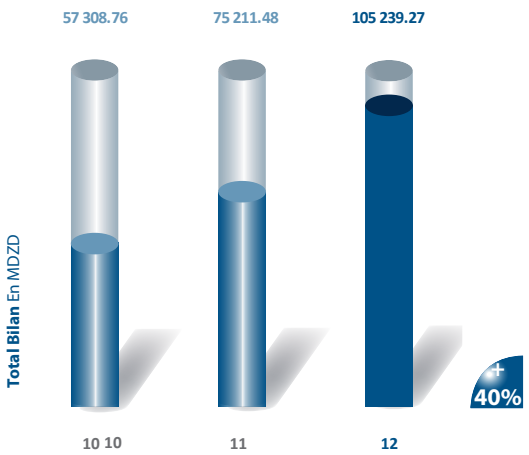

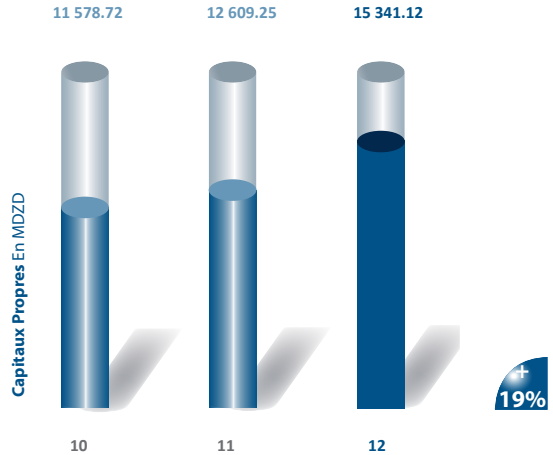

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Activité commerciale

Performances Commerciales globales

L'année 2012 confirme l'engagement pris depuis déjà 09 ans lors de la création de la banque de contribuer au financement de l'économie par une participation accrue et une présence effective sur le marché Algérien.

A ce titre, à l'instar des résultats des années précédentes, les efforts déployés ont permis d'atteindre l'ensemble des objectifs 2012, avec une constante tendance à la hausse dans l'ensemble des opérations de la banque, soit, globalement un niveau d'activité très positif et une confirmation de la solidité des structures financières de la banque.

La banque a poursuivi son accompagnement de proximité, offrant ainsi ses services à un portefeuille clientèle de 47.327 clients, qui correspondent à une croissance de 38.86% en comparaison avec l'année précédente. Le nombre de comptes clientèle quant à lui a connu une progression significative et continue, atteignant 49.223 comptes hors comptes devises, soit une hausse de 34,5%.

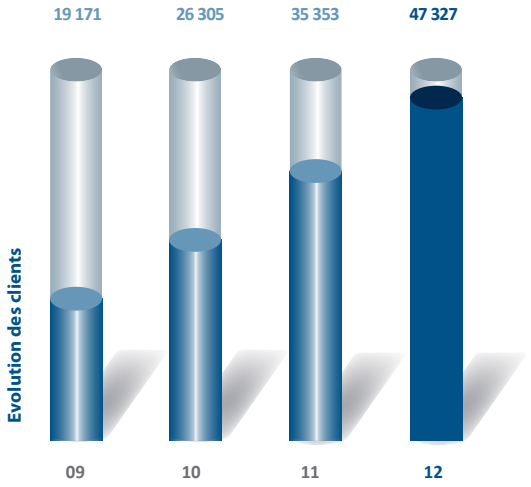

L'engagement et l'implication active des équipes et du management que ce soit par la collecte des ressources ou le financement de l'activité économique, ont permis d'atteindre des résultats satisfaisants. Ainsi, l'année 2012 enregistre, un PNB de 9.563 MDZD, soit une hausse de 51% contre 34.46% pour 2011. L'évolution du chiffre d'affaires est tirée à la hausse grâce à l'évolution de 55% des intérêts nets et 47% des commissions.

Le résultat net quant à lui, a progressé d'une manière très significative de 54% par rapport à l'exercice précédent pour atteindre 3.999 MDZD.

Cela se traduit par une rentabilité positive sur fonds propres de 23.3% en croissance depuis 06 ans.

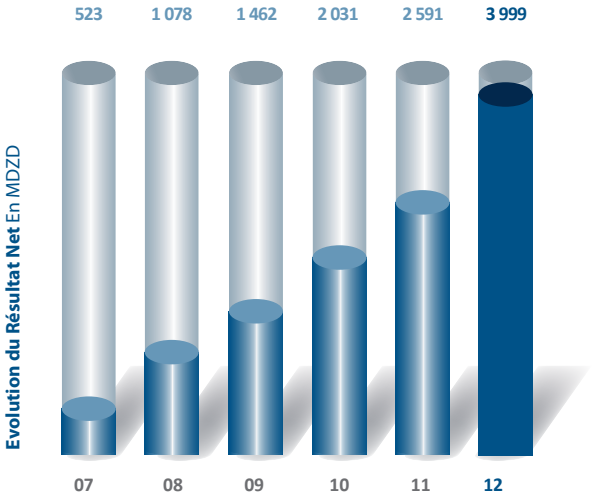

Cette croissance s'est également accompagnée d'une gestion rigoureuse des risques se traduisant en 2012 par une baisse des créances douteuses en comparaison avec l'exercice précédent.

La structure financière de la banque se consolide de plus en plus par une évolution constante du total bilan pour atteindre 105.239 MDZD en hausse de 40%.

Quant aux capitaux propres y compris le report à nouveau de l'année, ils passent de 12.609 MDA à 15.341 MDZD.

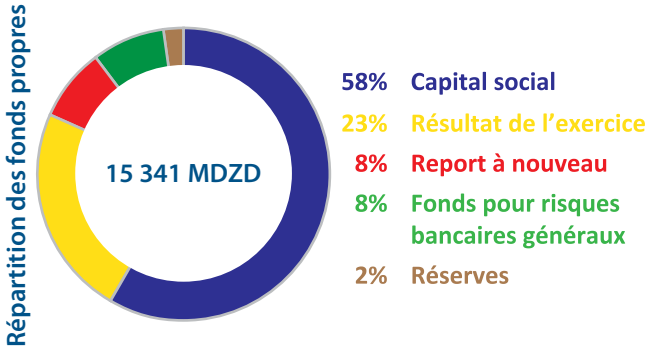

Activité Retail

Une attention particulière a été accordée à ce segment au titre de l'année 2012. Des objectifs ambitieux ont été fixés à nos commerciaux. Il s'agit principalement d'élargir notre fonds de commerce pour ce type de clientèle.

Il s'agit d'une approche proactive en direction des clients du particulier par une offre produits plus adaptée et diversifiée.

A cet effet, le recrutement de nouveaux clients retail a permis d'enregistrer une forte croissance de 6 861 nouveaux comptes chèque, alors que les livrets d'épargne ont connu en valeur relative la plus grande progression, soit 61.2%.

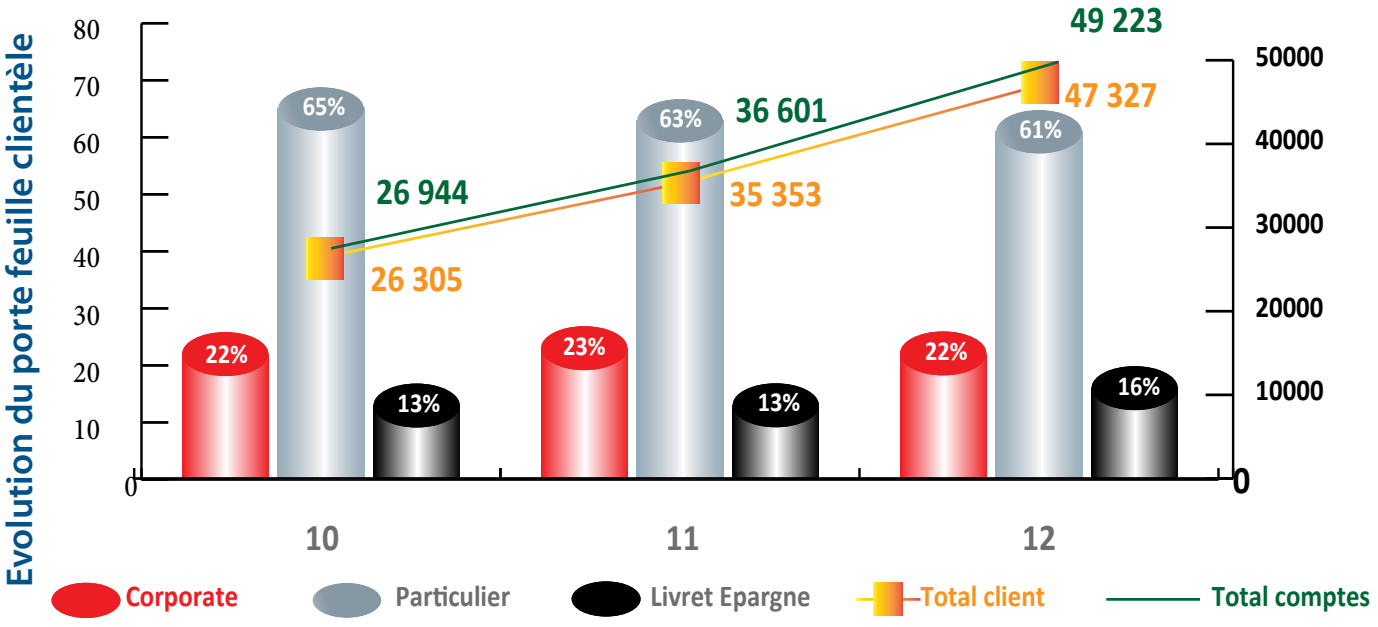

Les produits monétique, très prisés par notre clientèle pour les facilités qu'ils offrent, ont progressé significativement. Le montant des transactions des cartes CIB affiche une hausse de 30.8%.

L'attractivité des trois types de la carte VISA a marqué une évolution en termes de valeur des transactions de 110%.

L'engouement pour ces types de cartes va certainement se maintenir avec le lancement en exclusivité aux Algériens au début de 2013, de la possibilité de devenir utilisateurs de la carte VISA Platinium et MasterCard.

Ceci, après avoir généralisé l'acceptation de ce type de carte par tous les ATM et POS de la banque à fin 2012.

Par ailleurs, Gulf Bank Algeria continue à déployer les efforts nécessaires pour répondre à un besoin croissant des Algériens, celui du financement d'un bien immobilier.
Mais aussi, les efforts sont dirigés vers le marché des professionnels qui constitue au même titre que le premier, un marché prioritaire pour la banque.

L'immobilier, une conquête

L'offre en matière de financement d'acquisition de biens immobiliers a été adaptée et améliorée pour permettre un accès plus facile à ce genre de crédit. Elle a été complétée par la signature de 20 protocoles d'accord avec des promoteurs immobiliers visant à simplifier aux clients, l'accès à l'achat d'un logement.

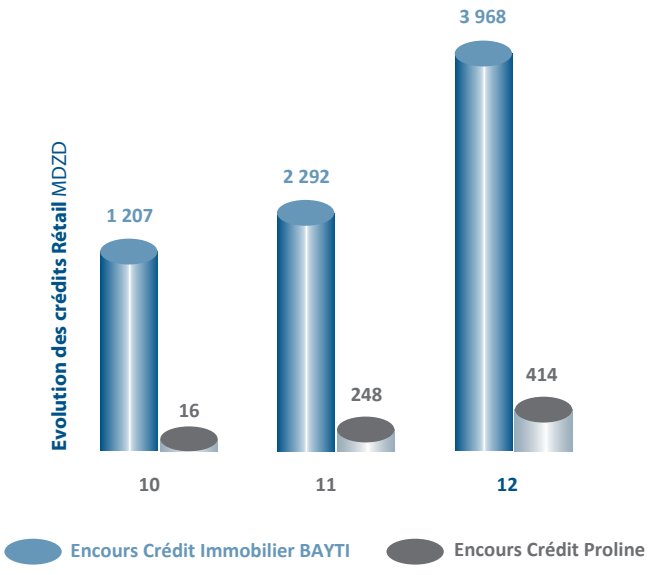

Le niveau des engagements auprès des clients du retail à travers les deux formules BAYTI pour l'immobilier et Proline pour les professionnels, ont augmenté de 72.5% ce qui représente 4382 MDZD.
Les crédits immobiliers représentent à eux seul 90.5% dont 1676 MDZD de nouvelles utilisations durant 2012, soit une hausse record de 73%.

Activité Corporate

La filière corporate constitue le cœur de métier de la banque et la locomotive d'excellence de toutes les opérations financières.
Le gros des projets structurants de la banque lancés en 2012 concernent ce type de clientèle, de plus en plus exigeante attendant plus de célérité dans la prise en charge de leurs opérations mais aussi plus de qualité dans les services offerts par la banque

La conquête de nouvelles parts de marchés en 2012 a été marquée par une dynamique positive qui a fini par rallier de très intéressantes affaires corporate de diverses activités et secteurs, correspondants à 2 425 nouveaux clients.
Cela représente 28% de l'ensemble des clients de ce segment depuis le lancement des activités de la banque en 2004.

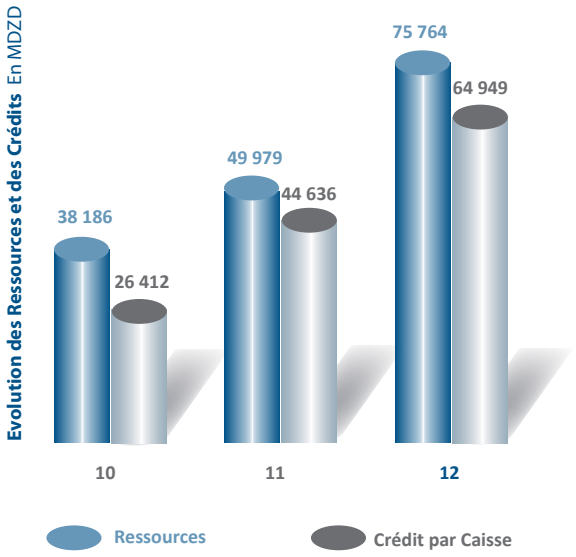

Par ailleurs, la collecte des ressources a évoluée d'une manière très satisfaisante pour atteindre 75.764 MDZD, correspondant à une hausse de 50% du stock des ressources à fin 2011. Notant au passage que l'orientation des actions de la collecte des ressources en 2012 était axée sur l'amélioration du volume et de la durée des placements à terme. Les dépôts sous la forme participative, quant à eux, représentent 44% des placements à terme.

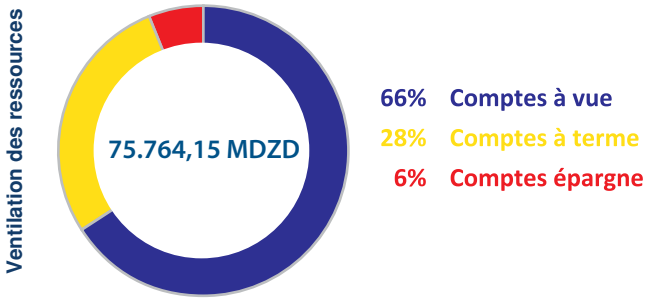

Dans la même tendance positive, l'activité commerciale a permis une notable progression des engagements directs et indirects. En effet, ils passent de 80.469 MDZD en 2011 à 127.105 MDZD en 2012, soit une progression de l'ordre de 47.265 MDA en valeur absolue et 56 % en valeur relative.

Pour les engagements directs, le financement des cycles d'exploitation constitue l'essentiel des concours accordés pour 47.158 MDZD, qui à leur tour enregistrent une évolution de 48 % en valeur relative par à rapport à 2011. Par ailleurs, l'accompagnement en financements moyen terme des projets d'investissements créateurs de richesse, évoluent très rapidement de 90% pour atteindre 12.538 MDZD.

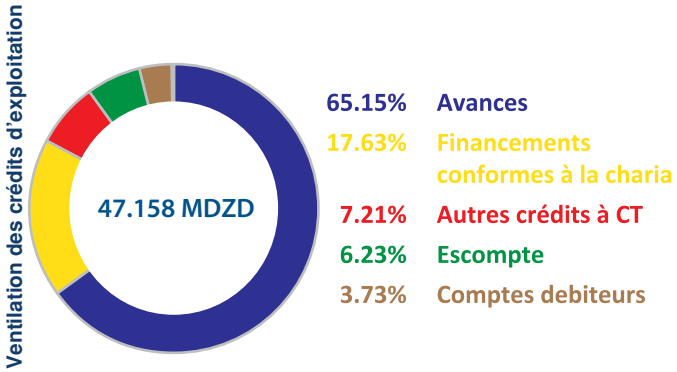

On note aussi, que la part des financements participatifs dans les crédits se renforce d'année en année pour représenter 20% du total des crédits par caisse accordés.
Le développement du réseau à l'intérieur du pays devrait renforcer encore plus cette tendance à l'avenir.

Les engagements par signature enregistrent quant à eux une augmentation significative.

Elle est de l'ordre de 26 938 MDZD en valeur absolue et 67% en valeur relative, pour un total de 67.409 MDZD.

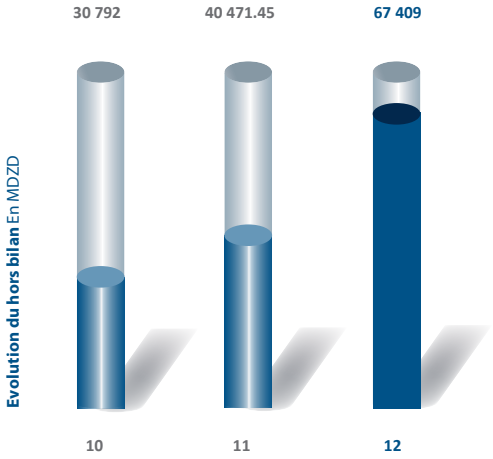

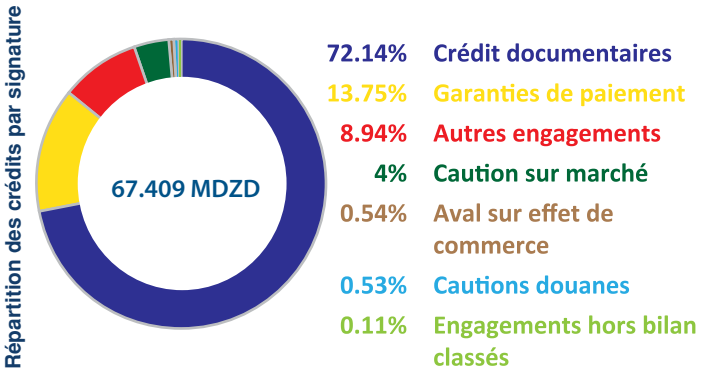

L'activité du commerce extérieur a été marquée par une forte évolution, tant au plan du volume que celui des montants des opérations traitées.

En termes de composante, les engagements liés aux ouvertures de lettres de crédit documentaires demeurent importants et constituent la part la plus importante de ce type de crédit.

Total Qualité, défi et réalité

Un traitement de qualité des opérations de la banque à l'intérieur de toutes ses structures, est devenu l'affaire de tous les employés AGB, qui se voient impliqués de près ou de loin.

Mesurer, améliorer et maintenir la qualité de service font désormais partie de leur quotidien. Ainsi, 2012 est marquée par le lancement pour la première fois, de deux opérations importantes :

La première est un **sondage en continu** sur le site web, relatif à la perception par les clients de la qualité au sein de la banque.

La seconde est le lancement des opérations de «**visite client mystère**» sur tout le réseau des agences.

Elles ont été suivies de formations ciblées pour améliorer les points faibles constatés et faire monter en compétence encore plus, les collaborateurs de la banque.

Pour se faire, le Correspondent Banking a fait l'objet d'une attention particulière pour le renforcement et l'élargissement des relations avec les correspondants étrangers de manière à répondre aux sollicitations de la clientèle.

Ces actions se sont traduites par une augmentation des lignes de confirmation dont nous bénéficions auprès des correspondants de 66%, démontrant ainsi toute la confiance qu'accordent les partenaires étrangers.

Enfin, il est important d'indiquer par ailleurs que l'émission des messages SWIFT (ouverture/ modification/ appel de fonds) a été automatisée par l'intégration du BATCH OUT dans le système de gestion de la banque.

Cette évolution dénote l'attrait des clients pour les produits et services innovants et exclusifs que la banque propose, mais aussi les efforts déployés pour instaurer d'une manière continue, une meilleure qualité de service dans le traitement des opérations à l'international.

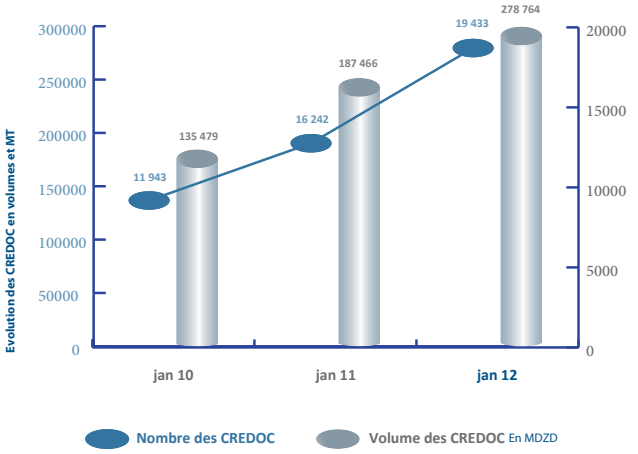

Le risque de crédit

Les actions de recouvrement engagées par la banque ont porté leur fruit.

Une veille constante a été mise en place durant cette année ce qui a permis une réaction plus rapide et plus appropriée pour chaque cas qui se présente.

C'est ainsi que les créances douteuses ont évolué à la baisse en 2012 et cela aussi bien en valeur absolue qu'en valeur relative.

Activités de Support

Communication & Marketing

L'activité « Communication et Marketing » a apporté un appui positif aux actions commerciales à l'occasion des ouvertures des nouvelles agences, et pour plus de vulgarisation des produits proposés, sans compter l'image de la banque de plus en plus présente dans l'esprit des citoyens.
Elles se sont basées sur la presse ainsi que sur les différents supports interne de communication.

Cinq campagnes institutionnelles intégrées ont été entreprises pour l'agence du Self Banking et quatre autres agences de l'intérieur.

L'inauguration officielle de l'agence Self Banking d'Alger a été l'occasion de lancer et médiatiser la mise en exploitation de la première agence automate d'Alger au regard des services innovants qu'elle offre aux clients.

En complément aux outils de communication des produits existants au niveau des agences, une campagne interne de SMS Banking, a été lancée touchant ainsi un nombre important de clients leur donnant aussi bien une information sur les nouveautés apportées par la banque que sur les opérations qu'ils initient.

Le Mécénat et sponsoring

Une démarche indispensable pour marquer l'engagement de Gulf Bank Algeria aux côtés des acteurs d'initiatives citoyennes.

Comme chaque année l'association « Le Souk » des étudiants en médecine a bénéficié de la confiance de la banque sous forme d'une aide, pour l'organisation d'une journée de loisirs au bord de la plage Club Des Pins, au profit de 800 enfants malades et/ou en difficultés, issus des différents hôpitaux, orphelinats et écoles spécialisées de la Wilaya d'Alger.

Sous un autre chapitre, AGB était présente à l'occasion des festivités du cinquantenaire de l'indépendance, par une opération de Sponsoring de la 4ème édition du festival Culturel International de Musique Symphonique 2012.

Sous une large couverture médiatique, elle fut Organisée au Théâtre National Algérien et a vu la participation 24 pays. Cette manifestation a favorisé la création d'un espace d'échanges et surtout de rencontres entre les musiciens algériens et les invités internationaux.

Elle a également permis au public de mieux découvrir les différentes formes sous lesquelles peut se décliner la musique symphonique et offrir l'opportunité de présenter des œuvres musicales inédites.

Ressources humaines

En ligne avec la stratégie globale de la Banque, la DRH a connu en 2012 une forte croissance de l'activité, notamment au niveau des services de recrutement, de gestion des carrières et de la formation.

L'année 2012 a enregistré 215 nouvelles jeunes recrues diplômées, ceci en réponse aux besoins de développement des activités de la banque et de l'élargissement du réseau. Soit un total de 551 collaborateurs engagés pour la banque, dont 58% ont moins de 35 ans.

Dans le domaine de la formation, AGB a renforcé sa politique d'investissement au niveau des moyens, de la préparation des futurs cadres et surtout de la gestion des talents qui doivent assurer la succession du management.

Le budget attribué à la formation en 2012 était de 75 millions de dinars, ce qui représente 8,9% de la masse salariale, contre 5,7% en 2011.

Dans ce cadre, le projet global de formation pour 2013 est articulé autour de deux objectifs primordiaux :

- Améliorer la performance actuelle et future des collaborateurs
- Valoriser les comportements éthiques et sociaux autant que les résultats.

Ces actions seront davantage soutenues par l'ouverture en début 2013 des activités du premier centre de formation des compétences de la banque.

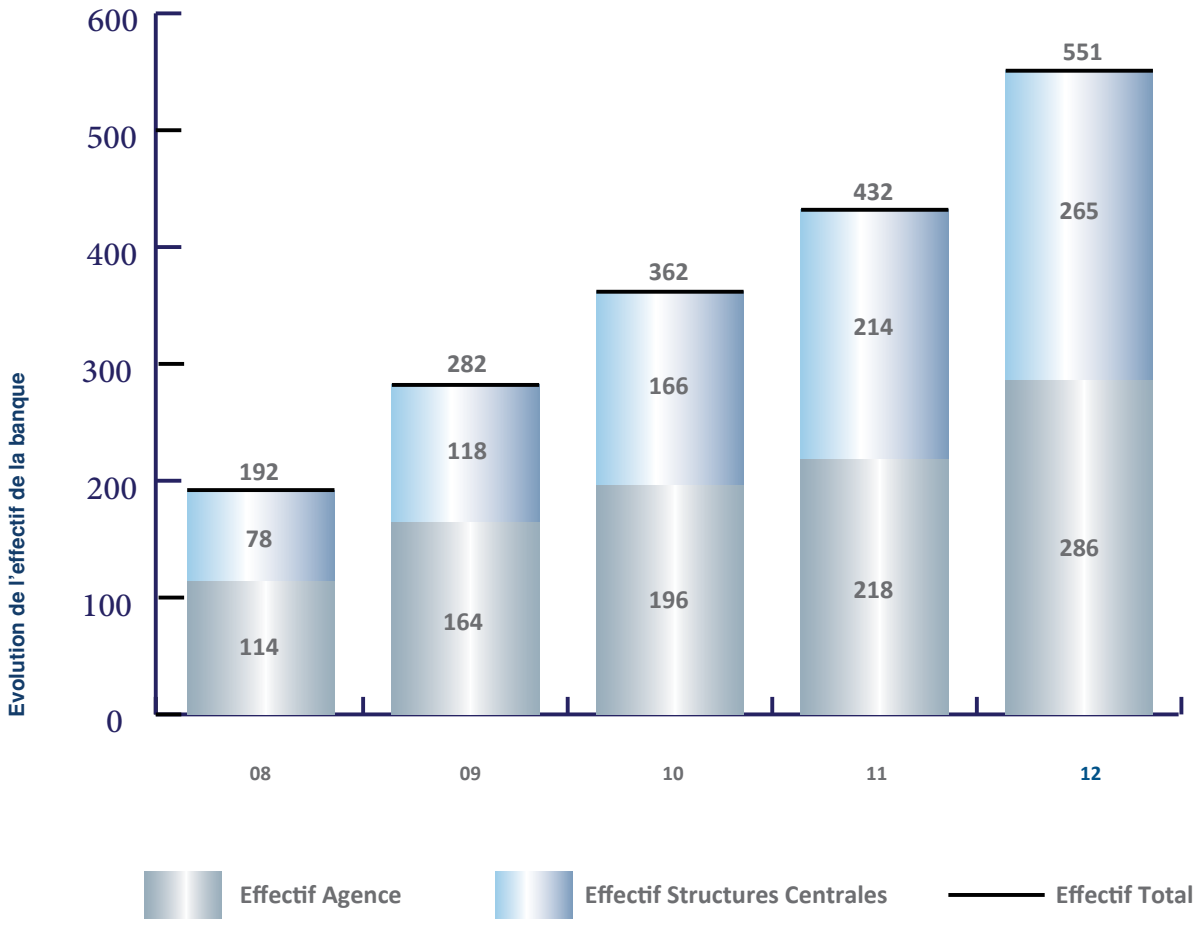

Comptabilité et contrôle de gestion

Au cours de l'exercice 2012, la Direction de la comptabilité a poursuivi l'amélioration de la qualité des services destinés aux différentes structures de la banque, notamment avec un contrôle plus rigoureux des opérations comptables.

De plus, dans le cadre de la séparation des tâches, il a été créé la cellule « Comptabilité et fiscalité ».

Quant aux aspects relatifs à la gestion prévisionnelle et aux contrôles des réalisations, le contrôle de gestion a été renforcé par un nouvel outil pour mieux appréhender toutes les données et permettre la mise en œuvre facile de plusieurs scénarios et variables.

En d'autres termes, il s'agit de l'application de l'analyse de la performance des agences par la méthode DEA « DATA Enveloppement Analysis ».
L'année 2012 a été également l'année du lancement du projet de mise en place de la comptabilité analytique des activités.

Agence Self Banking

Contrôle interne

Sous la coupe de la division Risk Management, le dispositif de contrôle interne est articulé autour de trois structures indépendantes l'une de l'autre dont les missions sont complémentaires.

Il s'agit de la conformité, du contrôle permanent et du risque opérationnel.

Pour se conformer aux directives du régulateur sur le plan de la déontologie et lutte contre le blanchiment d'argent, le département de la conformité a renforcé ses activités et la fréquence des contrôles des mouvements de fonds.

Le contrôle permanent, a vu ses missions renforcées par l'intégration à ses tâches classiques des missions dites « thématiques ».

Celles-ci touchent des compartiments spécifiques. Quatre missions par agence et par trimestre sont ainsi programmées renforçant de ce fait le contrôle au jour le jour des opérations de toutes natures effectuées par l'agence.

Cette démarche a été complétée par des contrôles sur pièces à distance ainsi que des missions de controle général.

L'activité du contrôle permanent a non seulement permis une nette amélioration dans l'application des procédures mais aussi une meilleure gestion des risques opérationnels.

Sur un autre plan, elle a grandement contribué à améliorer la compréhension des textes réglementaires en agence.

En parallèle, un travail d'élaboration d'une cartographie des risques opérationnels a été entamé par la mise en place des ateliers RCSA (Risk and Control Self Assessment).

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Approbation des résultats 2012

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Extrait du Procès-Verbal de l'Assemblée Générale

Tenue le 31 Mars 2013

L'an deux mille treize et le trente et un mars et à partir de quatre heures de l'après-midi, s'est tenue une réunion de l'Assemblée Générale Ordinaire des actionnaires au siège de Gulf Bank Algeria, société par actions, au capital social de 10.000.000.000,00 DA, sise à Haouch Kaouch, Route de Cheraga, Dely Ibrahim, Alger.

Il a été dressé une feuille de présence, signée par les actionnaires présents et ceux représentés regroupant 999.999 actions soit l'équivalent de 99,99% du capital social de la banque.

L'Assemblée a procédé à l'élection de son bureau présidé par Monsieur Abdelkrim ALKABARITI, assisté de Messieurs : Massaoud Mahmoud Hadji Djawhar HAYAT, Mohamed EL FEKIH, Hadj Ali GHOZALI et Rabih SOUKARIEH.

Monsieur Mohamed LOUHAB, Directeur Général est désigné en qualité de secrétaire de séance.

Etaient également présent Messieurs :
- Meguellati InCha allah
- Khedouci Bechala.

En leur qualité de commissaires aux comptes.

Le bureau certifie véritable et exacte la feuille de présence qui est annexée au présent procès-verbal.

Le Président s'assure que suivant la feuille de présence l'Assemblée Générale Ordinaire est substituée légalement.

Le président déclare que le nombre d'actions exigées par la loi pour permettre à l'Assemblée Générale Ordinaire de délibérer valablement est atteint dans la mesure où les actionnaires présents et représentés possèdent 999.999 actions soit 99,99%.

Le président met alors à la disposition des membres de l'Assemblée Générale Ordinaire les documents ci-dessous désignés :

- Les copies des convocations adressées aux actionnaires ;
- Les procurations des actionnaires représentés ;
- La feuille de présence, signée par les membres présents ;
- Le rapport de gestion de l'exercice 2012 ;
- Le rapport des commissaires aux comptes 2012 ;
- La situation financière de l'exercice 2012 ;
- Le projet des résolutions.

Ainsi que l'ordre du jour comportant les points suivants :

1- Approbation du bilan et du compte de résultat consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2012 ;
2- Affectation du résultat de l'exercice clos le 31 décembre 2012 ;
3- Quitus ;
4- Rapport spécial des Commissaires aux comptes sur les conventions et engagements visés aux articles 628 et suivants du code de commerce notamment pour celles passées entre une société et ses mandataires sociaux, mais également entre sociétés d'un groupe avec dirigeants sociaux communs ;
5- Fixation du montant des jetons de présence ;
6- Honoraires des commissaires aux comptes pour l'exercice 2012 ;
7- Autres résolutions.

De ce fait, l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires, après avoir exposé et examiné tous les points et sujets à débattre décide :

RESOLUTION N°01 : APPROBATION DU BILAN ET DU COMPTE DE RÉSULTAT CONSOLIDÉS DE L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2012

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Générales Ordinaires, après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux comptes sur l'exercice clos le 31 décembre 2012, approuve le bilan au 31 décembre 2012 et le compte de résultat de l'exercice 2012 établis conformément aux normes du Système Comptable Financier (SCF) telles qu'adoptées par les autorités Algériennes, et se soldant par un bénéfice net de 3.999.079.7140,61 Dinars Algériens.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°02 : AFFECTATION DU RÉSULTAT DE L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2012

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Ordinaires, décide l'affectation du résultat de la manière suivante :
- Réserves légales : 5%, soit un montant de : 199.953.987,03 DZD.
- Dividendes à distribuer aux actionnaires : 1.750.000.000,00 DZD.
- Provision pour tantièmes : 39.607.843,14 DZD.
- Report à nouveau : 2.009.517.910,44 DZD.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°03 : QUITUS

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majrité requises pour les assemblées ordinaires et en conséquence de l'approbation des résolutions qui précèdent, l'Assemblée Générale donne quitus aux membres du Conseil d'Administration de l'exécution de leurs mandats pour l'exercice écoulé.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°04 : RAPPORT SPÉCIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LES CONVENTIONS ET ENGAGEMENTS VISÉS AUX ARTICLES 628 ET SUIVANTS DU CODE DE COMMERCE NOTAMMENT POUR CELLES PASSÉES ENTRE UNE SOCIÉTÉ ET SES MANDATAIRES SOCIAUX MAIS ÉGALEMENT ENTRE SOCIÉTÉS D'UN GROUPE AVEC DIRIGEANTS SOCIAUX COMMUNS.

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Générales Ordinaires, prend acte du rapport spécial établi par les Commissaires aux comptes sur les conventions et engagements visés aux articles 628 et suivants du Code de commerce.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N°05 : FIXATION DU MONTANT DES JETONS DE PRÉSENCE

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Générales Ordinaires, fixe à 3.100.000,00 Dinars nets le montant maximum de la somme annuelle à verser au Conseil d'Administration à titre de jetons de présence et ce, jusqu'à ce qu'il en soit décidé autrement.

Cette résolution a été adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N° 06 : HONORAIRES DES COMMISSAIRES AUX COMPTES POUR L'EXERCICE 2012

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Générales Ordinaires a décidé de fixer les honoraires des commissaires aux comptes pour l'exercice 2012 en conformité avec la loi.

Cette résolution a été adoptée à l'unanimité.

RESOLUTION N° 07 : AUTRES RÉSOLUTIONS

L'Assemblée Générale, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises pour les Assemblées Générales Ordinaires donne tous pouvoirs au porteur d'un original, d'une copie ou d'un extrait du procès-verbal de la présente Assemblée Générale pour effectuer toutes les formalités légales ou administratives et faire tous dépôts et publicité prévus par la législation en vigueur relatifs à l'ensemble des résolutions qui précèdent.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité.

Plus rien n'étant à l'ordre du jour, la séance est levée à sept heure du soir.

Le Président

Le Secrétaire

Rapport de certification 2012

Messieurs;

Dans le cadre de notre mission de Commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers dont copie jointe au présent rapport, établis par Gulf Bank Algeria pour l'exercice clos, le 31 décembre 2012 et comprenant :

- Le bilan Actif et Passif,
- Le hors bilan,
- Le compte de résultats,
- Le tableau des flux de trésorerie,
- Le tableau de variation des capitaux propres,
- L'annexe aux états financiers.

Les comptes de la Gulf Bank Algeria ont été arrêtés par le Conseil d'Administration tels qu'ils vous sont présentés lors de cette AGO.

L'établissement des états financiers, conformément aux dispositions réglementaires émanant de la banque d'Algérie, relève de la responsabilité de la Direction de la Banque.

Notre responsabilité en notre qualité de Commissaires aux Comptes consiste à exprimer une opinion sur ces états financiers sur la base de vérifications conformément aux normes d'Audit généralement admises par la profession.

Ces normes requièrent que l'Audit soit planifié et réalisé en vue d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes ne comportent pas d'erreurs ou d'anomalies significatives.

Il y a lieu de préciser que les comptes de la Gulf Bank Algeria (AGB) sont arrêtés conformément aux instructions de la Banque d'Algérie et au nouveau système comptable financier algérien, référentiel, globalement compatible avec les normes internationales IAS/IFRS.

Nos contrôles ont donc consisté à examiner, sur la base de tests, les éléments justifiant les montants présentés dans les états financiers.

Notre Audit nous a permis également d'évaluer les principes comptables appliqués et les estimations significatives faites par la Direction, ainsi que le respect de la présentation des états financiers dans leur ensemble.

Dans le cadre de nos travaux, nous avons effectué les tests et vérifications que nous avons jugées nécessaires pour l'accomplissement des normes de la profession et l'expression de notre opinion.

Compte tenu des résultats de ces travaux, nous estimons être en mesure d'affirmer que nos vérifications constituent une base raisonnable pour exprimer une opinion sur les comptes arrêtés au 31 Décembre 2012.

Opinion sur les comptes :

Aux termes des diligences effectuées, nous sommes en mesure de certifier que les comptes annuels tels qu'ils vous sont présentés sont annexés au présent rapport, avec un bilan totalisant à l'actif et au passif un montant de : Cent cinq milliards deux cent trente-neuf millions deux cent soixante-cinq mille Dinars Algériens (105 239 265 000 DA) et un résultat bénéficiaire net de : Trois milliards neuf cent quatre-vingt-dix-neuf millions quatre-vingt mille Dinars algériens (3 999 080 000 D.A) sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle de la situation financière de la Banque AGB au 31 Décembre 2012.

Nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les lois et règlements en vigueur.

Les rapports spéciaux correspondants sont joints en annexes.

En outre, nous pouvons affirmer que nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la concordance avec les comptes annuels, des informations financières données dans le rapport de gestion présenté par le Conseil d'Administration.

Cabinet C.C.A.
B. KHEDOUCI
Comptabilité - Conseils - Audit
BOUZAREAH - ALGER

B.KHEDDOUCI

E.MEGUELLATI

EXPERT COMPTABLE
MEGUELLATI Ezzeddine

Etats Financiers 2012

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012 **Milliers DA**

	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782	21 013 680
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351	21 163
5	Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392	44 622 412
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impot courant Actif	882 001	658 704
8	Impot différe Actif	48 593	
9	Autres actifs	133 628	5 854 505
10	Comptes de régularisation	3 166 571	160 302
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	4 205 129	2 830 037
14	Immobilisations incorporelles	98 143	35 004
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2012 **Milliers DA**

	PASSIF	31/12/2012	31/12/2011
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions Financières	135 816	235 163
3	Dettes envers la clientèle	65 459 325	43 726 586
4	Dettes représentées par un titre	10 304 827	6 263 544
5	Impôts courants Passif	1 796 690	1 120 793
6	Impots Différés Passif		
7	Autres Passifs	5 766 180	8 864 210
8	Comptes de régularisation	4 365 969	545 945
9	Provisions pour risques et charges	279 725	61 016
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 435 535	913 129
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	397 913	268 348
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	1 298 205	621 452
19	Résultat de l'exercice	3 999 080	2 591 296
	TOTAL PASSIF	**105 239 265**	**75 211 482**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2012 **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	31/12/2012	31/12/2011
A	**A - Engagements Donnés**	**67 409 124**	**40 471 445**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle	52 132 806	39 834 104
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	2 520 127	595 731
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	12 756 191	
5	Autres engagements donnés		
6	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		
7	Engagements douteux		41 610
B	**B - Engagements Reçus**	**10 337 557**	**8 740 441**
8	Engagements de Financements reçus des institutions financières		
9	Cautions et Avals d'ordre institutions Financières	4 847 367	5 376 015
10	Engagements de Garanties reçus des institutions Financières		
11	Engagements de garantie reçus de la clientèle	5 490 190	3 364 426

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2012	31/12/2011
1	Intérêts et produits assimilés	4 195 108	2 706 119
2	Intérêts et charges assimilés	- 781 927	- 609 960
3	Commissions	6 377 520	4 341 264
4	Charges/Commissions	- 286 914	- 181 007
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	59 164	65 804
8	Charges des autres activités		- 1 287
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**9 562 951**	**6 320 933**
10	Charges générales d'exploitation	- 2 684 028	- 1 840 790
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 246 976	- 177 595
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 631 947**	**4 302 548**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 2 735 998	- 1 515 002
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	1 611 799	741 283
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 507 748**	**3 528 828**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**	**5 507 748**	**3 528 828**
20	Impots sur les résultats et assimilés	- 1 508 668	- 937 533
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**3 999 080**	**2 591 296**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 3 TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2012 **Milliers DA**

	31/12/2012	31/12/2011
Résultat avant impôts	**5 507 748**	**3 528 829**
.+/- Dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	224 923	177 963
.+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations.		
Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	1 173 468	774 059
.+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement		
.+/- Produits /charges des activités de financement		
.+/- Autres mouvements		
Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)	1 398 391	952 022
.+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	- 99 348	- 99 658
.+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	4 839 611	- 6 934 775
.+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers		
.+/-Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	3 611 680	463 751
.+/-Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers		
.-Impôts versés	- 1 104 661	- 842 431
.=Diminution /(augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléménts 9 à 13)	**7 247 282**	**- 7 413 113**
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLES (Total des éléments 18 et 14) (A)	**14 153 421**	**- 2 932 262**
.+/- Flux aux actifs financiers y compris les participations		
.+/- Flux liés aux immeubles de placement		
.+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	- 1 663 153	- 432 056
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)	**- 1 663 153**	**- 432 056**
.+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	- 1 784 978	- 1 510 471
.+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)	**- 1 784 978**	**- 1 510 471**
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)		
AUGMENTATION /(DIMUNITION)NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	**10 705 290**	**- 4 874 789**
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	14 153 421	- 2 932 262
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	- 1 663 153	- 432 056
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	**-1 784 978**	-1 510 471
Effet de variation des taux de change sur la trésorerie et équivalant de trésorerie (D)	**-**	-

ANNEXE N° 3 TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2012 (suite)

TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE		
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**21 034 843**	**25 909 632**
Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)	21 013 680	25 806 750
Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	21 163	102 882
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)	**31 740 133**	**21 034 843**
Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)	31 721 782	21 013 680
Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	18 351	21 163
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	**10 705 290**	**- 4 874 789**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°04 TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES **Milliers DA**

INTITULÉ	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2010	**10 000 000**				**2 394 796**
Impact des changements de méthode comptable					5 475
Impact des corrections d'erreur significatives					-
Solde au 31/12/2011 Corrigé	**10 000 000**				**2 400 271**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-1 510 471
Opération en capital					
Résultat net de l'exercice 2011 N-1					2 591 296
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**				**3 481 096**
Impact des changements de méthode comptable					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31/12/2011 corrigé	**10 000 000**				**3 481 096**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-1 784 979
Opérations en capital					
Résultat net de l'exercice 2012					3 999 080
SOLDE AU 31/12/2012	**10 000 000**				**5 695 197**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Notes Explicatives

ANNNEXE N° 5 AUX ETATS FINANCIERS

NOTE N°1 **REGLES ET METHODES COMPTABLES**

1. Statuts

Gulf Bank Algeria a été créé en 2003 sous la forme de Société Par Actions. Elle a été agréée en qualité de Banque commerciale par la décision N° 03/03 de la Banque d'Algérie du 15 Décembre 2003.

2. Réseau d'exploitation AGB

Au 31 décembre 2012, la Banque comptait un réseau de 31 Agences en exploitation sur le territoire national.
La Banque a obtenu en 2012 l'agrément d'ouverture de 3 agences.

3. Principales conventions et directives comptables

Les états financiers de la Gulf Bank Algeria sont conformes aux, règlements et principes comptables édictés par les lois et règlements de la Banque d'Algérie.

Les principes et règles comptables appliqués au sein de la Banque sont conformes aux dispositions édictées par le Plan comptable sectoriel Algérien des Banques et aux normes comptables en usage dans le système bancaire islamique dont les références sont rappelées ci-dessous

- loi n° 07-11 du 25/11/2007 portant système comptable financier
- règlement n° 09-04 du 23 Juillet 2009 portant plan de comptes bancaire et règles comptables applicables aux Banque et aux établissements financiers,
- règlement n°09-05 du 18 Octobre 2009 relatif à l'établissement et à la publication des états financiers des banques et des établissements financiers,

3.1 Règles de présentation des états financiers

Les états financiers sont confectionnés conformément au règlement n° 09-05 du 18 octobre 2009 de la Banque d'Algérie, relatif à l'établissement et à la publication des états financiers des banques et des établissements financiers.

3.2 Règles d'évaluation des états financiers

3.2.1 Le coût historique

Les états financiers centralisent les comptes de l'ensemble des agences et sont élaborés conformément au principe de la continuité d'exploitation et du coût historique.

3.2.2 La conversion de devises

Les éléments d'actif et de passif monétaires en devises de la Banque sont convertis en dinars aux cours moyens en vigueur à la date de clôture. La Banque ne génère pas de produits et charges libellés en devises.

3.2.3 Les prêts :

Les prêts et créances sur la clientèle sont comptabilisés en coût. Les frais de transactions sont inscrits aux produits lors de leurs constatations. Une créance est considérée comme étant douteuse dès qu'elle est en impayé depuis plus de 90 jours dans ce cas la totalité des créances détenues sur le client concerné sont considérées comme douteuses et font l'objet, après déduction des garanties financières, d'une dotation pour perte de valeur conformément a l'instruction 74/94 banque d'Algérie.les intérêts non recouvrés sur ces créances sont calculés et comptabilisés en intérêts réservés, ils ne sont imputés dans un compte de produit que lorsqu'ils sont effectivement encaissés.

ANNNEXE N° 5 AUX ETATS FINANCIERS

NOTE N°1 **RÈGLES ET MÉTHODES COMPTABLES**

3.2.4 Les amortissements

Les amortissements des immobilisations sont calculés sur la base de la méthode de l'amortissement constant. Les taux utilisés sont ceux couramment pratiqués, à savoir :

▶ **Pour les immobilisations corporelles :**

Matériel de bureau	10%
Télésurveillance	10%
Mobilier de bureau	10 %
Matériel de transport	20 %
Matériel informatique	20 %
Coffres forts	10 %
Agencements/installations	10 %
Mobilier et Equipements ménager	20 %

▶ **Pour les immobilisations incorporelles :**

Logiciels informatiques	20 %

3.2.5 Les provisions :

▶ Les provisions pour créances douteuses nominatives :

Elles sont constituées conformément à l'instruction N°74/94 du 29/11/1994 de la Banque d'Algérie.

Une créance est considérée comme étant douteuse dès qu'elle est en impayée depuis plus de 90 jours. Dans ce cas, la totalité des créances détenues (déchéance du terme) sur le client concerné sont considérées comme douteuses et font l'objet, après déduction des garanties financières, d'une provision à hauteur de :

- 30% si la créance est impayée entre 91 et 179 jours. Cette créance est qualifiée de « créance à problèmes potentiels ;
- 50% si la créance est impayée entre 180 et 365 jours. Cette créance est qualifiée de « créance très risquée » ;
- 100% si la créance est impayée depuis plus d'une année. Cette créance est qualifiée de « créance compromise ».

▶ Les Provisions pour Risques Bancaires Généraux :

La Banque constitue, conformément à la réglementation en vigueur, une provision pour risques bancaires généraux ce en application des dispositions de l'instruction 74/94 du 29/11/1994 de la Banque d'Algérie.
Cette provision est constituée annuellement à hauteur de 1% sur les créances courantes jusqu'à atteindre 3% du total des créances saines. La provision ainsi constituée n'est pas admise à déduction dans l'assiette fiscale.

4. Réserves

4-1. Réserves légales

Conformément à l'article 717 du code de commerce et aux statuts de la Banque, il est constitué un fonds de réserve légale sur les bénéfices réalisés de 5% jusqu'à concurrence de 10% du capital. Les statuts de la Banque autorisent l'Assemblée Générale Ordinaire à affecter une partie du bénéfice net après déduction de la réserve légale, aux comptes des réserves facultatives.

4-2. Réserve obligatoire

Conformément à l'Instruction de la Banque d'Algérie N°02/04 du 13/05/2004 relative au régime des réserves obligatoires, Gulf Bank Algéria –AGB- détermine mensuellement, le montant de cet instrument de politique monétaire de la Banque d'Algérie, est calculé en extra comptable, qui s'élève au 31 Décembre 2012 à 8 168 792 000.00 DA. Cette réserve est calculée au taux de 11% sur le montant cumulé des dépôts en dinars.

5. Réalisation des produits et marges

Les produits et marges générés pour les opérations de financement sont calculés à la date du contrat ; ces produits sont déterminés d'avance et comptabilisés dans des comptes rattachés et constatés en produits au fur et à mesure de leurs échéances.
Les commissions prélevées sur les crédits documentaires sont calculées dès leurs ouvertures et à l'application des conditions de banque en vigueur.

6. Compensation des comptes

La présentation des états financiers respecte le principe de la non compensation entre les postes du bilan, du hors bilan et ceux des produits et des charges.
Les opérations de même nature et celles dont la Banque a un droit juridiquement exécutoire d'opérer à une compensation sont présentées à leur valeur nette.

7. Investissements en cours

Les dépenses d'investissement relatives aux projets d'ouverture d'agences sont comptabilisées par le siège en investissement en cours. A l'ouverture de l'agence, ces dépenses sont imputées aux comptes correspondants des immobilisations.

8. Système informatique

Le système informatique en place depuis la création de la Banque est dénommé SGB (Système Global Banking).

Il est basé sur l'approche « client » et dossiers ; il est multidevises, multi-langues et multi-sièges. Il est flexible et permet d'interfacer les différents modules avec d'autres systèmes en entrée et en sortie.

Les fonctionnalités du système permettent de prendre en charge les opérations suivantes :

- Ouverture de comptes ;
- Gestion client /comptes ;
- Gestion des mandataires des comptes ;
- Gestion des signatures déposées ;
- Gestion des chéquiers ;
- Gestion des opérations.

NOTE N°2 **INFORMATIONS RELATIVES AU BILAN**

ACTIF :

POSTE 2.A.1 : CAISSE, BANQUES CENTRALES, TRESOR PUBLIC ET CCP

31 12 2012	31 12 2011	Variation	%
31 721 781 605	21 013 680 128	10 708 101 477	51%

Ce poste regroupe l'ensemble des comptes de disponibilités immédiates en dinars et en devises de la Banque, dont la ventilation est reprise ci-dessous, et qui constituent 30.14% du total du bilan:

Disponibilités en caisse DA	1 752 477 021
Disponibilités en caisse DAB	147 370 500
Disponibilités en caisse devises	95 088 423
Compte chez la Banque d'Algérie DA	9 762 003 210
Comptes chez la Banque d'Algérie devises	1 161 677 941
Versements en instance d'imputation chez la Banque d'Algérie	2 810 020 000
Facilité de dépôts	10 700 000 000
Compte de prêt à terme	4 970 000 000
Compte chez les CCP	49 411 066
Comptes chez le Trésor Public	267 807 643
Autres avoirs	5 925 801.00
TOTAL	**31 721 781 605**

La contrevaleur en dinars des dépôts en devises clientèle s'élève à 1 025 764 133 Dinars ce qui correspond à 3.23% des disponibilités de la Banque dont le montant global s'élève à 31 721 781 605 Dinars.

Les comptes de liquidité immédiate de la Banque, marquent une progression de 51% par rapport à l'exercice 2011 résultant essentiellement des dépôts de la clientèle toutes natures confondues, qui enregistrent un accroissement 21 milliards de DA, soit +50%.

La trésorerie immédiate de la Banque se situe à un niveau appréciable. Avec les actifs réalisables a court terme, elle couvre la somme des exigibilités a vue et a court terme. Le coefficient de liquidité au 31/12/2012 calculé en application de l'instruction N°07-2011 de la banque d'Algérie est de 2.65 % le minimum accepté étant de 1%.

POSTE 2.A.2 PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart %
18 350 689	21 163 084	-2 812 395	-13%

Il s'agit d'avoir détenus auprès :

● des confrères Algérie	481 777
● des correspondants étrangers (CV/DA)	17 868 912
TOTAL	18 350 689

La baisse enregistrée par ce poste s'explique pour l'essentiel, par celle de nos avoirs chez les correspondants étrangers, constitués à fin décembre 2012 en couverture d'opérations de commerce extérieur dont le règlement est imminent.

POSTE 2.A.3 : PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE

31 12 2012	31 12 2011	variation	%
64 949 391 756	44 622 411 789	20 326 979 967	46%

En valeur relative, ce poste représente 61.72% du total du bilan de la Banque contre 59.33% à la fin 2011.

Les créances sur la clientèle, se sont accrues de 20 326 980 milliers de Dinars, soit 46% de plus par référence à 2011.

Cette forte augmentation est liée au développement de l'activité de la Banque d'une part, et à l'extension de son réseau d'exploitation qui s'est renforcé de trois (3) nouvelles agences au cours de l'année 2012.

L'analyse de ces créances par durée résiduelle et par agents économiques et suivant la qualité (créances courantes ou classées) est fournie dans les tableaux ci-dessous.

Désignation	Agents économiques			Total
	Sociétés non financières		Ménages	
	Publiques	Privées		
Créances courantes				
0 à 6 mois		41 497 372	1 282 356	42 779 728
> à 6 mois jusqu'à 12 mois		4 615 813	299 317	4 915 130
> à 12 mois jusqu'à 24 mois		3 079 808	608 322	3 688 130
> à 24 mois		8 649 275	2 743 181	11 392 456
Créances classées nettes de provisions				
Créances à problèmes potentiels		41 332		41 332
Créances risquées		675 511		675 511
Créances compromises		14 798	68 117	82 915
Provisions sur créances douteuses		1 282 484	91 705	1 374 189
TOTAL GENERAL		**59 856 393**	**5 024 881**	**64 949 391**

POSTE 2.A.4 : IMPOTS COURANTS ACTIFS

31 12 2012	31 12 2011	variation	%
882 001 039	658 703 974	223 297 065	34%

Le contenu de ce poste représente essentiellement les acomptes provisionnels payés au titre de l'Impôt sur les Bénéfices des Sociétés (IBS) dont le montant s'élève à 843 779 771.87DA contre 642 050 027.44DA payés en 2011.

L'accroissement s'explique par le fait que les acomptes versés en 2012 sont plus importants que ceux versés en 2011, ce du fait que les acomptes sont calculés sur le résultat du dernier exercice (2011) et dont le montant était supérieur à celui de 2010.

NOTE N°2 **INFORMATIONS RELATIVES AU BILAN**

POSTE 2 .A.5 : IMPOTS DIFFERES – ACTIF

31 12 2012	31 12 2011	variation	%
48 592 848	-	48 592 848	100%

Il s'agit de la partie de l'impôt IBS à récupérer (créances sur le trésor) au cours de l'exercice 2013 au moment du paiement effectif de certaines charges et notamment celles relatives aux congés à payer (y compris les reliquats) et à la bonification sur le résultat, à verser au personnel de la Banque, ayant fait l'objet de provisions non déductibles de l'assiette IBS.

POSTE 2.A.6 : AUTRES ACTIFS

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
133 628 794	5 854 505 482	-5 720 876 688	-98%

Ce poste en s'inscrivant à 133 628 milliers de Dinars, marque une forte régression s'élevant à 5 720 877 milliers de DA par référence à son niveau de fin 2011.

L'analyse du tableau ci-dessous fait apparaitre que cette sensible diminution s'explique par le fait que certains comptes, notamment ceux du portefeuille et des opérations en attente de règlement, positionnés en 2011 dans ce chapitre, ont été classés au 31/12/2012 dans le poste « Compte de régularisation ».

En outre, la neutralisation au 31/12/2012 du solde du compte exigible après encaissement d'effets et remises documentaires, soit 4 016 millions de DA, explique également cette diminution.

Dinars

Libellé	31 12 2012	31 12 2011	Variations
Comptes de portefeuille			
Valeurs en recouvrement		1 004 079	-1 004 079
Effets en recouvrement		36 285 790	-36 285 790
Effets recouvr. Corresp. Étrangers		1 475 569 740	-1 475 569 740
Valeurs en cours de compensation		2 237 323 711	-2 237 323 711
Sous Total	-	3 750 183 320	-3 750 183 320
Autres actifs			
Prêts et avances		44 310 805	-44 310 805
Opérations en attente de réglements		1 811 974 727	-1 811 974 727
Autres débiteurs et cautionnements	116 880 781	241 846 900	-124 966 119
Divers (stock fournitures….)	16 748 013	6 189 731	10 558 282
Sous Total	133 628 794	2 104 322 162	-1 970 693 369
TOTAL GENERAL	**133 628 794**	**5 854 505 482**	**-5 720 876 689**

POSTE 2.A.7 : COMPTES DE REGULARISATION

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
3 166 571 430	160 302 319	3 006 269 111	1875%

En s'inscrivant à 3 166 571 milliers de DA, ce poste enregistre une augmentation significative s'expliquant par :

- le positionnement dans ce chapitre de certains comptes de portefeuille et les opérations en attente de règlement, qui étaient classés au 31/12/2011, dans le poste ci-dessus « Autres Actifs » ;
- les frais payés d'avance, constitués essentiellement par des loyers qui progressent de 153 285 milliers de DA.

Libellé	31 12 2012	31 12 2011	Variations
Comptes de portefeuille			
Valeurs en recouvrement	1 629 214		1 629 214
Effets en recouvrement	53 597 711		53 597 711
Effets recouvr. Corresp. Étrangers	-		-
Valeurs en cours de compensation	671 952 335		671 952 335
Chèques à rejeter en télécompensation	1 344 262 899		1 344 262 899
Chèques revenus impayés	14 257 656		**14 257 656**
Sous Total	2 085 699 816	-	2 085 699 816
Autres comptes de régulariation			-
Prêts et avances au personnel	-		-
Opérations en attente de réglements	707 942 447		707 942 447
Frais de services constatés d'avance	313 587 118	160 302 319	153 284 799
Autres actifs	59 342 050		59 342 050
Sous Total	1 080 871 614	160 302 319	920 569 295
TOTAL GENERAL	**3 166 571 430**	**160 302 319**	**3 006 269 111**

POSTE 2.A.8: PARTICIPATIONS, FILIALES, CO-ENTREPRISES, ENTITES ASSOCIEES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
15 675 000	15 675 000		

Cette rubrique n'a connu aucune évolution au terme de l'année 2012, elle abrite la participation de la banque au capital de deux institutions financières :

- Fonds de garantie des dépôts bancaires
- Centre de pré-compensation interbancaire

POSTE 2.A.9 : IMMOBILISATIONS CORPORELLES

31 12 2012	31 12 2011	Variation	%
4 205 128 883	2 830 036 629	1 375 092 254	49%

En valeur nette comptable, les immobilisations corporelles de la Banque totalisent à la fin 2012 un montant de 4 205 128 883 dinars contre 2 830 036 629 dinars à fin 2011, enregistrant ainsi un accroissement de 1 375 092 254 DA, soit + 49%.

Par nature, les immobilisations corporelles se décomposent ainsi :

Désignation	31/12/2012	31/12/2011	Ecart en valeur
Terrains	1 384 333 069	1 118 020 279	266 312 790
Bâtiments sociaux	444 130 900		444 130 900
Mobilier et équipement ménager	3 956 498	3 956 498	-
Coffres forts	15 730 183	13 324 365	2 405 817
Aménagements sociaux	1 516 657	1 516 657	-
Matériel informatique	246 616 437	173 262 957	73 353 479
Autres matériels de bureau	190 532 753	143 098 525	47 434 228
Mobilier de bureau	98 995 414	89 393 982	9 601 432
Matériel de transport	83 116 157	66 920 930	16 195 227
Télésurveillance	26 709 203	26 309 173	400 030
Aménagements	1 553 443 224	1 111 672 611	441 770 612
Investissement en cours	791 945 089	508 925 042	283 020 048
TOTAUX EN VALEUR D'ACQUISITION	**4 841 025 583**	**3 256 401 020**	**1 584 624 563**

Désignation	31/12/2012	31/12/2011	Ecart en valeur
Amortissement Bâtiments administratifs	13 227 301	5 200 000	8 027 301
Amortissement Coffres forts	5 501 889	4 044 444	1 457 444
Amortissement Matériel informatique	121 432 243	85 582 295	35 849 948
Amortissement Autres matériels de bureau	41 392 036	24 697 571	16 694 466
Amortissement Mobilier de bureau	29 900 388	21 516 652	8 383 736
Amortissement Matériel de transport	47 108 995	39 070 555	8 038 439
Amortissement Télésurveillance	9 458 503	6 801 758	2 656 745
Amortissement Aménagements	364 455 127	236 918 827	127 536 301
Amortissement Autres matériels et outillage	1 435 090	1 305 656	129 434
Amortissement Mobilier et équipements sociaux	1 985 127	1 226 631	758 495
TOTAUX D'AMORTISSEMENTS	**635 896 700**	**426 364 390**	**209 532 310**

Les immobilisations corporelles de la Banque en s'inscrivant, en valeur d'acquisition, à 4 841 025 milliers de DA, contre 3 256 401 milliers de DA à fin décembre 2011, marquent une progression de 1 584 624 milliers de DA, soit +48.66% de plus que leur volume à fin 2011 et dans le même temps, il a été procédé à de nouveaux amortissements pour un total de 209 532 milliers de DA au titre de 2012.

Les immobilisations corporelles amortissables de la Banque sont amorties globalement à plus 23.90% de leur valeur brute, en 2012 contre 26.17% à fin 2011.

POSTE 2.A.10 : IMMOBILISATIONS INCORPORELLES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
98 143 166	35 004 310	63 138 856	180%

L'accroissement enregistré dans ce poste est relatif aux acquisitions faites par la banque de divers logiciels permettant :

- L'amélioration de la qualité de service offerte à la clientèle ;
- L'amélioration de la productivité des employées de la banque ;
- L'optimisation des contrôles en amant et en aval des transactions bancaires.

Il s'agit entre autres de:

- STEMATCH SOFTWARE : Logiciel permettant le dénotage des états de rapprochement NOSTRO ;
- AEG MONITORING : Qupervision des applications SWIFT ;
- VMWARE : Logiciel permettant la virtualisation des serveurs de la Banque.
- AUTOCAD SOFTWARE : Logiciel utilisé par les services du département développement du réseau dans le cadre de l'aménagement des agences.

PASSIF:

POSTE 2.P.1 : DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
135 815 599	235 163 349	- 99 347 750	- 42%

Ce poste abrite exclusivement les emprunts à terme contractés auprès de la Société de Refinancement Hypothécaire (SRH) ce dans le cadre des crédits immobiliers réalisés par la Banque. La diminution enregistrée s'explique par les remboursements effectués au cours de l'année 2012.

POSTES 2.P.2 : DETTES ENVERS LA CLIENTELE

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
65 459 324 703	43 726 586 174	21 732 738 529	50%

En s'inscrivant à 65 459 325 millier de DA, ce poste représente 62.20% du total du bilan de la Banque et recouvre l'ensemble des dépôts de la clientèle à vue et à terme, hors bons de caisse. Ces derniers figurent dans le poste « dettes représentées par un titre ».

L'ensemble des dépôts de la clientèle y compris les dépôts souscrits sous forme de bons de caisse, totalisent 75 764 152 milliers de Dinars et représentent 72% du total du bilan de la Banque.

Par nature, ces dépôts progressent de 21 732 738 529 Dinars soit 50% de plus que leur niveau de 2011 et se répartissent comme suit :

Désignation	31 12 2012	31 12 2011	Variation
Comptes sur livret	4 489 670 620	2 960 837 282	1 528 833 338
Comptes de dépôts à terme	10 648 450 941	6 218 101 343	4 430 349 598
Comptes courants	21 694 804 816	14 283 591 668	7 411 213 148
Comptes de chèques particuliers	3 888 757 276	2 642 242 383	1 246 514 893
Comptes à vue Devises	676 343 225	440 925 256	235 417 969
Provisions Reçues en Garantie	21 648 627 235	15 877 157 123	5 771 470 112
Autres comptes de dépôts	2 412 670 590	1 303 731 119	1 108 939 471
TOTAUX	**65 459 324 703**	**43 726 586 174**	**21 732 738 529**

Par agents économiques et par durées résiduelles, ces ressources se détaillent selon le tableau ci-après :

Séquence	Durée résiduelle	Montant ménages	Nbr ménages	Montant corporate	Nbr corporate
1	jusqu'à 3 mois	12 136 400 129	54923	44 261 434 735	9010
2	> à 3 mois jusqu'à 6 mois	1 270 302 119	62	1 591 250 000	13
3	> à 6 mois jusqu'à 12 mois	370 092 474	28	4 925 000 000	13
4	> à 12 mois jusqu'à 18 mois	233 940 799	9	20 000 000	1
5	> à 18 mois jusqu'à 24 mois	35 000 000	3		
6	> à 24 mois jusqu'à 30 mois				
7	> à 30 mois jusqu'à 36 mois				
8	> à 36 mois jusqu'à 48 mois			400 000 000	1
9	> à 48 mois jusqu'à 60 mois			-	-
10	> à 60 mois	-	-	-	-
	Sous totaux	14 045 735 521	55 025	51 197 684 735	9 038
	Dettes rattachées			215 904 446	
	TOTAL	**14 045 735 521**	**55 025**	**51 413 589 181**	**9 038**

POSTE 2.P.3 : DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
10 304 827 444	6 263 544 362	4 041 283 082	65%

En s'inscrivant à 10 304 827milliers de Dinars, les dépôts souscrits par la clientèle sous forme de bons de caisse, continuent de progresser (+65%) par rapport à fin 2011

La structure de la durée résiduelle, de ces dettes se présente ainsi:

En milliers de DA

Durée résiduelle	Montant
Jusqu'à 3 mois	1 063 200
> à mois jusqu'à 6 mois	1 952 500
> à 6 mois jusqu'à 12 mois	4 778 000
> 12 mois jusqu'à 18 mois	658 500
> 18 mois jusqu'à 24 mois	652 500
> 24 mois jusqu'à 30 mois	300 900
> 30 mois jusqu'à 36 mois	323 000
> 36 mois jusqu'à 48 mois	38 500
> 48 mois jusqu'à 60 mois	359 500
> 60 mois	
+ dettes rattachées	178 227
TOTAL	**10 304 827**

POSTE 2.P.4 IMPÔTS COURANTS PASSIF

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
1 796 690 230	1 120 793 441	675 896 789	60%

Il s'agit essentiellement de l'Impôt sur les Bénéfices des Sociétés (IBS) à payer au plus tard le 30 avril 2013, après déduction des acomptes provisionnels déjà versés au cours de l'année 2012 et dont le montant s'élève à 843 779 772 Dinars (voir le poste « Impôts courants Actif ».

POSTE 2.P. 5 AUTRES PASSIFS

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
5 766 180 440	8 864 210 040	-3 098 029 600	-35%

Ce poste qui traduit les dettes provenant de divers comptes dont le détail est repris sur le tableau ci-dessous, enregistre une baisse de 35% s'expliquant ainsi :

- du classement dans le poste « comptes de régularisation » des valeurs exigibles après encaissement,
- de l'augmentation d'un montant de 1 488 837 milliers de DA, des provisions pour chèques de Banque
- En outre, le compte Exigible après encaissement d'effets et remises documentaires, qui présente un solde au 31/12/2012 de 4 373 millions de DA, a été neutralisé.

Comptes d'encaissement	31 12 2012	31 12 2011	VARIATION
CEAE clientèle	-	3 057 964 994	-3 057 964 994
CEAE correspondants étrangers	-	1 475 569 740	-1 475 569 740
Sous Total	-	4 533 534 734	-4 533 534 734
Autres comptes créditeurs			
Dettes para fiscales CNAS	37 670 813	29 178 005	8 492 808
Provisions pour chèques de Banque	5 219 862 668	3 731 026 082	1 488 836 586
Provision pour fonds de garantie FGDB	107 286 732	-	107 286 732
Provision sur sommes dues aux personnel	201 107 125	-	201 107 125
Comptes courants des associés	60 542 295	60 542 294	1
Fond des œuvre sociales	42 783 637	20 979 313	21 804 324
Transferts en attente d'éxecution	20 873 522	200 791 355	-179 917 833
Fournisseurs - retenues de garanties	29 504 525	23 686 412	5 818 113
Pénalités de retard	18 694 335	8 516 579	0 177 756
Autres créditeurs et sommes dues	27 854 789	255 955 265	-228 100 476
TOTAL	**5 766 180 440**	**8 864 210 040**	**-3 098 029 600**

POSTE 2.P. 6 COMPTES DE REGULARISATION

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
4 365 969 169	545 944 595	3 820 024 574	700%

Ce poste enregistre les opérations transitoires et affiche un solde cumulé de 4 365 969 milliers de DA, marquant ainsi une augmentation significative par référence à fin 2011 et résultant essentiellement :

- du positionnement à ce poste de valeurs exigibles après encaissement, alors qu'elles étaient classées au chapitre « Autres passifs ».
- de la variation positive de certains comptes de provisions et de comptes transitoires dont détail.

Désignation	31 12 2012	31 12 2011	Variation
CEAE Clientèle	3 162 814 805	0	3 162 814 805
Sous total	3 162 814 805		3 162 814 805
Autres comptes de régularisation			
Intérêts perçus d›avance	707 271 255	366 490 337	340 780 918
Frais de service à payer	145 352 607	5 2550 592	92 802 015
Provision pour fonds de garantie FGDB		71 144 076	-71 144 076
Provision sur sommes dues au personnel		55 759 590	-55 759 590
Agios réservés	19 524 403		19 524 403
Autres comptes transitoires	331 006 099		331 006 099
TOTAL	**4 365 969 169**	**545 944 595**	**3 820 024 574**

POSTE 2.P. 7 : PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
279 725 003	61 015 526	218 709 477	358%

Ce chapitre abrite les provisions en couverture de:

- Risque d'exécution des engagements par signature délivrés en faveur de certains clients dont les créances impayées ont été classées (créances douteuses) pour un montant = 26 532 309.00 DA
- Risques opérationnels = 32 986 460.00 DA
- Divers litiges avec des tiers = 220 206 233.00 DA

POSTE 2.P.8 : FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
1 435 535 532	913 128 880	522 406 652	57%

Ce poste s'explique exclusivement par la constitution de la provision prévue par le règlement 74/94 de la Banque d'Algérie. Cette provision est dotée annuellement à hauteur de 1% du total des créances courantes ; elle cesse d'être dotée lorsqu'elle atteint un taux de 3%.

POSTE 2.P.9: CAPITAL SOCIAL

31 12 2012	31 12 2011	variation	%
10 000 000 000	10 000 000 000	-	0%

Le capital social de la Banque n'a pas connu de changement au terme de l'année 2012.

POSTE 2.P.10 : RESERVES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
397 912 782	268 347 966	129 564 816	48%

Ce poste est constitué par la réserve légale dont l'évolution correspond à l'affectation au taux de 5% du bénéfice réalisé au titre de l'année 2011.

POSTE 2.P.11 REPORT A NOUVEAU

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
1 298 204 568	621 452 062	676 752 506	109%

En s'inscrivant à 1 298 205 milliers de DA, ce poste marque une forte augmentation par référence à fin 2011, soit +109% résultant de l'évolution contrastée des éléments suivants :

- de de la résorption du solde débiteur, dégagé par le compte « Changement de méthode » suite à l'application du SCF, soit 305 774 milliers de DA,
- de l'affectation au compte report à nouveau d'une partie du résultat bénéficiaire enregistré au titre de l'année 2011, soit 927 226 milliers de DA.

POSTE 2.P.12: RESULTAT DE L'EXERCICE

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	%
3 999 079 780	2 591 296 322	1 407 783 458	54%

Le Résultat net s'affiche à 3 999 080 milliers de DA, marque une progression de 54% par rapport à fin 2011 ce après avoir subi un impôt sur le bénéfice des sociétés de 1 508 668 milliers de DA. Ce résultat sera soumis pour répartition à l'Assemblée Générale Ordinaire de la Banque.

NOTE N° 3 **INFORMATIONS RELATIVES AU HORS BILAN**

A - ENGAGEMENTS DONNÉS

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
67 409 124	40 471 445	26 937 679	67%

POSTE 3.HB.1 : ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT FAVEUR CLIENTELE

Désignation	31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur
Engts de financement	52 132 806 107	34 472 590 330	17 660 215 777
Engts de garantie		5 403 123 785	-5 403 123 785
TOTAL	**52 132 806 107**	**39 875 714 115**	**12 257 091 992**

Les engagements enregistrés par ce poste sont constitués au 31/12/2012 à hauteur de 93.27% (soit 48 625 millions de DA) par les ouvertures de crédit documentaires en faveur de la clientèle.

L'important volume de ces engagements est consécutif d'une part, au développement du chiffre d'affaires réalisé par la Banque en matière d'opérations de commerce extérieur, et d'autre part, aux dispositions légales contenues dans la LFC 2009 limitant les opérations de commerce extérieur au seul mode de règlement de Credoc.

Observons toutefois que cette réglementation a été quelque peu assouplie respectivement en 2010 puis en 2011 pour permettre d'autres moyens de règlement ce en faveur notamment de sociétés de production.

POSTE 3.HB.2: ENGAGEMENTS DE GARANTIES D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
2 520 126 693	595 731 356	1 924 395 337	323%

Ces engagements représentent principalement des garanties délivrées, sur ordre de Banques étrangères pour le compte de sociétés étrangères exerçant en Algérie dans le cadre de marchés, au bénéfice d'opérateurs Algériens (Administrations et Sociétés).

POSTE 3.HB.3 : ENGAGEMENTS DE GARANTIES D'ORDRE DE LA CLIENTELE

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
12 756 191 125		12 756 191 125	100%

Ces garanties qui ne progressent en réalité que de 58%, correspondent aux engagements souscrits en faveur de la clientèle sous forme d'avals et de cautions ainsi qu'aux lettres de crédit avec différé de paiement.

En effet, en 2011 les garanties délivrées sous forme de cautions et avals ont été classées dans le chapitre engagements de financement (POSTE 3.HB.1) pour une valeur globale de 5 403 124 milliers de DA.

B - ENGAGEMENTS RECUS

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
10 337 557	8 740 441	1 597 116	18%

POSTE 3.HB.4 : ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
4 847 366 876	5 376 014 585	-528 647 709	-10%

Ces engagements correspondent à des garanties bancaires reçues par la Banque, et ce en faveur de sa clientèle d'engagements.

POSTE 3.HB.5 : ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DE LA CLIENTELE

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
5 490 190 209	3 364 425 566	2 125 764 643	63%

Ces engagements correspondent à des garanties financières reçues par la Banque de sa clientèle sous forme de nantissement de bons de caisse et titres facilement liquéfiables.

NOTE N° 4 — INFORMATIONS RELATIVES AU COMPTE DE RESULTATS

4. R.1 PRODUITS D'EXPLOITATION

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
10 631 792 459	7 113 187 846	3 518 604 613	49%

Les produits d'exploitation bancaire, en s'inscrivant à 10 632 millions de DA, marquent un accroissement de 3 519 millions de DA par référence à fin 2011(soit, +49%).

Au 31 12 2012; leur montant global est constitué essentiellement des :

- Intérêts et de marges perçus sur les différentes formes de crédits accordés à la clientèle pour un montant de 4 195 108 milliers de DA
- Commissions de natures diverses dominées par celles perçues notamment sur les opérations de commerce extérieur et qui cumulent 6 377 520 milliers de DA.

4. R.2 CHARGES EXPLOITATION

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
1 068 840 555	790 967 672	277 872 883	35%

Les charges d'exploitation en progression de 35% s'expliquent par :

- Intérêts et marges versés en rémunération des dépôts de la clientèle (dépôts à terme, comptes sur livres, Bons de caisse et provisions sur Credoc) pour un montant de 781 927 milliers de DA.
- Commissions prélevées par la Banque d'Algérie sur les opérations de transferts, pour un montant de 270 538 milliers de DA,
- Intérêts payés au titre de refinancement par la SRH, des crédits immobiliers, pour 14 042 milliers de DA.

L'accroissement enregistré par les charges d'exploitation résulte d'une part, de l'augmentation des dépôts rémunérés de la clientèle et d'autre part, du volume des opérations de commerce extérieur.

4. R.3. LES CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
2 684 028 709	1 840 789 820	843 238 889	46%

Les charges de fonctionnement en cumulant au 31 décembre 2012, un montant de 2 684 millions de DA, marquent une augmentation de 843 millions de DA par référence à fin 2011.

Cet accroissement s'expliquent par l'évolution des rubriques reprises sur le tableau ci-dessous et notamment les « services » et les «frais du personnel » dont l'augmentation est liée :

- au développent de l'activité de la Banque,
- à l'extension de son réseau d'exploitation,
- à l'augmentation de l'effectif de la Banque et à l'amélioration des salaires du personnel.

Libellé	31/12/2012	31/12/2011	Variations
Services	927 183 411	706 037 443	221 145 968
Frais de personnel	1 074 214 287	742 011 005	332 203 282
Impôts et taxes	393 132 161	200 823 495	192 308 666
Autres charges	289 498 850	191 917 878	97 580 972
TOTAUX	**2 684 028 709**	**1 840 789 821**	**843 238 888**

La rubrique « charges diverses » est composée essentiellement des frais d'assurances payées en couverture des différents sinistres (équipements, fonds etc….) et de la prime de garantie sur les dépôts de la clientèle.

4. R.4 DOTATION AUX AMORT. ET AUX PERTES DE VALEURS SUR IMMOBILISATIONS

246 976 158	177 594 731	69 381 426	39%

Ce poste a enregistré une forte augmentation, ce suite à la mise en exploitation des investissements et notamment les équipements et les aménagements, concernant les agences ouvertes en 2012.

En effet, en valeur brute globale les investissements amortissables de la Banque ont augmenté de 1 035 millions de DA.

4. R.5. DOTATION AUX PROV. ET AUX PERTES DE VALEURS ET CREANCES IRRECOUVRABLES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
2 735 998 343	1 515 002 373	1 220 995 970	81%

En s'inscrivant à 2 736 millions de DA, ce poste marque une progression de 81% par rapport à son niveau de fin d'année 2011.
Son contenu est détaillé dans le tableau ci-dessous :

Libellé	31 12 2012	31 12 2011	Variations en DA
Dotations aux Provisions Créances douteuses	1 002 774 208	1 217 142 233	-214 368 025
Dotation au provision réglémentée/CMLT	288 843 095	43 050 174	245 792 921
Dotation provision réglé/Crédit/caisse	463 750 367	116 716 825	347 033 542
Dotation provision régle/Eng/Signature	777 229 250	105 192 940	672 036 310
Provisions pour risques et charges	198 879 424	31 986 460	166 892 964
Dotation aux provisions sur immobilisations		367 941	-367 941
Pertes sur constat de faux billets	4 522 000	545 800	3 976 200
TOTAUX	**2 735 998 343**	**1 515 002 373**	**1 220 995 971**

4. R.6 : REPRISES PROV. ET PERTES DE VALEURS ET RECUPERATIONS SUR CREANCES AMORTIES

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
1 611 799 099	741 282 948	870 516 151	117%

Ce poste enregistre la reprise et les ajustements des différentes provisions constituées au cours de l'exercice précédent. Le détail de ces provisions est indiqué sur le tableau ci-dessous :

Libellé	31 12 2012	31 12 2011	Variation DA
Reprise du FRBG / Court terme	292 103 698	4 552 468	287 551 230
Reprise du FRBG / Moyen et long terme	216 448 372	20 195 904	196 252 468
Reprise du FRBG / Hors bilan	501 610 474	21 477 719	480 132 755
Reprise sur perte de valeur et provisions sur créances	546 519 565	695 056 858	-148 537 293
Reprise provision sur reliquats congés	55 116 990		55 116 990
TOTAUX	**1 611 799 099**	**741 282 949**	**870 516 150**

4. R.7 RESULTAT APRES IMPOT IBS

31 12 2012	31 12 2011	Ecart en valeur	Ecart en %
3 999 079 740	2 591 296 322	1 407 783 418	54%

Le résultat net de l'exercice en s'inscrivant à 3 999 millions de DA, a enregistré au terme de l'exercice 2012 une forte progression de 54% par référence à fin 2011.

NOTE N° 5 **INFORMATIONS RELATIVES AU TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE**

Conformément au règlement de la Banque d'Algérie N°09-05 du 18 octobre 2009 qui définit, comme modèle de présentation du tableau de flux de trésorerie, la méthode dite indirecte, qui consiste à déterminer la variation nette de trésorerie par le réajustement du résultat net de l'exercice et en retraitant les flux générés par l'activité opérationnelle, les opérations d'investissements ainsi que des opérations de financement réalisées par la Gulf Bank Algeria.
La présente note reprend l'explication des informations les plus pertinentes figurant dans le tableau des flux de trésorerie :

5. T1 Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles

Ce poste traduit la dotation nette, soit 224 923 milliers de DA, effectuée au titre de l'année 2012, des amortissements relatifs aux immobilisations corporelles et incorporelles.

5. T2 Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeurs

Sont inscrites dans ce chapitre pour un total de 1 173 468 milliers de DA, les flux des dotations nettes aux provisions constituées en couverture de différents types de risques liés à l'activité de la Banque et notamment les :

- Provisions réglementées (FRBG) = 522 407 milliers de DA
- Pertes de valeur sur créances nominatives = 432 352 milliers DA
- Provisions pour risques et charges = 218 709 milliers DA

5. T3 Flux liés aux opérations avec les institutions financières

Les flux inscrits dans ce poste soit - 99 348 milliers de DA, proviennent d'opérations effectuées auprès de la Société de Refinancement Hypothécaires, ce en remboursement d'opérations de refinancement de certains prêts immobiliers réalisés par la Banque.

5. T4 Flux liés aux opérations avec la clientèle

Les flux nets négatifs soit, 4 839 611 milliers de DA, reportés dans ce poste, traduisent les opérations générées par l'activité en nette progression de la Banque avec la clientèle, que ce soit en terme de ressources ou d'emplois.

5. T5 Flux liés aux opérations affectant les actifs ou passifs non financiers

Ce chapitre traduit les flux provenant respectivement des postes de comptes de régularisations et des autres actifs et passifs.

Le flux global de ce chapitre, soit + 3 611 680 milliers de DA, est constitué essentiellement de :

- Flux des charges à payer = + 92 802 milliers de DA
- Flux des intérêts et marges perçus d'avance = + 340 781 milliers de DA
- Flux sur provisions sur émission chèque de Banque = + 1 488 837 milliers de DA
- Flux des charges constatées d'avance = + 153 285 milliers de DA
- Flux sur les opérations de Télé compensation = - 1 568 238 milliers de DA

5. T6 Impôts versés

Le montant inscrit dans ce chapitre correspond dans sa quasi-totalité, d'une part, au solde de liquidation de l'IBS sur le bénéfice de l'exercice 2011, dont le règlement est intervenu au cours e l'année 2012 et d'autre part, aux acomptes provisionnels versés sur le résultat prévisionnel de l'exercice 2012.

5. T7 Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires

Le flux inscrit dans ce chapitre correspond aux dividendes et tantièmes distribués aux Actionnaires au cours de l'année 2012 et prélevés sur le résultat bénéficiaire réalisé au titre de l'exercice 2011 :

- Dividendes = 1 750 000 milliers de DA
- Tantièmes = 34 979 milliers de DA

NOTE N°6 INFORMATIONS RELATIVES AU TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

6. C1 Solde au 31 12 2010 (réserves et résultats)

Le solde reporté, soit 2 394 796 milliers de DA est constitué ainsi :

- Réserve légale = 166 795 milliers de DA
- Report à nouveau = 196 947 milliers de DA
- Résultat net bénéficiaire 2010 = 2 031 054 milliers de DA

6. C2 Impact des changements de méthode comptable

Ce poste traduit la diminution de 5 475 milliers de DA du solde débiteur enregistré par le compte de changement de méthode, soit 311 249 milliers de DA, suite à l'application, à compter du 01 janvier 2010, des nouvelles normes comptables (SCF) définies par la Banque d'Algérie :

- Règlement n°09-04 du 23 Juillet 2009, portant plan de comptes bancaire et règles comptables applicables aux banques et aux établissements financiers,
- Règlement n°°9-05 du 18 0ctobre 2009, relatif à l'établissement et à la publication des états financiers des banques et des établissements financiers.

6. C3 Dividendes et tantièmes payés en 2011

Dans ce chapitre sont inscrits, les tantièmes et dividendes payés au titre de l'année 2010, respectivement de 30 471 et 1 480 000 milliers de DA, soit un total de 1 510 471 milliers de DA.

6. C4 Dividendes et tantièmes payés en 2012

Sur un résultat net bénéficiaire enregistré au titre de l'exercice 2011, soit un montant de 1 784 979 milliers de DA et après déduction de la réserve légale, il a été distribué :

- Dividendes = 1 750 000 milliers de DA
- Tantièmes = 34 979 milliers de DA

Le solde restant ayant été mis dans le compte «Report à nouveau».

NOTE N°7 INFORMATIONS RELATIVES AUX FILIALES, CO-ENTREPRISES ET ENTITÉS ASSOCIÉES

Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées :

Entités	2012	2011
Fonds de Garantie des Dépôts Bancaires (3.571% de participation)	10 000	10 000
Centre de Pré-Compensation Interbancaire SPA (0.66% de participation)	5 675	5 675
TOTAL	**15 675**	**15 675**

Cette rubrique n'a connu aucune variation en 2012, elle abrite la participation de la Banque au capital de deux institutions financières.

NOTE N°8 **GESTION DES RISQUES**

Le Conseil d'Administration d'AGB a approuvé l'organigramme de la Banque dans lequel, il met en place une structure de Risk Management, dirigée par un chef de Division qui rend compte directement au Directeur Général. La structure est organisée en 3 directions: Direction Risque Crédit, Direction Risque Marché, Direction Risque Opérationnel et un Département Conformité, dont le responsable est également Correspondant de la CTRF. Le Conseil d'Administration de la Banque a également adopté les politiques nécessaires qui constituent la base de la gestion de risques au sein de la banque.

1- Risque Crédit

Stratégies et Processus

AGB a une Politique de Crédit qui régit l'octroi du crédit selon différentes segmentations ; Crédit aux entreprises, Crédit aux particuliers et aux professionnels, sous les formes conventionnels et conformes à la Charia ainsi que les prêts aux institutions financières et le crédit-bail.

La Politique de crédit prévoit une charte de délégations de pouvoir d'engagement en matière de crédit. Ainsi, il existe plusieurs niveaux de décision, exercés par des comités de crédit (comité de crédit agence, comité de crédit Corporate, comité de crédit Retail, Comité Exécutif et le Conseil d'Administration).

Structure et Organisation

Le département Risque Crédit évalue le risque de contrepartie. Le contrôle et la mise en place de la décision sont du ressors du département Administration du Crédit. Aussi le Département Recouvrement s'assure de la gestion et le suivi des créances et le département Reporting et Gestion des Provisionnements (en cours de mise en place) se charge de l'élaboration des statistiques, des reportings et des analyses sur la gestion du portefeuille de crédit afin d'évaluer les créances et proposer leur classement.

Champ d'application et systèmes de reporting

Une séparation claire existe à AGB entre l'initiation d'une demande de crédit et l'évaluation du risque de contrepartie. Ainsi les agences envoient les demandes des clients à la direction Crédit aux entreprises. Cette dernière rédige une note portant proposition de crédit, accompagnée d'une notation commercial du client. L'étude est complétée par un analyste Risque Crédit qui procède à l'analyse financière et la notation risque client. La proposition du crédit étant ainsi finalisée, elle est soumise au comité de crédit concerné pour approbation. Après accord, le département Administration de Crédit se voit confier la responsabilité de vérifier que les conditions préalables sont toutes réunies avant la mise en place et la saisie de la ligne de crédit autorisé dans le système.

Couverture de crédit

En matière d'appétit pour le risque, un dispositif d'atténuation du risque est mis en place à AGB. Il se traduit par des types de garanties et de taux de couverture acceptés. En ce qui concerne les biens immobiliers, la banque fait appel à des experts agréés pour évaluer la valeur des biens à hypothéquer. La réévaluation des hypothèques est décidée lors de la revue annuelle des dossiers de crédit.

Approche de traitement des créances et de leur provisionnement

En matière de classement des créances, la politique appliquée par AGB est conforme aux pratiques internationales dans le secteur bancaire et aux règles fixées par la réglementation de la Banque d'Algérie. C'est ainsi qu'un risque est considéré comme non-performant si un compte ou une créance reste impayée pendant plus de 90 jours. En ce qui concerne les prêts aux particuliers, un actif est considéré comme non-performant au bout de la 3ème mensualité impayée.

La banque dispose d'un comité de Provision et Risque (CPR) dont la responsabilité est d'évaluer la qualité des actifs et de décider du classement des créances et leur provisionnement conformément à la réglementation prudentielle en vigueur.

AGB est conforme à la règlementation de la Banque d'Algérie imposant une provision générale à caractère de réserve s'intégrant aux fonds propres avec un taux annuel de 1 jusqu'à 3% des créances courantes. Pour les créances classées, la règle de provisionnement de la Banque d'Algérie est notamment basée sur la durée des impayés comme suit:

Catégorie

Provision applicable:

Montant total des engagements hors garantie financière obtenues :

- Plus de 3 mois et inférieur à 6 mois 30%
- Plus de 6 mois et inférieur à 1 année 50%
- Plus d'un 1 an 100%

2- Risque Marché

Stratégies et Processus

AGB a élaboré sa politique de risque marché approuvée par le Conseil d'Administration de la Banque.

Structure et Organisation

A AGB une séparation existe entre la structure chargée de la gestion de la trésorerie et le département Risque Marché rattaché à la division Risk Management. AGB a également mis en place un Comité de Gestion Actif Passif (ALCO) qui traite, décide et élabore des reportings périodiques au Comité Exécutif de la banque sur les différents aspects liés au risque marché : risque des taux d'intérêt, risque de liquidité, risque de change.
Pour le moment, la banque s'assure de la conformité de ses conditions de banques applicables à la clientèle, des positions de change et du ratio de liquidité sont conformes à la règlementation bancaire en vigueur.

3- Risque Opérationnel

Stratégies and Processus

À AGB, les fonctions de développement informatique et de la sécurité informatique sont séparées. Ainsi le département Sécurité Informatique et Continuité d'Activité rattaché à la Direction Risque Opérationnel. Sa mission est de s'assurer d'une manière indépendante de l'adéquation et l'efficacité et continue des systèmes et des procédures de sécurité informatique. Ceci comprend la mise en place de mesures de sécurité aussi bien internes qu'externes. Le responsable de cette structure est également responsable de la mise en place et de la maintenance d'un système assurant la continuité d'activité. La banque a en outre mis à la disposition de ses employés des procédures de gestion permettant à toutes les structures opérationnelles d'avoir un guide pratique et un référentiel.

Structure et Organisation

A AGB Les fonctions opérationnelles à AGB sont dirigées sous l'autorité du Directeur Général par un Directeur Général Adjoint chargé du crédit aux entreprises, crédit aux particuliers, du réseau des agences, du marketing et de la communication d'entreprise et du Directeur Général Adjoint chargé de l'Administration, de ressources humaines, des Opérations et de l'informatique.

Systèmes de Reporting

AGB a mis en place un Département de Contrôle Permanant rattaché à la Direction du Risque Opérationnel, chargé de l'identification et le suivi des actions de corrections des risques opérationnels au niveau de toutes les structures centrales et agences de la banque.

AGB a commencé le processus de la mise en œuvre d'un système de collecte et d'analyse des incidents liés à un risque opérationnel, conduisent à des pertes réelles et/ou potentielles. Il est basé sur un système appelé « Internal Control Charts », conduisant à l'élaboration d'un tableau de bord de contrôle interne et d'un système de gestion automatisée des incidents et d'élaboration de la cartographie de risques.

NOTE N°9 INFORMATIONS SUR LE CAPITAL

La Banque, depuis 2009, a un capital autorisé de 1 000 000 d'actions ordinaires avec une valeur nominale de 10 000 dinars.

9.1 Exigences réglementaires

(000' DZD)

Nom des actionnaires	Nombre d'action	%	Valeur Nominal des actions – 000'DZD
Burgan Bank	599 995	59.995	5 999 950
Bank International Tunisie	300 000	30.000	3 000 000
Jordan Kuwait Bank	100 000	10.000	1 000 000
United Golf Bank	1	0.001	10
Mr ALKABARITI Abdelkrim	1	0.001	10
Mr Messaoud Mohamed	1	0.001	10
Mr William Lukens Khouri	1	0.001	10
Mr Mohamed Fekih Ahmed	1	0.001	10

9.2 Dividendes distribués

(000' DZD)

En milliers de dinars	2011	Ecart en valeur	Ecart en %
Dividendes Distribués	1 784 979	870 516 151	117%

La répartition des dividendes pour 2012 n'a pas encore été décidée.

NOTE N°10 RÉMUNÉRATIONS ET AVANTAGES CONSENTIS AU PERSONNEL

10.1 L'évolution de la masse salariale :

Le total de la masse salariale en 2012 s'élève à 1 009 853 Milliers DZD contre 686 890 Milliers DZD pour 2011 soit un accroissement de 47%.

10.2 Évolution de l'effectif :

Répartition de l'effectif par catégorie socioprofessionnelle :

Cadre	2012	2011	%
Cadres supérieurs	68	60	13%
Cadres moyens et maitrise	437	341	28%
Agents d'exécution	46	32	44%
TOTAL	**551**	**433**	**27%**

Cet effectif est réparti à 52% au niveau des agences et 48% au niveau des structures centrales.

Les contrats et les conventions du personnel d'AGB ne prévoient pas d'indemnité de départ en retraite.

بنك الخليج الجزائر

Gulf Bank Algeria

Simplifions la banque

SPA au capital de 10 000 000 000.00 DA - RC N° 03 B 21041 / Route de Chéraga, BP N° 26 bis, Alger / Tél : +213 (0) 21 910 876 / +213 (0) 21 910 875 - Fax : +213 (0) 21 910 264

www.ag-bank.com